

البرنامج النووي الإيراني

بداية المواجهة الكارثية
بين الغرب والخليج من جهة
وإيران من جهة أخرى
أول يوليو ٢٠٠٦ حتى نهاية أكتوبر ٢٠٠٦
الكتاب الرابع

رقم الإيداع: ٢٠٠٦ / ٢١٠٦٣
الترقيم الدولي: ISBN977-17-3955-7

حسين حسنين

□ حسين على حسنين .

بداية المواجهة الكارثية

بين الغرب والخليج من جهة وإيران

من جهة أخرى. الكتاب الرابع

□ للاستعلام :

E-mail: husseinaly@link.net

□ رقم الإيداع : ٢٠٠٦/٢١٠٦٣

الترقيم الدولي: ISBN977-17-3955-7

□ طباعة : عبد الله محمود

□ حقوق الطبع محفوظة للمؤلف. ويحظر كافة

أشكال النسخ أو إعادة الطبع بدون تصريح

من المؤلف ، كما يحظر الاقتباس بدون الإشارة

إلى المصدر.

الفهرس

- المقدمة .
- الفصل العاشر : ايران تراوغ وتوتر داخل دول الثماني
(أول يونيو ٢٠٠٦ حتى نهاية يوليو ٢٠٠٦)
- الفصل الحادي عشر : عدم استجابة ايران لمهلي مجلس الأمن
٣١ أغسطس ٢٠٠٦ ، والاتحاد الأوروبي ١٥ سبتمبر ٢٠٠٦
(أول أغسطس ٢٠٠٦ حتى منتصف سبتمبر ٢٠٠٦)
- الفصل الثاني عشر: مزيد من التوتر الغربي تجاه اللامبالاة
الإيرانية للقرارات الدولية.
(١٥ سبتمبر ٢٠٠٦ حتى نهاية أكتوبر ٢٠٠٦)
- المراجع .
- صدر للمؤلف.

المقدمة

ويظل الصراع قائما بين ايران من جهة والدول الغربية ومعها دول الخليج الست من جهة أخرى . فلم يعد خافيا أن النظام الإيراني عازم على المضي قدما فى تطوير التكنولوجيا النووية وتخصيب اليورانيوم على الرغم من انه سيتخلى عن ذلك التخصيب فور الحصول على إنتاج مفاعل المياه الثقيلة بمنطقة آراك والذي افتتحه الرئيس أحمدى نجاد بتحدى واضح للعالم فى ٢٦ أغسطس ٢٠٠٦ . وإذا كانت ايران تسعى ظاهريا لترطيب الأجواء مع جيرانها الضعفاء بالخليج والذين لم يختبروا عسكريا بعد ، فهي تفعل ذلك لكسب الوقت حتى تقوم بتفجير أول قنبلة إسلامية شيعية بالمنطقة وتستطيع بعد ذلك فرض هيمنتها كقوة إقليمية نووية سواء بمنطقة الخليج أو بحر قزوين وتحصل بذلك على الرقم العاشر بعضوية النادى النووى بعد كوريا الشمالية التى فعلت ذلك فى التاسع من أكتوبر ٢٠٠٦ . وإذا كانت دول الخليج الست التى لم تختبر عسكريا منذ استقلالها تسعى جاهدة لإجراء ترتيبات وشبه تحالفات اقتصادية وتجارية مع القوى الآسيوية الكبرى مثل الصين والهند واليابان وباكستان وغيرها فإن تلك الترتيبات لن تجعلها تتساوى مع أعضاء النادى النووى الذى تسعى ايران الى الانضمام إليه بشتى السبل فى حال بناء القنبلة الشيعية وإجراء تجربة تفجيرها أمام أعين العالم فى وقت لم تحددته ايران بعد . لذلك فلم يعد هناك بد سوى العنينة فى

المواجهة من قبل دول الخليج الست الضعيفة عسكريا ، ولكن ذلك يتطلب منها الارتباط وربما التحالف التام حتى الالتصاق مع الغرب وتحديد الولايات المتحدة لوقف بناء القنبلة الشيعية (التى لو وجدت) ستغير خريطة الشرق الأوسط والعالم الإسلامي تماما وذلك بإنهاء النفوذ السني بالمنطقة وظهور الشيعة بها بعد غياب بلغ ١٤ قرنا من الزمان . نعم هناك خوف ورعب شديدين بالمنطقة ولابد من مواجهة ذلك ، ولكن ليس بالضرورة أن تكون تلك المواجهة عسكرية ، فربما تكون اقتصادية وتجارية أو دبلوماسية شديدة السخونة ، ولكنها على أى حال ستكون مواجهة وسيكون لها تداعياتها ربما الأقل حدة من المواجهة العسكرية والتي ستضع دول الخليج التى لم تختبر عسكريا فى أول تجربة عنيفة لها !! فهل ستدخلها بجيوشها النظامية الضعيفة للغاية مقارنة بإيران التى تمتلك جيشين فى آن واحد :الأول يحمى البلاد والثانى يحمى النظام ؟ أم ستستدعى من بنوب عنها ليدخل ذلك الحريق الهائل الذى قد يستمر لسنوات ؟ وهنا أيضا نتائج أخرى أكثر سخونة ستترتب على عنها . فالمواجهة قادمة لا محالة ولها صور شتى أبسطها وأقلها الدبلوماسية وأقصاها حرب ضروس لا هوادة فيها خاصة وأنها ستقع على أرض خليجية فى أول اختبار لتلك الدول التى لم تختبر ، وستكون مياه الخليج أولى مسارحها . فالحرب قادمة لا محالة خاصة وإن إيران عازمة على بناء القنبلة . فمن سيوقفها ؟

الفصل العاشر

ايران تراوغ وتوتر داخل دول الثماني

(الفترة من أول يونيو ٢٠٠٦ وحتى نهاية يوليو ٢٠٠٦)

واشنطن تشترط وقف التخصيب قبل بدء الحوار مع إيران

وسولانا يبدأ جولة مفاوضات جديدة

في الثامن من شهر يونيو ٢٠٠٦ أعلنت الولايات المتحدة أن شرط وقف تخصيب اليورانيوم هو الأساس لبدء أي محادثات دولية مع إيران بشأن ملفها النووي الذي من المتوقع رفعه إلى مجلس الأمن الدولي في حال تمسك طهران بالاستمرار في تخصيب اليورانيوم . وقال المتحدث باسم الخارجية الأميركية شون ماكورماك : إن وقف التخصيب شرط أساسي في عرض القوى الكبرى كي تبدأ المفاوضات مع حكومة طهران . ويتضمن العرض الذي اتفقت عليه الولايات المتحدة والصين وروسيا وبريطانيا وفرنسا وألمانيا على مجموعة من الحوافز لإقناع إيران بوقف تخصيب اليورانيوم الذي يخشى الغرب أن تستخدمه طهران في إنتاج قنابل نووية .

من جهته أعرب الممثل الأعلى لسياسة الاتحاد الأوروبي الخارجية خافيير سولانا عن استعداده للعودة إلى طهران لتحريك الملف النووي الإيراني . وأكد سولانا أنه يشعر بتفاؤل أكبر مما كان يشعر به قبل شهر، وقال سولانا في ختام اجتماعه بالمستشارة الألمانية أنجيلا ميركل في برلين، أنه ينتظر رد الإيرانيين على العرض الذي قدمه لهم في ٦ يونيو ٢٠٠٦ . ورفض ممثل الخارجية بالاتحاد الأوروبي كشف تفاصيل العرض الدولي.

ايران تحذر من أى تدخل خارجي لزعة أمنها

وخامني يدعو إلى التعاون مع السعودية

أعلنت الحزبة الإيرانية أنها تأمل ألا تضطر لاستخدام سلاح النفط في نزاعها مع الغرب، لكنها أكدت أنها ستدافع عن حقوقها إذا اقتضت الضرورة. وفي ٨ يونيو ٢٠٠٦ حذر قائد الحرس الثوري الإيراني بحبي رحيم صفوي من أن أي زعزعة لأمن إيران سيكون له أثر خطير على المنطقة ، لكنه طمأن الآخرين بأن طهران لا تسعى لخلق متاعب أو تعريض إمدادات النفط للخطر.

وحول المقترحات الغربية قال كبير المفاوضين الإيرانيين في الملف النووي علي لاريجاني: إن المقترحات الغربية تتضمن خطوات إيجابية ، إضافة إلى بعض النقاط الغامضة . وأضاف : أن طهران لن تتخذ قرارا فوريا بهذا الشأن.

وفي ١٣ يونيو ٢٠٠٦ دعا المرشد الأعلى للجمهورية الإيرانية علي خامنئي إلى إقامة تعاون إستراتيجي مع المملكة العربية السعودية للمساعدة لوضع حد لأعمال العنف الطائفية في العراق . وقال خامنئي في تصريحات صحفية خلال استقباله وزير الخارجية السعودي الأمير سعود الفيصل : إن بإمكان بلاده والسعودية التعاون لحل المسألة العراقية ومنع من سماهم الأعداء لإثارة الشقاق بين الشيعة والسنة في العراق . ويأتي ذلك بعد اتهام السعودية لإيران بالتدخل في شؤون العراق .

وخلال اللقاء سلم سعود الفيصل رسالة من العاهل السعودي عبد الله بن عبد العزيز إلى مرشد الجمهورية الإيرانية لم يكشف عن مضمونها.

واشنطن تجمد شركات صينية وأميركية

لتعاونها في تسليح إيران

أعلنت وزارة الخزانة الأميركية في ١٤ يونيو ٢٠٠٦ عن أسماء أربع شركات صينية وشركة أميركية تدعم الجيش الإيراني وبرامج التسليح النووي في طهران. وطبقاً للأمر التنفيذي أصدره الرئيس الأميركي جورج بوش عام ٢٠٠٥ فسوف يتم بتجميد أرصدة تلك الشركات في الولايات المتحدة ، إضافة الى حظر التعامل مع هذه الشركات والأفراد الأميركيين . وقالت وزارة الخزانة الأميركية أن هذه الشركات ساعدت بطريقة مباشرة وغير مباشرة شركات إيرانية تعمل في تطوير برنامج الصواريخ الإيراني ومنها مؤسسة الصناعات الجوية والفضائية ومجموعة الشهيد باقري الصناعية.

ويذكر ان الشركات الصينية المتهمه هي : بكين للتكنولوجيا الرافقة ، وإليامامتي للاقتصاد والتجارة ، وسور الصين العظيم للصناعة ، والصين الوطنية لتصدير واستيراد الآلات الدقيقة. أما الشركة الأميركية فهي جي دبليو أيروسبيس في تورانس بولاية كاليفورنيا وهي مكتب تمثيل لشركة سور الصين العظيم. ويأتي إعلان أسماء تلك الشركات في

وقت تضغط فيه الولايات المتحدة والاتحاد الاوربي على إيران لدفعها إلى وقف برنامجها النووي .

دول الخليج وبريطانيا يشددون على

أهمية الشراكة الاقتصادية

أعلن مسؤولون بريطانيون وخليجيون أهمية الشراكة بين دول مجلس التعاون الخليجي وحي المال والأعمال في لندن. جاء ذلك في مؤتمر عقد بالعاصمة البريطانية لندن في ١٦ يونيو ٢٠٠٦ لبحث الفرص الاستثمارية في دول الخليج التي تنمو اقتصادياتها بوتيرة متسارعة بلغت أكثر من ٥٠٠% خلال الأعوام الثلاثة الماضية ، إضافة إلى الدور الذي يتوقع أن يلعبه توحيد العملة بين دول المجلس في عام ٢٠١٠. ويأمل رجال الأعمال الخليجيون في الاستفادة من الخبرات والخدمات التي تقدمها لندن باعتبارها مركزا ماليا عالميا مهما.

إيران تتشدد والأمم المتحدة تسعى لتهدئة الأوضاع

في تطور غير معهود صرح جواد وحيدى نائب رئيس مجلس الأمن القومي الإيراني وعضو فريق التفاوض النووي بأن بلاده قد توقفت تخصيب اليورانيوم عبر المفاوضات وليس كشرط مسبق لها . صرح بذلك في ٢٣ يونيو ٢٠٠٦ خلال زيارته للعاصمة النمساوية فيينا حيث شدد على أن المفاوضات من دون شروط مسبقة هي السبيل الوحيد إلى حل سلمي لهذه الأزمة.

وفي ٢٥ يونيو ٢٠٠٦ جددت إيران تهديدها بأنها ستستخدم سلاح
صادرات النفط للدفاع عن نفسها إذا شعرت بالخطر في خلافها مع
الغرب بسبب برنامجها النووي. وتوقع وزير النفط الإيراني كاظم
فازيري هامتبه بارتفاع سعر النفط إلى مائة دولار للبرميل على الأقل
في حال فرض عقوبات على القطاع النفطي الإيراني. واعتبر هامتبه
أن مثل هذه العقوبات على إيران تعتبر غير منطقية بل ومستحيلة لأنه
لن يكون من السهل تعويض حصص الإنتاج النفطي لإيران البالغة نحو
٢,٥ مليون برميل يوميا. وقال الوزير الإيراني: إن العالم بحاجة إلى
الطاقة ويدرك جيدا الانعكاسات على السوق التي ستركها فرض عقوبات
نفطية على إيران.

يشار إلى أن إيران تعد رابع أكبر دولة منتجة للنفط في العالم والثانية
في منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك). وتشكل صادرات النفط ٨٠%
من عائدات إيران.

في نفس الوقت صرح الأمين العام للأمم المتحدة كوفي أنان بأن وزير
الخارجية الإيراني منوشهر متقي قد أبلغه أن طهران تدرس بجدية
عرض الحوافز الغربية التي تهدف إلى نزع فتيل الأزمة المتعلقة
بمطوحات إيران النووية. وقال أنان عقب اجتماع عقده مع متقي: إنهم
يدرسون الصفقة بجدية شديدة للغاية. وأعرب الأمين العام للأمم
المتحدة عن اعتقاده بأن الرد الإيراني لن يكون قبل اجتماع مجموعة

الثماني للدول الصناعية الكبرى الذي سيعقد في الفترة من ١٥ إلى ١٧ من شهر يوليو ٢٠٠٦ . وشدد أنان على ضرورة أن تثبت إيران حسن نواياها من وراء امتلاك التكنولوجيا النووية.

سولانا يبحث صفقة الحوافز مع إيران

وحكومة طهران تحت الغرب على الصبر

وفي ٢٦ يونيو ٢٠٠٦ كشف الاتحاد الأوروبي أن منسق السياسة الخارجية للاتحاد خافيير سولانا سيزور طهران قريباً لمتابعة صفقة الحوافز الرامية لتشجيع طهران على التخلي عن برنامجها الخاص بإنتاج الوقود النووي . ويذكر أن سولانا قد سلم الحكومة الإيرانية في ٦ يونيو ٢٠٠٦ المقترحات الغربية التي تدعها كل من الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا وروسيا والصين بالإضافة إلى ألمانيا خلال زيارة لطهران. وقال سولانا أنه سيجري محادثات أخرى بشأن ما وصفته إيران بوجود غموض في بعض بنود تلك الحوافز . جاء ذلك في وقت دعت فيه حكومة طهران كل من واشنطن وحلفاءها الأوروبيين إلى التحلي بشيء من الصبر. وقال المتحدث باسم الخارجية الإيرانية حميد رضا آصفي : إن مجمل المقترحات الغربية تحتاج إلى دراسة متأنية . وحدد آصفى منتصف أغسطس ٢٠٠٦ موعداً للرد على تلك المقترحات . وفي هذا الخصوص تشدد إيران على أن التخصيب مرحلة لا تراجع عنها حيث ترى أنه حق تضمنته معاهدة حظر الانتشار النووي.

موسكو ترفض المشاركة في توجيه إنذار غربي

ضد إيران وطهران تتشدد وتثير واشنطن

في ٢٧ يونيو ٢٠٠٦ صرح الرئيس الروسي فلاديمير بوتين أن بلاده لن تنضم إلى أي إنذار يوجه ضد إيران بخصوص المشكلة المتعلقة بمنع الانتشار النووي، وذلك في إشارة إلى الملف النووي الإيراني. وقال بوتين : إن مثل هذه الإنذارات لن تقود إلا إلى طريق مسدود، كما أنها تسيء إلى سلطة مجلس الأمن الدولي. وأضاف : إننا واثقون من أن الانخراط في حوار مع إيران هو الذي يصب في تسوية الأزمات، وليس بعزل دولة ما عن المجتمع الدولي . جاء ذلك في انتقاد ضمنى لموقف واشنطن الساعية لفرض عقوبات على إيران بهدف إرغامها على وقف نشاطاتها النووية. وقال بوتين : نحن لدينا أفكارا قابلة للتطبيق مثل إنشاء مركز دولي لتخصيب اليورانيوم ، وعلينا أن نحاول في هذا الطريق مع إيران .

وحول إثارة غضب واشنطن والاتحاد الأوروبي صرح مهدي صفاري نائب وزير الخارجية الإيراني، أن بلاده تأمل في تذليل الصعوبات التي تعرقل أعمال بناء محطة بوشهر النووية، كما أنها تعتزم أن تطلب من روسيا بناء محطتين أخريين. في نفس الوقت قال المرشد الأعلى للشورى الإسلامية آية الله علي خامنئي: إنه لا حاجة لإيران في المفاوضات المباشرة مع واشنطن . وأكد خامنئي أن هذه المفاوضات لن تخرج

بشيء مفيد لبلاده طالما اشترطت الولايات المتحدة وقف التخصيب قبل بدء المفاوضات .

ايران تراوغ ودول الثماني تبدى خيبة أملها

لغياب رد رسمي إيراني

فى ٢٩ يونيو ٢٠٠٦ صرح وزير خارجية روسيا سيرجى لافروف الذي استضافت بلاده اجتماع وزراء خارجية دول الثماني بموسكو، بأن العرض الذي رفعتة الدول الخمس الدائمة العضوية بمجلس الأمن زائد ألمانيا هو عرض إيجابي ونحن نتوقع ردا إيجابيا من حكومة طهران . لكن بقية وزراء خارجية دول الثماني أبدوا خيبة أمل لغياب رد إيجابي رسمي على العرض الغربي الذي يسمح لإيران بالحصول على الطاقة النووية المدنية العصرية، كما يحمل للإيرانيين مزايا أخرى على المدى البعيد سواء على الصعيد السياسى أو الاقتصادي .

فى نفس الوقت أعلنت الخارجية الأميركية أن الدول الست المعنية بالملف النووي الإيراني تريد ردا فى الخامس من شهر يوليو ٢٠٠٦ وهو تاريخ لقاء منسق سياسة الاتحاد الأوروبي الخارجية خافيير سولانا بالمسؤول عن الملف النووي الإيراني علي لاريجاني فى طهران . وفى أول يوليو ٢٠٠٦ رفضت واشنطن طلب طهران منحها المزيد من الوقت لدراسة الحوافز الغربية مقابل تخليها عن تخصيب اليورانيوم . وقال وكيل وزارة الخارجية الأميركية نيكولاس بيرنز إن العرض

المطروح على طهران واضح جدا ، ومن ثم يتعين على كبير المفاوضين الإيرانيين علي لاريجاني الرد عليه خلال اجتماعه بمنسق السياسية الخارجية للاتحاد الأوروبي خافيير سولانا في الخامس من يوليو ٢٠٠٦ . وأضاف بيرنز في مؤتمر صحفي ببروكسل: أنه آن الأوان كي نتلقى ردا من الحكومة الإيرانية .

طهران ترفض تعليق أنشطتها النووية

من جانب آخر صرح رجل الدين أحمد خاتمي أن بلاده لن تجري محادثات بشأن حقها في امتلاك تكنولوجيا نووية رغم الضغوط التي تتعرض لها. وقال خاتمي في خطبة الجمعة يوم ٣٠ يونيو ٢٠٠٦ : إذا كان الأوروبيون يريدون حقا حل هذه القضية من خلال المحادثات فيجب عليهم أولا أن يعترفوا بحقوقنا النووية وبعدها يمكن بحث القيود الدولية والإشراف والضمانات .

وفي ٤ يوليو ٢٠٠٦ جددت الجمهورية الإسلامية الإيرانية رفض تعليق أنشطتها النووية، وهو المطلب الذي تطالب به الدول الغربية الكبرى، وقد وصفت إيران ذلك المطلب بأنه ليس مقترحا منطقيا. وقال كبير المفاوضين الإيرانيين علي لاريجاني : لقد أعلننا رأينا بخصوص التعليق ولا نعتقد أن هذا الموقف الغربي معقول بالنسبة لنا . وأضاف لاريجاني : أن تحديد مواعيد نهائية لتعليق تخصيب اليورانيوم لا يساعد في حل المشكلة . وقال لاريجاني إن بلاده لن ترد على عرض السدول الكبرى

الذي ينص على تعليق تخصيب اليورانيوم قبل السادس من شهر أغسطس ٢٠٠٦ . وفي نفس السياق أعلن على حسيني تاش المسؤول بالمجلس الأعلى للأمن القومي الإيراني أن بلاده تعتبر أنه من الضروري التحلي بالمرونة في محادثاتها حول الملف النووي ، ولكن تاش عاد وأكد أن تلك المرونة لا تكون على حساب تجاوز الخطوط الحمراء. وأضاف: إن تعليق تخصيب اليورانيوم غير مطروح بكل تأكيد على جدول أعمال إيران عند مناقشة الحوافز الغربية.

وفي ٥ يوليو صرح كبير المفاوضين بالملف النووي الإيراني علي لاريجاني بأن ممثلين عن بريطانيا وألمانيا وفرنسا وروسيا سيشركون في الاجتماع المقرر في ٥ يوليو ٢٠٠٦ ببروكسل حول الملف النووي. وقال لاريجاني : نحن نصر على مناقشة النقاط الغامضة في الاقتراح بأسرع وقت ممكن. وفي ٦ يوليو ٢٠٠٦ أعلن على لاريجاني أن إيران ستبدأ المحادثات حول العرض الأوروبي في الأسبوع القادم .

الترويكا وروسيا تنضمان للقاء بروكسل حول ملف إيران النووي

وأسبانيا تدعو إيران لرد سريع على حوافز الدول الست

وواشنطن تحذر إيران

وعلى الصعيد الغربي قالت المتحدثة باسم خافيير سولانا في ٥ يوليو ٢٠٠٦ : إننا بحاجة إلى رد أولي رسمي من قبل إيران حول العرض الأوروبي لكي نمضي قدما . وقد وصفت المتحدثة ذلك العرض المقدم

بالإيجابي والجريء. في نفس الوقت طلب الرئيس الروسي فلاديمير بوتين من إيران قبول العرض بأسرع وقت ممكن والبدء بمحادثات قبل قمة مجموعة الثماني التي ستعقد بسان بطرسبرج الروسية في منتصف شهر يوليو ٢٠٠٦ .

يأتى ذلك فى الوقت الذى لم تخف الدول الغربية نيتها البدء فى دراسة إجراءات عقابية ضد إيران بمجلس الأمن فى حال رفضت طهران العرض الأوروبى . ولكن الدول الأوروبية تخشى من أن تعوق كل من روسيا والصين أية خطوات نحو فرض العقوبات.

وفى ٧ يوليو ٢٠٠٦ طلبت إسبانيا من إيران تقديم رد سريع على حوافز الدول الست المعنية بملفها النووى . وقد جاء الطلب الأسباني فى الوقت الذى تتمسك فيه إيران بتاريخ ٦ أغسطس ٢٠٠٦ موعداً لتقديم الجواب. وقد جاءت الدعوة الإسبانية فى لقاء بمديرى بين رئيس الوزراء الإسباني خوسيه لوبيس ثاباتيرو والمسؤول الأول عن الملف النووى الإيراني على لاريجاني.

وعلى الصعيد الأمريكى فقد أشارت الخارجية الأمريكية أن خافيير سولانا أبلغ وزيرة الخارجية الأمريكية كوندوليزا رايس بأن على لاريجاني لم يتقدم أى رد حول الحوافز الأوروبية مقابل تعليق تخصيب اليورانيوم . وردا على الموقف الإيراني فقد حذرت فيه الولايات المتحدة من أن تلكؤ حكومة طهران فى الرد قد يعنى البدء فى التدابير السلبية ضد إيران .

وقال المتحدث باسم الخارجية الأميركية شون مكرماك : إذا كان الرد الإيراني بالسلب أى أنهم اختاروا عدم تلبية الشروط المحددة لبدء المفاوضات مع الاتحاد الأوروبي ، فإن الوزراء الأوروبيين سوف يناقشون طريقة التصرف والتدابير التي سيتخذونها على أي مستوى والتي منها طريق مجلس الأمن . (يذكر أن الدول الست عرضت على إيران تقديم مفاعل نووي حديث مع ضمان حصول إيران على الوقود النووي إلى جانب مزايا اقتصادية أخرى ، وذلك مقابل توقف طهران عن تخصيب اليورانيوم).

طهران تماطل وترفض تحديد مهلة للمحادثات

بشأن الحوافز الأوروبية

رفضت طهران مجددا المهلة الزمنية التي حددتها الدول الكبرى للرد على عرض الحوافز، وقال مسؤول الملف النووي الإيراني علي لاريجاني: إن فرض حدود زمنية وتحديد مهلة نهائية للمحادثات النووية يقوض الثقة بالنسبة للجانبين. وأضاف في مؤتمر صحفي عقد بمدرسد في ٨ يوليو ٢٠٠٦ عقب محادثاته مع كبار المسؤولين الأسبان : أن الاتحاد الأوروبي قد يزيد من ثقة طهران في المضي قدما بتلك المحادثات إذا قام الاتحاد الأوروبي برفع القيود الاقتصادية التي يفرضها على تصدير بعض المنتجات الصناعية الأوروبية إلى إيران.

وحول تعليق تخصيب اليورانيوم مقابل الحوافز الأوروبية فقد جدد على لاريجاني التأكيد على أن بلاده تدرس بجدية العرض الأوروبي ولديها انطباع إيجابي بشأنه. وأوضح أن هناك تساؤلات وشكوكا يجب توضيحها عبر الحوار. ووصف على لاريجاني محادثاته ببروكسل في ٦ يوليو ٢٠٠٦ مع منسق الشؤون الخارجية بالاتحاد الأوروبي خافيير سولانا، بأنها كانت مثمرة وبناءة.

ولكن في ٩ يوليو ٢٠٠٦ أعلن وزير الخارجية الإيراني منوشهر متقي أن المنسق الأعلى للسياسة الخارجية بالاتحاد الأوروبي خافيير سولانا لم يرد على جميع الاستفسارات الإيرانية المتعلقة بالعرض الغربي الرامي لحل الأزمة النووية. وقال متقي للصحافيين على هامش أعمال مؤتمر دول الجوار حول الأمن في العراق: إن طهران ستتردد على المقترحات الأوروبية بين ١٤ و ٢٢ أغسطس ٢٠٠٦ (أي بعد انعقاد قمة دول الثماني في حين تصر الدول الغربية على رد إيران قبل انعقاد قمة الثماني كي يسهل عليهم اتخاذ قرار فوري بشأن ملف إيران النووي). وأضاف متقي: يجب على قمة مجموعة دول الثماني ألا تتخذ قرارات قد تضر بالأجواء الإيجابية الراهنة بين إيران والدول الغربية حول قضية الحوافز وتعليق تخصيب اليورانيوم.

عرض أميركي على روسيا مقابل تعاونها في الضغط على إيران

ودعوات غربية بضرورة قبول طهران للعرض الأوروبي

وفي ٩ يوليو ٢٠٠٦ عرضت الولايات المتحدة على روسيا اتفاقا حول الطاقة النووية مقابل تعاونها التام في الضغط على إيران بخصوص الملف النووي الإيراني. وأشارت بعض وسائل الإعلام الأميركية أن الاتفاق الذي قد يوقع خلال قمة مجموعة الثماني سيجعل من روسيا واحدة من الدول الرئيسة لتخزين نفايات نووية مصدرها محطات أميركية أو التي ينقلها الأميركيون إلى دول أخرى. ويذكر أن روسيا والصين قد شكلتا حجر العثرة الرئيس أمام جهود واشنطن الرامية إلى حمل مجلس الأمن الدولي على فرض عقوبات دولية على طهران لكي تعلق أنشطة تخصيب اليورانيوم.

وفي ١١ يوليو ٢٠٠٦ قالت وزيرة الخارجية الأميركية كوندوليزا رايس في مؤتمر صحفي مع نظيرتها البريطانية مارغريت بيكيت في واشنطن: إن الوقت قد حان كي ترد الحكومة الإيرانية على المقترحات الدولية بشأن برنامجها النووي. وطالبت رايس من الحكومة الإيرانية سرعة تقديم جوابها ، وذلك على الرغم من إصرار الحكومة الإيرانية على تقديم جوابها في أغسطس ٢٠٠٦ وهو ما أعلنه كبير المفاوضين الإيرانيين علي لاريجاني من قبل. جاء ذلك في الوقت الذي أعلنت فيه الخارجية الأميركية بأن كل من رايس وبيكيت ونظراؤهما من الصين

روسيا وفرنسا وألمانيا سوف يجتمعون بباريس في ١٢ يوليو ٢٠٠٦
للاتفاق على إستراتيجية للتعامل مع إيران ، وقد أعلن في ذلك الوقت أن
على لاريجاني والممثل الأعلى للسياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي
خافيير سولانا سوف يحضران تلك المفاوضات . ويذكر أن هذا الاجتماع
عقد قبل قمة مجموعة الثماني بأربعة أيام في روسيا.

وفي روما طالبت الحكومة الإيطالية من إيران بضرورة قبول المقترح
الأوروبي الذي تقدمت به الدول الست الكبرى. جاء ذلك خلال محادثات
أجراها رئيس الوزراء الإيطالي رومانو برودي مع علي لاريجاني
بحضور وزير الخارجية الإيطالي ماسيمو دالما.

إيران تتمسك بالتخصيب بعد ختام اجتماع بروكسل

وتحذر من نتائج عكسية لأية عقوبات عليها

تمسك الرئيس الإيراني محمود أحمدي نجاد بالبرنامج النووي لبلاده
وحققها في تخصيب اليورانيوم. وقال في خطاب ألقاه بمحافظة أذربيجان
في ١١ يوليو ٢٠٠٦: إن إيران لن تتراجع قيد أنملة عن توظيف
قدراتها لإنتاج الوقود النووي. ونقلت وكالة الأنباء الطلابية الإيرانية عن
نجاد قوله: إن الأمة الإيرانية مصممة على الحصول على كامل حقوقها
والتي منها الحقوق المتعلقة بالبرنامج النووي ، وتحديد استخدام دورة
الوقود النووي بشكل تام .

فى نفس الوقت أكد وزير الخارجية الإيراني منوشهر متقى رفض بلاده
تجميد تخصيب اليورانيوم فى إطار أى حل منتظر لأزمة البرنامج
النووي مع الولايات المتحدة وحلفائها الأوروبيين . وأضاف: إن طهران
تنتظر إيضاحات لمجموعة الحوافز التي عرضتها الدول الغربية. وحول
موعد الرد على المقترحات الأوروبية قال متقى أن بلاده سترد على تلك
المقترحات فى الفترة ما بين ١٤ و ٢٢ أغسطس ٢٠٠٦ (أى بعد انتهاء
قمة الثماني). وحذر منوشهر من أن فرض أى عقوبات على بلاده
على خلفية الأزمة النووية سيأتي بنتائج عكسية ، وطالب فى نفس
الوقت باحترام حق إيران فى تخصيب اليورانيوم والتكنولوجيا النووية
لأغراض سلمية. وشدد منوشهر على أن معاهدة الحد من انتشار
الأسلحة النووية قد تصبح ورقة بلا فائدة إذا لم تحترم الحقوق النووية
فى الأغراض السلمية. وفى السياق نفسه صرح على لاريجاني كبير
المفاوضين الإيرانيين فى بروكسل عقب لقائه من الممثل الأعلى لسياسة
الاتحاد الأوروبي الخارجية خافيير سولانا بأن مفاوضات البرنامج النووي
الإيراني عملية طويلة وأنه وسولانا مستمران فى الاتصالات. ولم يشير
لاريجاني إلى نتائج اللقاء. (ويذكر أنه اللقاء الثاني الذى جمع بين
لاريجاني وسولانا خلال ستة أيام وذلك قبل قمة مجموعة الثماني التي
كان مقررا عقدها بموسكو فى منتصف يوليو ٢٠٠٦) .

الاتحاد الأوروبي يصف المحادثات مع طهران بأنها

مخيبة للآمال وردود فعل غريبة غاضبة

وفي ١٢ يوليو ٢٠٠٦ أعلن الاتحاد الأوروبي أن الاجتماع الذي جرى مع إيران بخصوص العرض الأوروبي المقدم لها مقابل وقف تخصيب اليورانيوم جاء مخيباً للآمال. جاء ذلك عقب المحادثات التي أجراها في بروكسل خافيير سولانا مع على لاريجاني بشأن الملف النووي وبحضور ممثلين عن فرنسا وألمانيا وبريطانيا وروسيا. وقد صرحت كريستينا جالاتش المتحدث باسم الخارجية الأوروبية بأن سولانا غير راض عن المحادثات التي جرت مع على لاريجاني. وأضافت: لكن الاتحاد الأوروبي مازال ملتزماً بالتوصل إلى تسوية عن طريق التفاوض بشأن البرنامج النووي لإيران. (ويذكر أن العرض الذي قدم لإيران في السادس من يونيو ٢٠٠٦ احتوى على مقترحات بأنه في حال التوصل إلى أي اتفاق فسوف يودع لدى الوكالة الدولية للطاقة الذرية التي تتخذ من فيينا مقراً لها، وسيتم التصديق عليه بقرار من مجلس الأمن الدولي).

في نفس الوقت أعلن وزير الخارجية الفرنسي فيليب دوست بلادي أن القوى الست الكبرى اتفقت في باريس على إحالة الملف النووي الإيراني إلى مجلس الأمن الدولي، وذلك رداً على رفض طهران تعليق تخصيب اليورانيوم، وامتناعها عن الرد بسرعة كافية على برنامج الحوافز

الرامي لنزع فتيل الأزمة النووية. وقال دوست بلاري عقب اجتماع مع نظرائه من الولايات المتحدة وبريطانيا وروسيا والصين وألمانيا : لم يعد لدينا خيار سوى العودة إلى مجلس الأمن .

أيضا صرحت وزيرة الخارجية الأميركية كوندوليزا رايس لدى وصولها إلى باريس أن طهران أعطت ردا مخيبا وغير كامل على عرض الحوافز الأوروبية . وحذرت رايس من أن القوى الكبرى ستتحرك من خلال مجلس الأمن في حال تمسكت إيران بموقفها . لكن رايس عادت وشددت على أن باب التفاوض ما زال مفتوحا لتسوية الأزمة.

وأمام لجنة الشؤون الخارجية بالبرلمان الأوربي دعا وزير الخارجية الفنلندي أركي توميويما الحكومة الإيرانية إلى رد إيجابي وبسرعة على العرض الأوروبي الخاص بتعليق عملية تخصيب اليورانيوم. وأضاف توميويما الذي تتولى بلاده حاليا رئاسة الاتحاد الأوروبي: إذا كانت إيران غير مستعدة لذلك فعليها أن تواجه تحركا قويا من مجلس الأمن.

ومر ثانية في ١٣ يوليو ٢٠٠٦ أعلن وزير الخارجية الفرنسي فيليب دوست بلاري أن القوى الكبرى (الأعضاء الدائمين بمجلس الأمن) سوف تقترح استصدار قرار في الأمم المتحدة بشأن إيران وسيضمن فرض عقوبات إذا لم ترد طهران على الحوافز المعروضة عليها بحلول منتصف شهر أغسطس ٢٠٠٦ . وأوضح الوزير الفرنسي أن المسؤولين بهذه الدول قرروا خطوتين: الأولى استصدار قرار من الأمم

المتحدة في أقرب وقت ممكن خلال بضعة أيام ويطالب طهران بتعليق كل الأنشطة النووية الحساسة . وأضاف : إذا أجابت طهران بـ لا في منتصف شهر أغسطس ٢٠٠٦ ، فسندترح قرارا بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة المادة ٤١ التي تتضمن مجموعة من الإجراءات السلبية وأخرى اقتصادية .

وفي نفس اليوم ١٣ يوليو ٢٠٠٦ أعرب السفير الأميركي لدى الأمم المتحدة جون بولتون عن أمله بأن يعقد مجلس الأمن الدولي جلسة مطلع الأسبوع المقبل لبحث إصدار قرار يلزم إيران بوقف نشاط تخصيب اليورانيوم. وقال بولتون : إن المجلس سينفذ تعليمات وزراء خارجية الدول الست الكبرى الذين اجتمعوا في وقت سابق في باريس بعد رد طهران المخيب للآمال وغير الكامل على العرض الدولي بشأن ملفها النووي .

الرئيس الإيراني يحذر

والدول الغربية تسعى لتدويل ملف بلاده النووي

وفي ١٣ يوليو ٢٠٠٦ أكد الرئيس الإيراني محمود أحمددي نجاد أن بلاده لن تتخلى عن حقها في عملية التخصيب والحصول على التكنولوجيا النووية مهما كان العرض الذي قدمته الدول الدائمة العضوية بمجلس الأمن بالإضافة إلى ألمانيا . جاء ذلك في كلمة له بثها

التليفزيون الإيراني . وأضاف نجاد بأن الرد على الحوافز الغربية سيكون بحلول ٢٢ أغسطس ٢٠٠٦ .
وحذر نجاد الدول الغربية بأنهم سيكونوا مسؤولين عن أي أحداث قد تقع بالمنطقة في حال تعرض الأراضي الإيرانية لأي اعتداء ، وشدد على أن الأوروبيين هم أول من سيضارون . لكن نجاد أكد في المقابل أن المسؤولين في بلاده يقومون بدراسة العرض الغربي الذي يتضمن حوافز اقتصادية ودبلوماسية بشكل إيجابي.

فتح أسواق النفط الخليجية أمام الصين أملا في

فك الارتباط بينها وإيران

وفي مجال توسيع نطاق التعاون الخليجي مع القوى الآسيوية الكبرى أنهت دول مجلس التعاون الخليجي والصين جولة مفاوضات جديدة من المحادثات بشأن اتفاقية للتجارة الحرة في ٢٤ يوليو ٢٠٠٦ ، وجرت المباحثات في أحد الأقاليم الواقعة بشرق الصين . وتسعى الصين من خلال تعاونها مع دول الخليج الى التوصل لعقد اتفاقية تعمل على تأمين احتياجاتها المتنامية من النفط لفترة طويلة قادمة . ويذكر أن الصين تستورد أكثر من ٤٠% من النفط من دول مجلس التعاون الست: السعودية والكويت والإمارات وقطر والبحرين وعمان. وتسعى دول الخليج جاهدة في جعل الصين تعتمد كلية على نفطها أملا في تفكيك علاقتها بإيران خاصة في المرحلة القادمة . ويأتي ذلك في الوقت الذي

تسعى دول مجلس التعاون إلى إقامة سوق مشتركة بين دولها في عام ٢٠٠٧ واتحاد نقدي بحلول عام ٢٠١٠.

وزير الخارجية السعودي في زيارة خاطفة لروسيا

قبيل انعقاد مؤتمر روما

وفي ٢٦ يوليو ٢٠٠٦ أجرى وزير الخارجية السعودي سعود الفيصل زيارة خاطفة إلى العاصمة الروسية موسكو حيث التقى بالرئيس الروسي بوتين وبحثا معا تطورات الملف النووي الإيراني والأزمة اللبنانية وذلك قبيل انعقاد المؤتمر الدولي بروما والذي كان مخصصا لحل الأزمة اللبنانية . ولكن بعض المراقبين أشاروا الى أن ذلك اللقاء جاء في إطار دعم العلاقات السعودية الروسية الاقتصادية مقابل فك الارتباط التدريجي بين طهران وموسكو .

أميركا تبيع دبابات ومروحيات للسعودية

بثلاثة مليارات و٣٠٠ مليون دولار

أبلغت وزارة الدفاع الأميركية (البنتاجون) في بيان لها للكونجرس الأمريكي في ٢٩ يوليو ٢٠٠٦ بأنها تنوي أن تبيع للمملكة السعودية دبابات أبرامز M1 ومروحيات AH-64 القتالية المتطورة بقيمة قدرها ثلاثة مليارات و٣٠٠ مليون دولار (يذكر أن هذه الصفقة جاءت بعد أسبوع من الإعلان عن بيع أسلحة للمملكة السعودية بلغت قيمتها نحو ستة مليارات دولار وتشمل العربات المدرعة الخفيفة ومروحيات بلاك

هوك وغيرها من الأسلحة). وأشار بيان البنتاجون الى أن هذه الصفقة تشتمل بيع ٥٨ دبابة من الجيل القديم من طراز (M1A1) أبرامز معدلة ومحسنة، كما تشمل تطوير ٣١٥ دبابة من طراز (M1A2) الموجودة لدى الجيش السعودي. وبحسب تقديرات البنتاجون فإن كلفة الصفقة تبلغ نحو ٢,٩ مليار دولار. وسوف تعطى هذه الصفقة للسعودية قسوة قتالية أكبر لحماية البنية التحتية الحساسة بالمملكة السعودية وذلك فى إطار الحرب على الإرهاب . كما تضمنت الصفقة الأمريكية للسعودية إعادة تصنيع وتطوير ١٢ مروحية من طراز أباتشي وقدرت قيمتها مع المعدات المرافقة لها بنحو ٤٠٠ مليون دولار. وسوف تستخدم هذه المروحيات القتالية المحسنة لحماية الحدود السعودية والبنية التحتية النفطية للحد من أية عمليات إرهابية فى هذا القطاع.

واشنطن تؤكد فشل طهران فى شق

مجلس الأمن حول برنامجها النووي

وفى ٣١ يوليو ٢٠٠٦ أعلن نيكولاس بيرنز مساعد وزيرة الخارجية الأمريكية أن محاولة إيران إحداث شرخ بين الدحل الكبرى حول برنامجها النووي قد أخفقت، وأنها لم تتوقع باتفاق الدول الكبرى على مشروع قرار دولى يطالبها بوقف نشاطات تخصيب اليورانيوم. وقال بيرنز: لقد اعتقد الإيرانيون أن بإمكانهم مواصلة نشاطاتهم النووية فى مفاعل ناتانز دون الاهتمام بالمجتمع الدولي . وأضاف: لقد راهن

الإيرانيون أن بإمكانهم فصل الصين وروسيا عن الولايات المتحدة وأوروبا ولكن ذلك لم يحدث . وقال بيرنز: إذا لم تلتزم إيران بالمدة المحددة لها وهي ٣١ أغسطس ٢٠٠٦ فإن دول مجلس الأمن بما فيها الصين وروسيا ستوافق على فرض عقوبات على إيران.

وحول نوع العقوبات المتوقعة قال بيرنز: في القطاع النووي سوف نركز على وقف الصادرات ذات الاستخدام المزدوج، بالإضافة إلى صادرات التقنية التي يمكن أن تساعدكم أكثر في عمليات التخصيب وإعادة المعالجة . وأشار بيرنز إلى رغبة الولايات المتحدة في إعاقه قدرة الإيرانيين على السفر سواء مسئولى الحكومة الإيرانية أو الأشخاص الراغبين في الاستفادة من "خبرتنا العلمية والتقنية .

الفصل الحادي عشر
تصاعد حدة التلاسن اللفظي بين
ايران والغرب
(أغسطس ٢٠٠٦)

الرئيس الإيراني يواصل تحديه للغرب ويرفض مهلة مجلس الأمن

ويتهم بوش بنشر الكراهية ويطالبه بتغيير سلوكه

ردا على قرار مجلس الأمن الدولي الذي يمهّل طهران حتى نهاية شهر أغسطس ٢٠٠٦ لوقف تخصيب اليورانيوم أعلن الرئيس الإيراني أحمدى نجاد في أول أغسطس ٢٠٠٦ أن بلاده لن تتخلى عن التكنولوجيا النووية حتى لو أدى ذلك الى التهديد باستخدام القوة ضد بلاده. وقال نجاد في كلمة ألقاها خلال زيارته لولاية خراسان الشمالية: إن الشعب الإيراني اتخذ قراره ، وبات يستحكم بالتكنولوجيا النووية السلمية ويرى أن إنتاج الوقود النووي من حقه. جاء ذلك بعد أن أعلن مجلس الأمن بمطالبة إيران بتعليق أنشطتها النووية بحلول ٣١ أغسطس ٢٠٠٦ ، وإلا تعرضت للتهديد بفرض عقوبات.

ويذكر في هذا الخصوص أن القرار الذي أصدره مجلس الأمن يوم ٣١ يوليو ٢٠٠٦ يطالب إيران بتعليق كل أنشطتها المرتبطة بتخصيب اليورانيوم في مهلة أقصاها ٣١ أغسطس ٢٠٠٦. ويشير القرار أيضا إلى أن المجلس سيجتمع مجددا لدراسة العقوبات التي يمكن فرضها على إيران في حال رفضها تعليق التخصيب.

في نفس الوقت أوضح المتحدث باسم الخارجية حميد رضا آصفى أن قرار مجلس الأمن سوف يزيد الوضع خطورة. وأضاف : لقد صدر هذا

القرار الأممي لكي يشكل ضغطا على إيران وليضع عقبات على طريق المفاوضات .

ومع تطور الأحداث طلب الرئيس الإيراني محمود أحمدي نجاد من الرئيس الأمريكي بتغيير سلوك إدارته. وقال نجاد في حديث لشبكة التلفزة الأمريكية CBS في ٨ أغسطس ٢٠٠٦ بطهران : إن جورج بوش يزيد الكراهية في العالم يوما بعد يوم ، واتهمه بمحاولة بناء إمبراطورية . وقد تركز الحديث بشكل تفصيلي عن أزمة البرنامج النووي الإيراني والعدوان الإسرائيلي على لبنان. وانتقد الرئيس الإيراني عدم استجابة الرئيس الأمريكي لرسائله الخطية التي أرسلها له في مايو ٢٠٠٦ والتي تتكون من ١٨ صفحة واعتبرت في ذلك الوقت أنها دعوة للحوار. وأوضح أحمدي نجاد أن الرسالة كانت تهدف لمساعدة بوش في التعامل مع العالم من منظور مختلف.

مسؤول صيني يبحث في طهران تطورات

البرنامج النووي بعد قرار مجلس الأمن

وفي ١٤ أغسطس ٢٠٠٦ أعلنت الخارجية الصينية إنها ستوفد كوي تيانكاى مساعد وزير الخارجية الى طهران لبحث آخر المستجدات المتعلقة بالملف النووي الإيراني على ضوء مهلة مجلس الأمن والمحددة بـ ٣١ أغسطس ٢٠٠٦ لوقف أنشطة تخصيب اليورانيوم الإيراني.

ويذكر أن الصين واحدة من أعضاء مجلس الأمن الذين وافقوا في ٣١ يوليو ٢٠٠٦ على أن تعلق إيران برنامجها النووي بنهاية شهر أغسطس ٢٠٠٦ وإلا واجهت حكومة طهران خطر فرض عقوبات عليها. وعلى الرغم من أن الصين حثت إيران مرارا على التوصل إلى حل دبلوماسي للنزاع النووي، فإنها تتعرض لضغوط من واشنطن والاتحاد الأوروبي من أجل أن تؤيد حكومة بكين الدول الغربية في القيام بعمل أكثر صرامة ضد طهران.

مزيد من التحدي الإيراني لقرار مجلس الأمن

وطهران لا تخشى العقوبات

على الصعيد الدبلوماسي وصل وزير الخارجية الإيراني منوشهر متقي مساء ١٣ أغسطس ٢٠٠٦ إلى الجزائر قادما من القاهرة في زيارة تستغرق يوما واحدا لم يعلن عنها مسبقا، ولم يكشف عن أسبابها. وقال متقي إنه سيسلم رسالة خاصة من الرئيس الإيراني محمود أحمدي نجاد إلى نظيره الجزائري عبد العزيز بوتفليقة لإطلاع المسؤولين الجزائريين على تطورات الهجمات الإسرائيلية على لبنان. وفي ١٤ أغسطس ٢٠٠٦ هددت إيران على لسان رئيس مجلس الشورى الإسلامي (البرلمان) غلام علي حداد عادل بالانسحاب من معاهدة حظر الانتشار النووي ردا على قرار مجلس الأمن رقم ١٦٩٦.

وفي ١٥ أغسطس ٢٠٠٦ أعلنت إيران إنها ترفض تعليق تخصيب اليورانيوم كما دعاها لذلك مجلس الأمن الدولي، وأكدت أنها لا تخشى التلويح بفرض عقوبات دولية جراء رفضها. وقال رئيس الوكالة النووية الإيرانية غلام رضا آغا زاده : أن سبب الرفض راجع إلى أن التقنية (النووية) هي صناعة محلية بالكامل ولا يمكن لأحد أن يوقفها بالتهديد . وأضاف زاده : أن طهران مستعدة لبحث كل إجراءات الثقة، ولا تعتبر وقف التخصيب جزءاً من تلك الإجراءات.

وفي نفس السياق قال المتحدث باسم الحكومة الإيرانية غلام حسين إلهام إن بلاده لا تخشى تهديدات مجلس الأمن بفرض العقوبات عليها لإجبارها على تعليق التخصيب. وانتقد إلهام موقف مجلس الأمن بشأن ما أسماه سياسة الكيل بمكيالين التي اتبعتها الأوروبيون . كما أكد إلهام على أن إيران مستعدة لكافة الاحتمالات وأن الغربيين والولايات المتحدة سيكونون في موقع الخاسر الأكبر لأن طهران تتحكم بمصادر الطاقة.

إيران تهدد بضرب تل أبيب رداً على

أي هجوم أمريكي إسرائيلي على أراضيها

وفي نفس اليوم ١٥ أغسطس ٢٠٠٦ حذر رجل الدين الإيراني المحافظ البارز أحمد خاتمي من أن تل أبيب ستكون هدفا للصواريخ الإيرانية في حال شنت الولايات المتحدة وإسرائيل هجوماً على إيران. وقال خاتمي في مقابلة أجراها معه التلفزيون الإيراني : إن صواريخ حزب الله البالغ

مداها ٧٠ كيلومتر حولت إسرائيل إلى بلد أنشباح، وإذا ما أرادت الولايات المتحدة وإسرائيل مهاجمة إيران فعليها أن تخشى اليوم الذي ستضرب فيه صواريخنا البالغ مداها ألف كيلومتر قلب تل أبيب. (ذلك في إشارة إلى صواريخ شهاب-٣ الإيرانية البعيدة المدى التي يمكنها ضرب أهداف على بعد ألفي كيلومتر). وأضاف أحمد خاتمي : على الرئيس الأميركي جورج بوش، ورئيس الوزراء الإسرائيلي إيهود أولمرت أن يدركا أن المساس بالإسلام هو كالعيب بذييل الأسد .

وفي إطار الحملة الإيرانية التصعيدية قال الرئيس الإيراني في خطاب ألقاه في نفس اليوم ١٥ أغسطس ٢٠٠٦ : إن إيران لن ترضخ للضغط الغربية للتخلي عن التكنولوجيا النووية التي طورتها محليا ، وأن الشعب الإيراني لا يقبل بلغة القوة. ولكن أن أحمد نجاد خفف من لهجته وقال : إن إيران ستعطي جوابا في الموعد المحدد (أي في ٢٢ من شهر أغسطس ٢٠٠٦ على العرض الذي قدمته الدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن ومعها ألمانيا لحث طهران على تعليق النشاطات النووية الحساسة).

في إطار التآهب للحرب الخليجية القادمة

لندن تباع الرياض ٧٢ مقاتلة بـ ١١ مليار دولار

وفي إطار التآهب للحرب الخليجية القادمة وقعت بريطانيا والمملكة العربية السعودية في ١٨ أغسطس ٢٠٠٦ عقدا تشتري بموجبه حكومة

الرياض ٧٢ طائرة حربية من نوع تايفون. ونقلت وكالة الأنباء السعودية الرسمية عن بيان لوزارة الدفاع القول بأن الصفقة العسكرية تشمل نقل التقنيات الدفاعية. وحول الغموض الذي دار حول قيمة الطائرات المقاتلة أشار عدد من المحللين العسكريين إلى أن قيمتها الإجمالية قد تصل إلى ١١,٤ مليار دولار. وتأتي هذه الصفقة في إطار تطوير سلاح الجو السعودي الأقل كفاءة مقارنة بنظيره الإيراني . ويذكر أن طائرات تايفون تقوم بتصنيعها عدة شركات دولية وهي شركات BAE البريطانية وشركة فينميكانكا الإيطالية والشركة الأوروبية للدفاع الجوي والفضاء . وسوف تقوم شركات BAE بتدريب آلاف من أفراد القوات المسلحة السعودية .

إيران تدعو واشنطن لاستيعاب درس الحرب اللبنانية الإسرائيلية

ومناورات عسكرية واسعة بإيران تحسباً لهجوم أمريكي وفي إطار التصعيد مع واشنطن حذر الرئيس الإيراني الأسبق هاشمي رافسنجاني الولايات المتحدة من السعي للمواجهة العسكرية مع بلاده على خلفية الملف النووي الإيراني ، ودعا واشنطن لاستخلاص العبر من النزاع بين إسرائيل وحزب الله في لبنان. وقال رافسنجاني بخطبة الجمعة في ١٨ أغسطس ٢٠٠٦ التي نقلها راديو إيران الرسمي مباشرة : نأمل أن نتعلم أميركا الدرس وألا تدخل حرباً جديدة لتعكير

الأمّن في هذه المنطقة . وشدد رافسنجاني على أن واشنطن لا تريد فتح المجال لحل مشكلة الملف النووي من خلال المفاوضات.

وحول الرد الإيراني على صفقة الطائرات البريطانية المقاتلة الى السعودية والتهديدات الأمريكية ضد طهران أجرت القوات العسكرية الإيرانية في ١٩ أغسطس ٢٠٠٦ مناورات واسعة بجميع أنحاء إيران حيث شملت ١٦ محافظة في شمال وشمال غرب وجنوب وجنوب شرق البلاد وتهدف إلى تحضير القوات الإيرانية لمواجهة هجوم محتمل في مختلف المناطق. وشاركت في هذه المناورات (التي أطلق عليها " ضربة ذي الفقاري " على اسم سيف الإمام علي) طائرات مقاتلة ومروحيات قتالية إضافة إلى قوات برية. (ويذكر أنه في أبريل ٢٠٠٦ نظمت إيران أسبوعاً من المناورات في مياه الخليج لتحضير قواتها لمواجهة أي تهديد أمريكي إسرائيلي خليجي، وقد أعلن في تلك الفترة أن طهران قامت بتجربة ناجحة لأسلحة جديدة وتحديداً في مجال الصواريخ والطائرات العسكرية). ويشار في هذا الصدد إلى أن إيران تمتلك جيشين من القوات المسلحة: الأول هو الجيش الكلاسيكي ، والثاني هو جيش حراس الثورة الذي يعتبر الجيش الأيديولوجي للنظام ويضم وحدات برية وبحرية وجوية وكلها تحت قيادة المرشد الأعلى للثورة الإسلامية آية الله علي خامنئي.

من جهة أخرى قال الرئيس الإيراني محمود أحمدي نجاد: أن الطاقة النووية حق لإيران وأنه لا أحد سيمنعنا من تطوير بلادنا تكنولوجيا . وأضاف في مقابلة مع صحيفة الجارديان البريطانية : إن قرار الأمم المتحدة الذي يصر على أن تعلق طهران أنشطتها النووية قد صدر بإيعاز من الولايات المتحدة وأنه سيمنى بالفشل.

وزيادة في التصعيد الإيراني أعلن مرشد الثورة الإيرانية علي خامنئي في ٢١ أغسطس ٢٠٠٦ (أى قبل يومين من الرد الإيراني) أن بلاده قررت مواصلة السعي لتوليد الطاقة النووية ، وإن إيران لن تلبى طلب الأمم المتحدة بالتوقف عن تخصيب اليورانيوم. وشدد خامنئي على أن الجمهورية الإسلامية الإيرانية قد اتخذت قرارها بأنها ستواصل طريقها بقوة في تطوير برنامجها النووي وتخصيب اليورانيوم .

وفي نفس سياق التصعيد أعلن رئيس لجنة الشؤون الخارجية والأمن القومي بالشورى علاء الدين بروجردي أن إيران قد تتخذ إجراءات تهدف إلى وقف عمليات التفتيش التي تقوم بها الوكالة الدولية للطاقة الذرية على المنشآت النووية، وذلك في حال ما اشتدت الضغوط الدولية على إيران أو في حال فرض عقوبات علينا. وأضاف: إذا تصرف الأوروبيون بشكل متهور وتجاهلوا حقوق الشعب الإيراني في مجال التكنولوجيا النووية، فلن يكون هناك مبرر لعمليات التفتيش .

وفي تطور إيراني آخر وأكثر استفزازا للدول الغربية والخليجية المجاورة أعلن محمد سعيدي نائب رئيس المنظمة الإيرانية للطاقة الذرية أن طهران ستباشر قريباً إنتاج المياه الثقيلة بمصنع آراك وسط البلاد، بهدف تغذية المفاعل الجاري بناؤه بنفس الموقع. وأضاف سعيدي: وأن هذا المشروع الكبير لإنتاج المياه الثقيلة سيبدأ العمل فيه في وقت قريب جداً".

في نفس الوقت قال وزير الخارجية الإيراني منوشهر متقي: إن بلاده أكملت دراستها للمطالب الغربية بوقف تخصيب اليورانيوم، وما زالت تأمل في التوصل إلى حل شامل لهذه الأزمة. وأضاف للصحفيين في بريتوريا عاصمة جنوب أفريقيا حيث يجري محادثات رسمية هناك : نحن نأمل في التوصل لحل شامل للمسألة النووية على قاعدة التعاون والتفاوض واحترام حق إيران في امتلاك تكنولوجيا نووية .

واشنطن تشدد إزاء المماثلة الإيرانية

وفي ٢١ أغسطس ٢٠٠٦ طلب الرئيس الأميركي من الأمم المتحدة بسرعة التحرك لفرض عقوبات على طهران في حال رفضت وقف تخصيب اليورانيوم مع نهاية المهلة التي حددها لها مجلس الأمن الدولي بنهاية أغسطس ٢٠٠٦ . وقال بوش : إنه يتعين أن تكون هناك عقوبات صارمة على تجاهل إيران لطلب الأمم المتحدة الخاص بتعلق تخصيب اليورانيوم.

وفيما يتعلق بما أعلنه محمد سعيدي نائب رئيس المنظمة الإيرانية للطاقة الذرية من أن إيران ستنتج قريبا المياه الثقيلة بمصنع آراك لتغذية المفاعل النووي هناك ، فقد تبين أن وكالة الطاقة الدولية أصدرت قرارا في الرابع من فبراير ٢٠٠٦ وطالبت فيه حكومة طهران بضرورة إعادة النظر في بناء محطة آراك . ومرة ثانية جدد مجلس الأمن الدولي في قراره الصادر في ٣١ يوليو ٢٠٠٦ بإسهاب طهران حتى نهاية أغسطس ٢٠٠٦ لتعليق عمليات تخصيب اليورانيوم ومنها وقف إنتاج الماء الثقيل . (ويتوقع المعهد البريطاني للعلوم والأمن الدولي أن ينتج مفاعل آراك حوالي تسعة كيلو جرامات من البلوتونيوم في العام ، وهو ما يكفي لصنع قنبلتين نوويتين) .

الرد الإيراني على الحوافز الأوربية يصيب

الغرب بصدمة جديدة

في ٢٢ أغسطس ٢٠٠٦ سلم مسؤول الملف النووي الإيراني علي لاريجاني الرد الكتابي لحكومة طهران على عرض الحوافز الأوربية في اجتماع عقد بالعاصمة الإيرانية طهران مع مبعوثي الدول الدائمة العضوية لمجلس الأمن إضافة إلى ألمانيا. وأعلن لاريجاني عن استعداد بلاده لإجراء مفاوضات جادة اعتبارا من ٢٣ أغسطس ٢٠٠٦ لإنهاء الأزمة. وقد وصف لاريجاني رده بأنه إيجابي . وأضاف : ليس هناك مبرر لإحالة الملف النووي إلى مجلس الأمن خاصة وأن ردنا أعد

لتمهيد الطريق للمضى فى المفاوضات . وأوضح لاريجانى أن بلاده مستعدة للقيام بدور بناء فى المفاوضات المتعلقة بالصفقة الأوروبية وذلك أملا فى التوصل إلى تفاهم حول كل المسائل والقضايا التي وردت بالعرض الأوروبى بما فى ذلك القضايا النووية، والتعاون التقنى والاقتصادي على المدى الطويل بالإضافة إلى التعاون الأمنى فى المنطقة. ولكن لاريجانى لم يشر فى رد بلاده إلى مطلب مجلس الأمن الدولى الخاص بتجميد أنشطة تخصيب اليورانيوم قبل نهاية شهر أغسطس ٢٠٠٦ وإلا واجهت ايران عقوبات دولية.

فى نفس الوقت انتقد الرئيس الإيرانى محمود أحمدى نجاد بعض الدول الأعضاء بمجلس الأمن وقال : إن هذه الدول تستغل الأمم المتحدة لخدمة مصالحها الخاصة (وذلك فى إشارة واضحة للولايات المتحدة) . جاء ذلك فى كلمة له يوم ٢٢ أغسطس ٢٠٠٦ خلال اجتماع لكبار مسؤولي الدولة مع المرشد الأعلى آية الله علي خامنئى.

اندهاش غربى إزاء الرد الإيرانى السلبي

على الحوافز الأوروبية

وفى ٢٣ أغسطس ٢٠٠٦ أعلن المنسق الأعلى للسياسة الخارجية بالاتحاد الأوروبى أن طهران قدمت ردا شاملا على عرض الحوافز الأوروبية . وأضاف: لكن ذلك الرد يحتاج إلى دراسة متأنية من الدول الكبرى . وشدد المنسق الأعلى للشؤون الخارجية بالاتحاد الأوروبى

خافيير سولانا على أن دراسة الرد الإيراني سوف تستغرق بعض الوقت. وقال سولانا في بيان عقب تسلم الرد الإيراني : إن الأمر في حاجة إلى دراسة مفصلة وتحليل دقيق، ولكنه رفض الكشف عما تضمنه موقف طهران.

وعلى الصعيد الأمريكي أعلن المندوب الأميركي لدى الأمم المتحدة جون بولتون أن بلاده ستدرس بعناية الرد الإيراني . وأضاف : في نفس الوقت نحن على استعداد للتحرك فوراً بطرح مشروع قرار على مجلس الأمن لفرض عقوبات إذا كان موقف طهران سلبياً. واعتبر بولتون أن طهران حصلت على وقت كاف لدراسة العرض الأوروبي السخى جداً. وقال بولتون: إذا اختارت إيران طريق التعاون فسوف يصبح بالإمكان إقامة علاقة إيرانية أمريكية جيدة. وشدد بولتون على تحذير البيت الأبيض الخاص من أن توصل إيران لمرحلة تصنيع أسلحة نووية سوف يمثل تهديداً للعالم أجمع .

وفي العاصمة النمساوية فيينا اتهمت مصادر دبلوماسية في ٢٣ أغسطس ٢٠٠٦ السلطات الإيرانية بعرقلة عمل مفتشي الوكالة الدولية للطاقة الذرية ومنعهم من الوصول إلى إحدى المنشآت التي يتم بناؤها تحت الأرض في منطقة ناتانز . وأوضحت تلك المصادر أنه بالرغم أن إيران كانت تقوم بإعاقة عمليات التفتيش في الآونة الأخيرة، إلا الوكالة الدولية الذرية تظل قادرة على مراقبة البرنامج النووي الإيراني . وقالت

هذه المصادر : إن منشأة ناتانز هدفها استيعاب عشرات الآلاف من أجهزة الطرد المركزي بهدف تخصيب اليورانيوم، وهو ما يتطلب عمليا إخضاع تلك المنشآت لعمليات التفتيش التي تقوم بها الوكالة.

أما فرنسا: فقد أعلنت حكومة باريس في ٢٣ أغسطس ٢٠٠٦ أن استئناف الدول الغربية للمفاوضات بشأن البرنامج النووي الإيراني مرهون بوقف طهران تخصيب اليورانيوم أولا. وأكد وزير الخارجية الفرنسي فيليب دوست بلازي في مؤتمر صحفي عقب لقائه بوزيرة الخارجية الإسرائيلية تسيبي ليفني أن العودة إلى مائدة المفاوضات مع حكومة طهران مرتبط بتعليق تخصيب اليورانيوم وذلك طبقا لشروط العرض الغربي المقرر سريانه حتى نهاية شهر أغسطس ٢٠٠٦ .

وفي نفس السياق دعت الخارجية الصينية في بيان لها الحكومة الإيرانية الى مراعاة المخاوف الدولية من تطوير برنامجها النووي، وطالب البيان من حكومة طهران ضرورة تبني موقفا بناء ، وحثت الصين جميع الأطراف على التحلي بالهدوء.(لم يشر بيان الخارجية الصيني الى ذكر العقوبات المحتملة في حال رفض ايران العرض الأوربي المقدم لها).

أيضا أبدت روسيا استعدادها للعمل على تسوية مشاكل الملف النووي الإيراني ، وقد صرح المتحدث باسم خارجيتها ميخائيل كامنين: أن موسكو ستواصل سعيها للتوصل لتسوية سياسية مع الحفاظ على دور

الوكالة الدولية للطاقة الذرية الخاص بمنع الانتشار النووي.(ويذكر هنا أن كل من الصين وروسيا شريكان تجاريان رئيسيان لإيران ويعارضان العقوبات).

الجدير بالذكر أن الرد الإيراني جاء في وقت أقرت فيه لجنة الاستخبارات الأميركية في تقرير لها مكون من ٢٩ صفحة بوجود ثغرات كبيرة حول برنامج إيران النووي وذلك في الفترة التي بدأت مع اجتياح العراق في ٢٠ مارس ٢٠٠٣ وما بعد ذلك . وحذرت إحدى اللجان التابعة لمجلس النواب الأمريكي السياسيين الأمريكيين ، وشددت على أنهم في حاجة إلى معلومات استخباراتية من نوعية عالية حتى يتم التعرف على النويا الإيرانية وخاصة في المرحلة القادمة . وأشار التقرير الى أن إيران ربما تمارس حملة تمويه بخصوص برنامجها النووي ، وقد يكون ذلك التمويه مبالغ فيه وتحديدًا في حجم التقدم الذي تحقق في قطاع التقنية النووية كما حدث من قبل مع نظام صدام حسين وأسلحة الدمار الشامل.

وواشنطن تحذر البنوك من التعامل مصرفيا مع إيران

وإسرائيل تهدد بضرب المنشآت النووية الإيرانية

وفي أول رد فعل أمريكي على الرد الإيراني السلبي حذر وكيل الخارجية لشؤون الإرهاب والمخابرات المالية بالولايات المتحدة ستيفارت ليفي في ٢٤ أغسطس ٢٠٠٦ بعض البنوك التي تدير أموالا لكوريا الشمالية

أو إيران. وقال ليفي: قد تخاطر هذه البنوك بمواجهة نفس مصير البنوك التي ارتبط اسمها بألمانيا النازية. وأشار إلى ما تعرضت له بنوك سويسرية من حرج بعد أن اتضح أن الحكومة الألمانية مررت تمويلات عبر بنك سويسرا المركزي وعبر بنوك سويسرية أخرى خلال الحرب العالمية الثانية لتمويل المجهود الحربي لألمانيا في الثلاثينات من القرن الماضي. وأكد ليفي أن حكومة بلاده ستشجع البنوك لاتخاذ كافة الخطوات الممكنة لمنع تمويل الإرهاب خاصة وأن إستراتيجية واشنطن تشدد على الكشف عن أسماء المؤسسات والأفراد الذين يعتقد أنهم يساهمون في تمويل أنشطة سرية وإرهابية حول العالم. وأضاف: أن التصدي لإيران أو التعامل معها مصرفيا في المرحلة القادمة سوف يمثل تحديا للجهود الأميركية الهادفة إلى تجفيف منابع تمويل الأنشطة الإرهابية حول العالم. (يذكر أن ليفي يقود جهود وزارة المالية الأميركية لوقف ما يسمى تمويل الإرهاب وانتشار السلاح والأنشطة السرية التي من شأنها تقويض النظام المالي).

ويذكر أن الولايات المتحدة أعلنت في سبتمبر ٢٠٠٥ أن مصرفا في ماكاو، هو بنك دلتا آسيا، استخدمته كوريا الشمالية في أنشطة سرية، وغير قانونية، وقد تم تجميد التعاملات مع هذا البنك، ولعل ذلك هو ما دفع مؤسسات مصرفية أخرى إلى إعادة النظر بحساباتها المرتبطة

بكوريا الشمالية. ويذكر في هذا الخصوص أن بنك الصين المملوك للدولة قام مؤخراً بتجميد أرصدة مرتبطة ببيونج ياتج بفرعه في مكاو. وحول الموقف الإيراني السلبي أعربت مستشارة ألمانيا عن عدم رضاها عن رد إيران على عرض الحوافز المقدمة لها من القوى الكبرى لتسوية الخلاف بشأن برنامجها النووي. وقالت أنجيلا ميركل لقتاة " أن-٢٤ " التلفزيونية الألمانية في ٢٤ أغسطس ٢٠٠٦ : إن بلادها بصدد دراسة هذا الرد، لكنها أشارت إلى أن ما ورد عنه لا يؤثر الارتياح لأنه لم يذكر شيئا عن خطط إيران لوقف التخصيب الذي طالبتها به مجلس الأمن الدولي.

وفي ٢٤ أغسطس ٢٠٠٦ أكد مسؤولون إسرائيليون أن إسرائيل قد تتصرف بمفردها من أجل وقف طهران عن مشاريعها النووية ، وأنها تعكف حاليا على مراقبة ردود الأفعال العالمية إزاء رفض إيران تعليق عمليات تخصيب اليورانيوم. وفي ٢٢ أغسطس ٢٠٠٦ نقلت صحيفة جيروزاليم بوست الإسرائيلية في موقعها على الإنترنت عن بعض المسؤولين الإسرائيليين بالآتي: يشعر الإسرائيليون بخيبة الأمل بسبب موقف كل من روسيا والصين الذين اعتبروا أن تقديم إيران صيغة جديدة واستعدادها للدخول في مباحثات جادة ، يمكن أن يقود لاستمرار الحوار مع إيران. وأضافت الصحيفة : إن الإيرانيين يعلمون أن العالم لن يقوم بفعل أي شيء ضدهم ، ولذلك فإن الأمر يشبه إلى حد بعيد محاولات

ترضية هتلر في الثلاثينيات . فى نفس الوقت أشارت الصحيفة الإسرائيلية الى عدم استبعاد أى عمل عسكري أميركي ضد المنشآت الإيرانية . إلا أن المسؤولين الإسرائيليين توقعوا بأن حدوث ذلك لن يتم قبل ربيع أو صيف عام ٢٠٠٨ ، أى قبل أشهر قليلة من مغادرة الرئيس الأميركي جورج بوش منصبه.

أيضا أوردت صحيفة جيروزاليم بوست عن معهد أبحاث إعلام الشرق الأوسط (MEMRI) قوله: إن إعلان إيران القادم عن إنجاز نووي سوف يتزامن مع الذكرى الأولى لتولي الرئيس الإيراني أحمدى نجاد الحكم ، وسيكون ذلك الإعلان عن تمكن إيران من اجتياز نقطة اللاعودة في مشروعها النووي (أى بناء القنبلة) ، وهو ما يعنى أن أى محاولة غربية لوقف المشروع النووي الإيراني ستكون بلا جدوى.

بعد يوم من ردها السلبي على الحوافز الأوروبية

وفى تحد واضح للغرب

إيران تؤكد أنها تعلن عن بناء مصنع لانتاج الماء الثقيل

بعد يوم من ردها الرسمي على مقترحات الدول الست المعنية بملفها النووي أى فى ٢٣ أغسطس ٢٠٠٦ ، وقبل أسبوع من نهاية مهلة حددها مجلس الأمن لتعليق تخصيب اليورانيوم ، صرح مصدر إيراني رسمي أن إيران ستعلن خلال الأيام القليلة القادمة نجاحا مهما في مجال التقنية النووية حققه الخبراء الإيرانيون في بحوثهم. جاء ذلك فى إطار

حملة إيرانية تصعيدية ضد الدول الغربية ، ولكن إيران لم تحدد طبيعة النجاح الذي حققه علماءها . فى نفس الوقت أعلنت جماعة إيرانية معارضة للنظام الإسلامى الإيراني: أن طهران أنتجت ١٥ جهاز طرد مركزي لتخصيب اليورانيوم ، وحذرت تلك الجماعة المعارضة من أن آلافاً من هذه الأجهزة ستكون جاهزة للعمل بحلول نهاية عام ٢٠٠٦ . وقد زعم المجلس الوطنى للمقاومة الإيرانية أن إحدى الشركات المتخصصة فى تصنيع هذه الطرادات المركزية توجد خارج العاصمة طهران .

وفى ٢٦ أغسطس ٢٠٠٦ أعلنت إيران عن ذلك النجاح عندما افتتح الرئيس الإيراني أحمدى نجاد مصنعا لإنتاج الماء الثقيل بمجمع آراك النووى الواقع على بعد مائتى كيلومتر جنوب غرب العاصمة طهران والمتوقع استكماله بحلول عام ٢٠٠٩ . وأكد أحمدى نجاد فى كلمة له عقب تفقد المشروع تمسك بلاده بحقها فى امتلاك التكنولوجيا النووية . وأضاف: إن إيران لا تشكل تهديدا للدول الأجنبية ولا حتى للنظام الصهيونى . ويعنى مصنع آراك انه سيمكن الإيرانيين من تشغيل مفاعل نووى يعمل بالماء الثقيل الذى يعتمد على اليورانيوم الطبيعى دون الحاجة لتخصيب اليورانيوم الذى تطالب الدول الغربية الكبرى بوقف عمليات إنتاجه .

وقد صرح رئيس هيئة الطاقة الذرية الإيرانية غلام رضا أغا زاده أن المصنع الجديد سينتج ١٧ طنا سنويا من الماء الثقيل بدرجة نقاء ١٥% وثمانين طنا بدرجة نقاء تقترب من ٨٠%. وسوف يستغل نتائج ذلك المفاعل في مجالات الزراعة والصيدلة خاصة في علاج أمراض خطيرة مثل السرطان والإيدز.

الموقف الغربي من مفاعل إنتاج الماء الثقيل

لكن الوكالة الدولية للطاقة الذرية أعربت عن مخاوفها في ٢٦ أغسطس ٢٠٠٦ من إمكانية استغلال الإيرانيين للوقود الناتج عن مفاعل آراك في إنتاج البلوتونيوم الذي يستخدم في إنتاج القنبلة النووية . (وتشير التقارير المتخصصة في تكنولوجيا التصنيع النووي أنه يمكن للوقود الناتج من مفاعل الماء الثقيل إنتاج عشرة كيلوجرامات من البلوتونيوم سنويا وهو ما يكفي لصنع قنبلتين نوويتين على الأقل، وهو ما يعني أن إيران تكون قد حققت ما كانت تحلم به والذي يعد إنجازا حقيقيا نحو تحقيق الاستقلالية في تكنولوجيا التصنيع النووي ، خاصة وأن، من المعروف أن الأراضي الإيرانية غنية بمناجم اليورانيوم ، حيث تسعى السلطات لاكتشاف المزيد منها) .

وعلى الجانب الأمريكي فقد كشفت صحيفة لوس أنجلوس تايمز عن أن الإدارة الأميركية ألمحت إلى أنها مستعدة لتشكيل تحالف مستقل لتجميد أصول إيرانية وفرض عقوبات اقتصادية إذا فشلت في استصدار قرار

من مجلس الأمن. كما نقلت الصحيفة عن المندوب الأمريكي لدى الأمم المتحدة جون بولتون أن واشنطن تعزم بمجرد انتهاء المهلة تقديم مشروع قرار العقوبات إلى مجلس الأمن خاصة وأن بولتون متفائل بموافقة روسيا والصين . وأضافت الصحيفة : ولكن في حال عدم موافقة موسكو وبكين على العقوبات فإن واشنطن ستعمل على مسار دبلوماسي مواز خارج الأمم المتحدة خاصة وأن واشنطن ترى أنه بموجب قوانين مكافحة الإرهاب فيمكنها فرض قيود مالية على إيران . وعلى الصعيد الإسرائيلي فقد أعلن المتحدث باسم الحكومة الإسرائيلية آفي بازنر أن إسرائيل لن تتخذ بتصرّيات أحمدى نجاد التي قال فيها : إن هدف إيران الوحيد هو تجنب العقوبات. وقال بازنر : إن الرئيس الإيراني عبر في أحيان كثيرة عن نواياه الحقيقية حيال إسرائيل وخاصة دعوته إلى لمحو إسرائيل من الخارطة الدولية .

إيران ترد بتحدي على التهديدات الأمريكية

وتعلن عن إنشاء مفاعل يعمل بالماء الخفيف

وتستعرض قوتها قبل انقضاء مهلة تعليق التخصيب

ورداً على الموقف الأمريكي المتشدد أعلنت إيران في ٢٧ أغسطس ٢٠٠٦ على لسان رئيس منظمة الطاقة الذرية الإيرانية محمد السعدي أن إيران بصدد إنشاء مفاعل يعمل بالماء الخفيف لإنتاج ٣٦٠ ميجاوات

من الكهرباء ، ولكنه نفى ما نسبته إليه وكالة الأنباء الإيرانية عن نية تخصيص اليورانيوم بنسبة ٢٠%.

وفي نفس الوقت أعلنت القوات المسلحة الإيرانية أنها أجرت وبنجاح صباح يوم ٢٧ أغسطس ٢٠٠٦ إطلاق صاروخا طويل المدى وبالسرع من الغواصات خلال مناورات عسكرية بمياه الخليج (وهي المناورات التي بدأت في العشرين من أغسطس ٢٠٠٦ ولا زالت مستمرة). وقال الأدميرال سجاد كوشاكي إن صاروخ "نور" بالغ السرعة ويمكنه تفادي الرادارات ، وهو محلي الصنع (وهو ما يشكك فيه الغرب من أن كل شيء من إنتاج محلي سواء دبابات وطوربيدات وناقلات جنود وطائرات مقاتلة الى آخره، حيث يعتقد الغرب أن تلك الأسلحة على الأرجح نسخ متطورة عن قطع روسية وصينية وكوريا الشمالية). وقد جاءت تجربة الصاروخ كرسالة موجهة للدول الغربية وإسرائيل مفادها أن إيران قد تلجأ لضرب خطوط الملاحة بالخليج في حال تهديد أمنها.

ويذكر أن تجربة الصاروخ نور تأتي في وقت توشك فيه مهلة مجلس الأمن الخاصة بتعليق تخصيص اليورانيوم على الانقضاء ، وهي نفس المهلة التي استيفتها افتتاح الرئيس محمود أحمدني نجاد مفاعلا لإنتاج الماء الثقيل بآراك ، وهو ما يعد تحديا صارخا للغرب .

في نفس الوقت اقترح كبير المفاوضين على لاريجاني إجراء مفاوضات على المستوى الوزاري مع الولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا وروسيا

والصين وألمانيا وذلك لبحث جميع المسائل المتعلقة بالملف النووي (وهو ما اعتبرته الدول الغربية محاولة إيرانية لكسب الوقت). وقال لاريجاني : إن هذه المفاوضات يمكن أن تجري في أي مكان أو زمان ، ولكن لاريجاني عاد وأكد أن إنتاج الوقود النووي هدفا إستراتيجيا لإيران ، وشدد على أن بلاده ستواصل أنشطة إنتاج الوقود النووي برغم تنامي الضغوط الدولية لوقف تلك العمليات.

في نفس السياق أعلن محمد رضا نائب وزير الخارجية الإيرانية أثناء زيارته للعاصمة السورية دمشق أن تعليق تخصيب اليورانيوم هو خط أحمر لا يمكن أن تقبله إيران أبدا.

السعودية تنتقد دولا وطدت علاقاتها بأطراف غير عربية
وفي ٢٧ أغسطس ٢٠٠٦ انتقدت المملكة العربية السعودية بعض الدول العربية التي تربطها علاقات وثيقة مع دول غير عربية على حساب علاقاتها مع الدول العربية. وقال وزير الخارجية السعودي سعود الفيصل : إننا أمام تهديد بفقد هويتنا العربية حيث أصبحت بعض الدول تنشئ علاقات مع أطراف أخرى على حساب العلاقات بين الدول العربية الأعضاء بالجامعة العربية . وقد وصف الفيصل تلك العلاقات بأنها خلل في المنهجية العربية . ولكن وزير الخارجية السعودي لم يشر الى تلك الدول غير العربية ولم يحددها بالاسم كما لم يحدد تلك الدول العربية أيضا ، إلا أن بعض المحللين السياسيين أكدوا انه كان يقصد ايران

الفارسية وسوريا العربية التي خرجت من العباءة العربية لترتقى فى
أحضان إيران الفارسية .

قبل ثلاثة أيام من انتهاء المهلة الألفية

الرئيس الإيراني يرفض وقف التخصيب ويكرم علماء النوويين

وتنظم مؤتمرا دوليا حول المحرقة اليهودية

رفض الرئيس الإيراني محمود أحمدي نجاد تعليق تخصيب اليورانيوم
قبل ثلاثة أيام من انتهاء المهلة الألفية، وأكد أن تمسك بلاده بالتقنية
النووية لا رجعة عنه. وقال أحمدي نجاد فى كلمة بثها التلفزيون
الإيراني فى ٢٨ أغسطس ٢٠٠٦ : إن أى قوة فى العالم لن تستطيع
وقف إيران عن المضي قدما فى تطوير التقنية النووية الإيرانية . وأكد
الرئيس نجاد على أنه بدلا من التركيز على الملف الإيراني يتعين على
الدول الكبرى مطالبة الولايات المتحدة بالتخلي عن تقنياتها النووية لأنها
بلد لا يمكن الوثوق بها لأنها طورت واستخدمت الأسلحة النووية. ولكن
نجاد عاد وقال: إن صناعة الأسلحة النووية ليس مدرجا فى السياسة
الإيرانية لأن المبدأ الدفاعي لبلدنا لا يركز على هذا الجانب ، بل يركز
على تطوير الأبحاث واستخدام المعرفة لتحقيق الرفاهية والعزة للشعب
الإيراني. جاء ذلك أثناء قيام الرئيس الإيراني بتكريم ١٤ عالما
ومسؤولا نوويا إيرانيا تقديرا لجهودهم فى تطوير العلوم النووية، وهي

المرّة الأولى التي يظهر فيها علماء إيرانيون بارزون على شاشة التلفزيون.

في نفس اليوم (٢٨ أغسطس ٢٠٠٦) أعلنت إيران أنها سوف تنظم في أواخر العام الجاري (٢٠٠٦) مؤتمرا دوليا حول المحرقة اليهودية بمناسبة اليوم العالمي لحقوق الإنسان ، وسوف تنطلق أعمال المؤتمر الذي ينظمه مركز الدراسات السياسية والدولية بالخارجية الإيرانية في ١١ ديسمبر ٢٠٠٦ ولمدة يومين ، وسوف ترسل مشاركات الباحثين الى المركز عبر البريد الإلكتروني . ويتناول المؤتمر عدة محاور منها: أسباب معاداة السامية في أوروبا، والمحرقة من وجهة نظر الوثائق التاريخية ، والمحرقة بين القوانين والإعلام ، إضافة إلى المحرقة والصهيونية . الجدير بالذكر أن الرئيس أحمدي نجاد شكك مرارا في حدوث المحرقة وذلك خلال الأشهر الأخيرة الماضية ، كما أنه وصف إسرائيل مرارا بـ"الورم السرطاني" ، ويتهم أيضا الأوروبيين باستغلال "أسطورة" المحرقة لإنشاء دولة إسرائيل.

وردا على التهديدات الأمريكية التي جاءت على لسان جون بولتون التي أكد فيها أن بلاده مستعدة للتحرك بشكل مستقل مع حلفائها المقربين لفرض قيود على المعاملات التجارية لطهران وتجميد أصولها إذا لم يفعل مجلس الأمن ذلك ، فقد أعلنت الحكومة الإيرانية في ٢٩ أغسطس ٢٠٠٦ : إن تلويح واشنطن بتشكيل ائتلاف مستقل لفرض عقوبات

عليها إذا لم يتخذ مجلس الأمن الدولي إجراءات بشأن برنامجها النووي
يعد إهانة لمجلس الأمن الدولي. وأضاف المتحدث باسم الحكومة
الإيرانية غلام حسين إلهام خلال مؤتمر صحفي بطهران: إن تصريحات
بولتون مجرد ترهيب، وتظهر أن الولايات المتحدة غير مؤهلة لتكون
عضواً بمجلس الأمن.

والصين تتوسط لحل النزاع بين إيران والغرب

وأحمدى نجاد يدعو الرئيس بوش لإجراء مناظرة علنية
وفي ٣٠ أغسطس ٢٠٠٦ أعلنت الصين أنها اتفقت مع إيران على
التوصل لحل دبلوماسي لبرنامج طهران النووي . وقالت وزارة
الخارجية الصينية في بيان مقتضب على موقعها بالإنترنت : أن وزير
الخارجية الصيني لي تشاو شينج التقى بنائب وزير الخارجية الإيراني
عباس أراغتشى في بكين وتبادل الجانبان الآراء بشأن التطورات في
القضية النووية الإيرانية وشددوا على وجوب حلها بصورة صحيحة من
خلال المفاوضات .

في نفس الوقت دعا الرئيس الإيراني نظيره الأميركي لإجراء مناظرة
تلفزيونية مباشرة معه غير خاضعة للرقابة للحديث عن الشؤون الدولية
وسبل حل هذه القضايا . جاء ذلك في مؤتمر صحفي قال فيه : إن
الطاقة النووية السلمية حق للأمة الإيرانية التي اختارت هذا الطريق
على أساس القواعد الدولية ، وهي تريد استخدامها للأغراض السلمية

ولا أحد يستطيع أن يمنعها. ورفض نجاد وقف التخصيب حتى لو جاء من قبل الأمين العام للأمم المتحدة كوفي أنان . وأنتقد الرئيس الإيراني النظام الدولي واصفا إياه بـ الظالم ، وأتهم كل من واشنطن ولندن بإساءة استغلال وضعهما المتميز بالنظام العالمي بعد الحرب العالمية الثانية . وشدد أحمدي نجاد على أن تلك الامتيازات التي تتمتعان بها واشنطن ولندن هي أصل الاضطرابات في العالم.

واشنطن ترفض دعوة أحمدي نجاد وتعتبرها

دعوة لتحويل الأنظار عن ملفها النووي وكسب الوقت

وواشنطن تصدر تأشيرة دخول لخاتمي وسط احتجاج يهودي

رفضت واشنطن اقتراح الرئيس الإيراني أحمدي نجاد لإجراء مناظرة تلفزيونية مباشرة مع نظيره الأميركي جورج بوش ، وأعتبرت تلك الدعوة محاولة لتحويل الأنظار عن برنامج طهران النووي . وقالت المتحدثة باسم البيت الأبيض دانا بريانو في ٣٠ أغسطس ٢٠٠٦ : إن الحديث عن مناظرة هو لمجرد تحويل الأنظار عن مشاعر القلق المشروعة لدى المجتمع الدولي وليس فقط الولايات المتحدة إزاء سلوك إيران من دعمها للإرهاب والسعي لامتلاك قدرات لإنتاج أسلحة نووية . وقال المتحدث باسم الخارجية الأميركية توم كايسي : أن أحمدي نجاد يترأس دولة تمنع المناظرات بين الإيرانيين أنفسهم فكيف يتحدث عن تبادل حر ومفتوح للأفكار في مناظرة تلفزيونية.

في نفس الوقت (٣٠ أغسطس ٢٠٠٦) أصدرت الولايات المتحدة تأشيرة دخول للرئيس الإيراني السابق محمد خاتمي لزيارة واشنطن ليكون أكبر شخصية إيرانية تزور واشنطن منذ أن تطلعت العلاقات الدبلوماسية بين البلدين في عام ١٩٧٩. وقال المتحدث باسم الخارجية الأميركية توم كاسي : إن تأشيرة الدخول تسمح لخاتمي بزيارة خاصة تشمل إلقاء كلمة بالكاتدرائية الوطنية في واشنطن، وحضور مؤتمر الأمم المتحدة بنيويورك يومي الخامس والسادس من سبتمبر ٢٠٠٦. وأضاف كاسي أثناء لقائه بالصحفيين : لن تفرض أى قيود على تنقلات خاتمي أثناء وجوده بالولايات المتحدة . وشدد كاسي على أن بلاده لا ترى جميع مواطني إيران إرهابيين ، وأكد على أن الزيارة ستوفر فرصة لخاتمي لسمع قلق الشعب الأميركي بشأن ملف طهران النووي وقضايا أخرى.

وحول زيارة خاتمي للولايات المتحدة احتج مركز سيمون ويزنثال على منح تأشيرة دخول للرئيس الإيراني السابق محمد خاتمي إلى الولايات المتحدة . وفي رسالة إلى الرئيس الأميركي جورج بوش قال الحاخام مارفين هيبير (مؤسس المركز الذي يدافع عن ذكرى ضحايا المحرقة اليهودية ومقره في لوس أنجلوس) : إن السماح لخاتمي بالدخول إلى الولايات المتحدة ليس إلا مكافأة للقادة الإيرانيين على سياسة المواجهة والحقد التي ينتهجونها تجاه واشنطن وحلفائها . وأشار الحاخام الى

بعض تصريحات لخاتمي حينما كان رئيسا للجمهورية الإسلامية في الفترة بين ١٩٩٧ و ٢٠٠٥ والتي قال فيها : إن إسرائيل بمثابة تشويش في قلب العالم الإسلامي . وأضاف الحاخام معلقا : إن هذه الكلمات ليست كلمات شخص معتدل . وأعلن المركز اليهودي أنه بدأ بجمع توقيعات لإلغاء التأشيرة التي منحت لخاتمي .

وفي السياق نفسه قال ممثل بريطانيا بالأمم المتحدة إيمر جونز : إن رفض طهران الالتزام بطلب المنظمة الخاص بوقف أنشطة تخصيب اليورانيوم بحلول نهاية أغسطس ٢٠٠٦ قد يؤدي إلى إحالة الموضوع لمجلس الأمن في منتصف سبتمبر ٢٠٠٦ .

أيضا أعلن وزير الخارجية الفرنسي فيليب دوست بلانزي أن بلاده مستعدة لاستئناف الحوار مع إيران حول برنامجها النووي، لكن بدون التخلي عن مطلب تعليق الأنشطة النووية الحساسة. وقال دوست بلانزي للسفراء الفرنسيين المجتمعين بباريس في إطار مؤتمرهم السنوي : إن السلطات الإيرانية تقول إنها منفتحة على الحوار ومستعدة لمعاودة المحادثات ، وفرنسا مستعدة أيضا لمعاودة الحوار ولكن بعد أن تقوم إيران بتعليق الأنشطة الحساسة (أي تعليق تخصيب اليورانيوم) . وأكد الوزير الفرنسي على ضرورة أن يكون الحوار مع الإيرانيين واضحا وملموسا ومسؤولا . وأعرب بلانزي عن رغبته في أن يكون الحوار

سريعا مع الجديدة في المناقشة والحرص على إيجاد حلول للمشكلة النووية الإيرانية .

نجدد يرفض وقف التخصيب قبل ساعات

من انتهاء المهلة

وقبل ساعات من انتهاء المهلة التي منحت لطهران الخاصة بتعليق برنامج تخصيب اليورانيوم مقابل حزمة العروض الغربية أو مواجهة عقوبات دولية أعلن الرئيس الإيراني أحمدى نجاد تحديه للغرب وشدد على إصرار بلاده على التمسك بمواصلة تخصيب اليورانيوم. ومضى نجاد يقول في خطاب ألقاه فى ٣١ أغسطس ٢٠٠٦ خلال زيارته لإقليم أذربيجان الغربية بمدينة أرومية : لن نتراجع قيد أنملة أمام التهديد الدولي ، وعلى الجميع أن يعلم أن الشعب الإيراني لن يقبل بحرمانه من حقوقه . كما اتهم الولايات المتحدة بالوقوف وراء الضغوط التي يمارسها المجتمع الدولي على بلاده . وأضاف نجاد : المشكلة هي أن القادة الأمريكيون يعتقدون أن في وسعهم تسوية كل المشكلات باستخدام القوة وترسانتهم العسكرية الكاملة .

فى نفس الوقت أكدت طهران على لسان محمد سعيدى نائب رئيس المنظمة الإيرانية للطاقة الذرية أن تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية بشأن الملف النووي الإيراني ليس سلبيا، وأنه أثبت أن نشاطات التخصيب تتواصل فى إطار الأبحاث. وقد أعلنت حكومة طهران على

رضاها عن تقرير الوكالة الدولية الذي قالت عنه : أنه كشف زيف الادعاءات الأميركية.

أيضا قال عباس أراجتشى نائب وزير الخارجية الإيراني : إن طهران واثقة من إمكانية التوصل لتسوية عن طريق التفاوض بشأن برنامجها النووي. وأضاف أراجتشى بعد لقائه وزير الخارجية الياباني تارو أسو: نحن واثقون من الطبيعة السلمية لبرنامجنا ، ولذلك إذا وجدت النية الحسنة والصدق في الجانب الآخر، فإننا متأكدون من التوصل لحل جيد.

تحرك غربي لفرض عقوبات على إيران

وعلى الجانب الآخر وقبل انتهاء المهلة التي منحها مجلس الأمن لإيران بساعات قليلة أعلنت واشنطن في ٣١ أغسطس ٢٠٠٦ أن الدول دائمة العضوية بمجلس الأمن إضافة لألمانيا ستعقد اجتماعا في دولة أوروبية الأسبوع الأول من شهر سبتمبر ٢٠٠٦ لمناقشة مشروع قرار يفرض عقوبات على طهران. وأضاف المتحدث باسم الخارجية الأميركية شون ماكورماك: ومن المقرر أن يلتقي مساعد وزير الخارجية الأميركية نيكولاس بيرنز مع مسؤولين كبار من بريطانيا وفرنسا وروسيا والصين وألمانيا . وحول العقوبات ذكرت صحيفة نيويورك تايمز في تقرير لها : إن تلك العقوبات التي توافق عليها كل من الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا وألمانيا ستبدأ بفرض قيود على استيراد الأجهزة والمعدات ذات العلاقة بتكنولوجيا الصناعات النووية. وأن هذه العقوبات قد تتسع

دائرتها لتشمل حظر السفر على القادة الإيرانيين وفرض قيود على حرية الدخول على الأسواق المالية العالمية. وأضافت الصحيفة في تقريرها : إن إدارة بوش تسعى لإقناع المؤسسات 'الأوروبية المالية' لوقف تقديم القروض إلى إيران، ومن بينها بعض البنوك السويسرية التي سبق وقبلت هذا الطلب. ولكن الصحيفة أشارت إلى أن واشنطن ولندن وباريس وبرلين سوف تواجه عائقا كبيرا في مجلس الأمن في ظل امتلاك روسيا والصين حق النقض الفيتو خاصة وأنهما يعارضان فرض عقوبات قاسية على إيران.

وفي ٣١ أغسطس ٢٠٠٦ طالب الرئيس الأميركي جورج بوش بفرض عقوبات على طهران نظرا لتحديها لإرادة المجتمع الدولي . وشدد بوش على ضرورة منعها من تطوير سلاحها النووي. وأضاف بوش في كلمة أمام مؤتمر لإحدى روابط المحاربين القدامى : حان الوقت لكي تختار إيران ، أما نحن فقد حددنا خيارنا وسنواصل العمل عن قرب مع حلفائنا للتوصل إلى حل دبلوماسي ، لكن يجب أن تكون هناك عواقب لتحدي إيران للمجتمع الدولي .

وفي فرنسا ، قال رئيس الوزراء الفرنسي دومينك دو فيليبان : إن رد إيران على عرض الحوافز غير مرض. وأضاف في تصريحات للصحفيين بباريس أنه من الضروري أن يكون المجتمع الدولي صارما

ومتحدًا بشأن المسألة النووية الإيرانية مع ترك الباب مفتوحًا للمحادثات في الوقت نفسه.

في نفس الوقت أعلن الممثل الأعلى لسياسة الاتحاد الأوروبي الخارجية خافيير سولانا أنه اتفق مع كبير المفاوضين الإيرانيين على لاريجاني على عقد اجتماع بينهما ببرلين في السادس من سبتمبر ٢٠٠٦ . وقال سولانا أنه سيطلع الدول الخمسة دائمة العضوية بالإضافة إلى ألمانيا على نتائج هذا الاجتماع في اليوم التالي له .

من ناحية أخرى ذكرت مصادر مطلعة في فيينا أن إيران باشرت قبل نهاية شهر أغسطس ٢٠٠٦ مرحلة جديدة من تخصيب اليورانيوم وذلك بوضع كميات من غاز سداس فلوريد اليورانيوم في أجهزة الطرد المركزي بمفاعل ناتانز ، وأن كمية الغاز المستخدمة كانت صغيرة جدًا وأقل من عشرة كيلوجرامات. (ويذكر أن طهران أعلنت في أبريل ٢٠٠٦ عن نجاحها للمرة الأولى في تخصيب اليورانيوم إلى المستوى المنخفض اللازم لوقود محطات الطاقة باستخدام ٦٤ جهازًا متصلًا من أجهزة الطرد المركزي في ناتانز ، كما افتتح الرئيس الإيراني في ٢٦ أغسطس ٢٠٠٦ مصنعًا لإنتاج الماء الثقيل بمجمع أراك النووي الواقع على بعد نحو مائتي كيلومتر جنوب غرب العاصمة طهران والذي يعتمد على اليورانيوم الطبيعي دون الحاجة لتخصيب اليورانيوم الذي تطالب الدول الكبرى طهران بوقف عمليات إنتاجه) .

العقوبات الاقتصادية

وفي الوقت الذي تواجه فيه إيران خطر فرض عقوبات اقتصادية دولية عليها بسبب برنامجها النووي، أعلن عدد من خبراء الاقتصاد في ٣١ أغسطس ٢٠٠٦ أن إيران يمكن أن ينجح في احتواء تبعات مثل هذه العقوبات الاقتصادية التقليدية خاصة وأن الاقتصاد الإيراني خضع لعقوبات اقتصادية أميركية فرضت عليه منذ الثورة الإسلامية عام ١٩٧٩، وأن إيران تعلمت كيف تتغلب على تلك العقوبات وذلك بمساعدة دول ثالثة وهو ما حدث بالفعل طوال الـ ٢٧ عاما الماضية . وأشار خبراء الاقتصاد أن فرض عقوبات اقتصادية جديدة سيكون له تأثير وحيد هو ارتفاع تكلفة الواردات السلعية لإيران . ويذكر في هذا الخصوص أنه طبقا لإحصائيات صندوق النقد الدولي فإن قيمة الواردات الإيرانية بلغت ٣٥ مليار دولار عن المنتجات للسنة المالية ٢٠٠٤-٢٠٠٥ ، بالمقارنة بـ ١٠٠ مليار دولار من الواردات الى تركيا التي تضم نفس عدد سكان إيران وهو حوالي ٧٠ مليون نسمة. لكن في نفس الوقت تشير بعض التقارير الاقتصادية من خارج إيران الى أن نسبة التضخم حادة وتصل الى ٢٠% بينما يضعها الرسمىون الإيرانيون بنحو ١٠% فقط ولذلك تلجأ الحكومة الإيرانية الى دعم السلع الأساسية بواسطة عائدات النفط ، وقد بلغ الدعم نحو ٦٠ مليار دولار في السنة

المالية ٢٠٠٦ - ٢٠٠٧ . وفيما يتعلق بالبطالة فتشير الأرقام الرسمية إلى نسبة بطالة تتخطى ١١% وتصل إلى ٢١% بالنسبة للشبان، إلا أن الخبراء المستقلين يقدرون معدل البطالة بأكثر من ذلك. ورغم أن إيران رابع منتج للنفط في العالم فإنها أكبر مستورد للبنزين نظرا لعدم امتلاكها القدرة الكافية على التكرير لتلبية طلب يتزايد بنسبة ١٠% في السنة حيث تستورد إيران نحو ٤٠% من حاجاتها للبنزين بتكلفة قدرها ٢,٥ مليار دولار خلال النصف الأول من العام ٢٠٠٦ ، فيما تبلغ الكلفة السنوية للدعم على مبيعات البنزين ١٠,٨ مليارات دولار.

ردود الفعل الغربية إزاء التحدي الإيراني

لقرار مجلس الأمن

في أول سبتمبر ٢٠٠٦ أعلن رسميا رفض إيران الانصياع لقرار مجلس الأمن الذي طالبها بوقف تخصيب اليورانيوم . وفي نفس اليوم أعلنت الولايات المتحدة إن إيران لم تترك أي مجال للشك في أنها تسعى للحصول على أسلحة نووية بعد أن خرقت المهلة الممنوحة لها لتعليق تخصيب اليورانيوم التي انتهت منتصف ليلة ٣١ أغسطس ٢٠٠٦ . وقال السفير الأميركي لدى الأمم المتحدة جون بولتون للصحفيين في نيويورك : إنه يتعين على مجلس الأمن الدولي أن يكون مستعدا الآن لفرض عقوبات على إيران، وأن المجلس ليس بحاجة للإجماع قبل اتخاذ أي إجراء على هذا البلد(يقصد إيران) . وأضاف بولتون : إن مجلس

الأمّن سينتظر نتائج اجتماع منسق السياسة الخارجية في الاتحاد الأوروبي خافيير سولانا وكبير المفاوضين الإيرانيين علي لاريجاني الأسبوع القادم لاتخاذ الخطوات اللازمة . وأكد بولتون أن روسيا والصين التزمّا بالسعي لفرض عقوبات على طهران في حال عدم وفائها بالتزاماتها الدولية.

وفي نفس اليوم أول سبتمبر ٢٠٠٦ حذر منسق السياسة الخارجية بالاتحاد الأوروبي خافيير سولانا من أي تحرك ملموس لفرض عقوبات على إيران. وقال خلال اجتماع لوزراء خارجية الاتحاد الأوروبي في لايبزاتنا بفنلندا : أعتقد أن الدبلوماسية لديها دائما فرصة . وكشف سولانا عن أنه سيجري محادثاته مع كبير المفاوضين الإيرانيين علي لاريجاني خلال الأسبوع الأول من سبتمبر ٢٠٠٦ . وأضاف : أنه يريد التركيز على إجراءات بناء الثقة مع طهران ، ولكن على إيران أولا أن تفي ببعض الشروط لحل النزاع النووي . وحول احتمال فرض عقوبات على إيران ، قال سولانا : أفضل عدم الحديث عن ذلك في هذه المرحلة خاصة وأن التزامي الآن هو المحادثات بشأن إمكانية إيجاد حل .

ويذكر هنا أن الاتحاد الأوروبي قرر منح السلطات الإيرانية مهلة أسبوعين(حتى منتصف سبتمبر ٢٠٠٦) لتوضيح المسائل العالقة بخصوص عرض حوافز الدول الست على إيران . وقد رحبت المستشارة الألمانية أنجيلا ميركل بقرار الأوروبي منح إيران مهلة

جديدة قصيرة ، لكنها قالت لا يمكن للأمر أن تستمر على هذا النحو ويجب أن تتزايد الضغوط الدبلوماسية.

من جانبه استبعد وزير الخارجية الفنلندي أركي توميويما الذي تتولى بلاده الرئاسة الدورية للاتحاد الأوروبي أن تتمخض مشاورات وزراء الخارجية الأوروبيين التي بدأت في أول سبتمبر ٢٠٠٦ بشأن أزمة الملف النووي الإيراني عن فرض عقوبات على طهران. وأضاف توميويما : أنه مازال الاتحاد الأوروبي يسلك طريق الدبلوماسية لحل الأزمة ، وإذا كان الإيرانيون يرغبون حقا في التفاوض فسيكون لزاما علينا أن نعرف ما هي شروطهم .

ولكن الصين لمحت على لسان مندوبها لدى الأمم المتحدة وانج جوانجيا إلى أنها غير مستعدة بعد للتحرك نحو فرض عقوبات. وقال المندوب الصيني للصحفيين في نيويورك : إنه رغم انتهاء المهلة، فإن بلاده تفضل مواصلة الحوار مع إيران للوصول إلى مخرج للأزمة.

أيضا اتخذ وزير الخارجية الفرنسي فيليب دوست بلازي موقفا مماثلا، وقال : إن الحوار مازال الخيار المطروح رغم خيبة أمل بلاده من موقف طهران المتمسك بعمليات التخصيب . ووصف بلازي هذا الموقف بأنه غير مرض.

وفي لندن كتبت صحيفة الجارديان تحت عنوان " بوش يطالب بالتصرف وإيران تزدري الأمم المتحدة " قائلة : إن الرئيس الأميركي جورج بوش

طالب بأن تكون هناك عقوبات لإيران إثر تجاهلها في ٣١ أغسطس ٢٠٠٦ الموعد النهائي لتعليق جزء من برنامجها النووي. وأضافت أن واشنطن تريد فرض عقوبات في أسرع وقت ممكن على طهران ، إلا أن مجلس الأمن لا يزال منقسما على نفسه بشكل خطير. واعتبرت الصحيفة أن إيران تمتلك على المستوى البعيد أغلب الأوراق . ولكن الصحيفة أشارت الى أن الولايات المتحدة تمتلك خيارات كثيرة منها توجيه ضربة عسكرية للمفاعلات النووية الإيرانية ، كما أنه بإمكان واشنطن تأليب الأقليات الإيرانية على الحكومة الإيرانية ، وهي خطوة تخشاهها طهران تماما . أيضا يمكن لأميركا أن تبني تحالف الراغبين الذي قد يضم فرنسا وبريطانيا وألمانيا في حالة رفض الصين وروسيا تأييد العقوبات ضد إيران . إلا أن الصحيفة عادت أشارت الى احتمال لجوء واشنطن إلى مفاوضات مباشرة مع طهران.

أما صحيفة ديلي تلجراف فقد رأت أن مجلس الأمن يجب أن يكون على مستوى التحدي الإيراني لقرار المجلس . وأشارت الصحيفة الى أن المؤشرات قد تكون مشجعة حيث أن أميركا وبريطانيا وفرنسا وألمانيا ربما أصبح لديهم اقتناع بأن الوقت قد حان للذهاب أبعد من الكلمات وتطبيق العقوبات على طهران. غير أن الصحيفة ذكرت أن روسيا والصين ألمحتا لأسباب تجارية في الأساس وللرغبة الجامحة في معارضة واشنطن إلى أن تطبيق العقوبات لا يزال سابقا لأوانه .

إيران تعلن تمسكها بمشروعها النووي

أنان يصف محادثات مع نجاد بالإيجابية والبناءة

وعلى الصعيد الإيراني شدد الرئيس الإيراني في أول سبتمبر ٢٠٠٦ على تمسكه بموقف بلاده بتخصيب اليورانيوم بعد انتهاء مهلة مجلس الأمن الدولي لإيران بوقف التخصيب . وأكد الرئيس محمود أحمدي نجاد أن بلاده لن تتخلى قيد أنملة عن مشروعها . من جهة أخرى جددت طهران الدعوة إلى تغليب خيار الحوار لبحث برنامجها النووي ، ولكن في إطار احترام حقوق إيران المشروعة . وفي نفس الوقت نفى الناطق باسم الخارجية الإيرانية حميد رضا آصفى تلقى إيران مهلة لمدة أسبوعين من الاتحاد الأوروبي لإعادة النظر في المطالب الأوروبية . وقال آصفى: إن إيران تنتظر بجدية إلى محادثات لاريجاني ومنسق السياسة الخارجية الأوروبية خافيير سولانا الأسبوع المقبل . وفي ٣ سبتمبر ٢٠٠٦ اعتبر وزير الخارجية الإيراني أن قرار مجلس الأمن الداعي لوقف التخصيب قد اتخذ تحت ضغط أميركي بريطاني ، وأضاف : إن الكرة الآن بالمعسكر الغربي ، ولذلك نحن ندعوه إلى مراجعة متأنية للرد الإيراني .

وسعى وراء انقسام الصف الغربي أعلنت حكومة إيران في ٢ سبتمبر ٢٠٠٦ أنها توصلت مع شركة إنبيكس اليابانية إلى تفاهم بشأن مشروع تطوير واستغلال حقل آزاديجان النفطي الإيراني والذي يعد من

أكبر الحقول غير المستغلة في العالم . وقال مندوب إيران في منظمة (أوبك) كاظمبور أردبيلي : أنه بعد التوصل إلى هذا التفاهم مع اليابان فلم يبق تقريبا نزاع بشأن التسعير. وتعد إيران ثالث أكبر مصدر للنفط إلى اليابان حيث ترى الأخيرة أن الصفقة تمثل ضمانا أساسيا لتأمين إمدادات الطاقة، وذلك رغم أن الولايات المتحدة أبدت اعتراضات على الاتفاق.

وفي ٣ سبتمبر ٢٠٠٦ قال الأمين العام للأمم المتحدة كوفي أنان في مؤتمر صحفي مع وزير الخارجية الإيراني منوشهر متقي أثناء زيارته لطهران : لقد أكد لي الرئيس أحمدى نجاد أن إيران مستعدة للتفاوض وإيجاد حل للأزمة . والتقى أنان خلال زيارته مع عدد كبير من المسؤولين الإيرانيين بدءا بالمسؤول الأول عن الملف النووي علي لاريجاني ورئيس هيئة تشخيص مصلحة النظام هاشمي رافسنجاني وغيرهم . وقد أكد رافسنجاني لكوفي أنان أن المشكلة تكمن في الشرط المسبق الذي وضعه قرار الأمم المتحدة والداعي لوقف التخصيب ، ولذلك طلب رافسنجاني من أنان ضرورة العمل على إلغاء هذا الشرط ، وقال: في حال الإلغاء ستكون إيران على استعداد كامل لاستئناف المحادثات. وقد جاءت زيارة أنان لطهران بعد يومين من صدور تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية الذي جاء فيه: إن إيران لم تمتثل لمهلة

حددها لها مجلس الأمن الدولي لتعليق الأنشطة النووية الحساسة حتى
٣١ أغسطس ٢٠٠٦ .

وألمانيا تؤكد أن باب التفاوض

ما زال مفتوحاً أمام إيران

وفي ٣ سبتمبر ٢٠٠٦ أكدت المستشارة الألمانية أن باب المفاوضات لا يزال مفتوحاً أمام طهران بهدف إيجاد حل لبرنامجها النووي. وقالت في حديث للتلفزيون الألماني: سيكون من الطبيعي أن يظل باب المفاوضات مفتوحاً إذا قررت إيران التفاوض. ووصفت إنجيلا ميركل عرض الحوافز الأوروبي لإيران بأنه جيد، إلا أنها قالت: إن المجتمع الدولي سيفكر في تدابير أخرى بعد رفض الجمهورية الإسلامية وقف أنشطة تخصيب اليورانيوم التي حددها مجلس الأمن. وأكدت المستشارة الألمانية أنه بعد انتهاء المهلة فإنه لا يمكن للأمر أن تستمر على هذا النحو، ويجب أن تتزايد الضغوط الدبلوماسية. ثم قالت بوضوح: علينا بالدبلوماسية، ولا يوجد هنا أي خيار عسكري .

وفي نفس السياق قال وزير الخارجية الألماني فرانك شتاينماير: إنه ليس هناك مصلحة في التصعيد في الأيام القادمة بسبب مداولات مجلس الأمن الذي يتوقع أن يجتمع في الـ ١٩ من سبتمبر ٢٠٠٦ لبحث تطورات الأوضاع التي نتجت عن عدم قبول إيران بوقف التخصيب .

ايران تهدد بمراجعة تعاونها مع وكالة الطاقة الدولية

وخاتمي يهاجم السياسة الأمريكية الخارجية

والقوات الجوية الإيرانية تعلن تطوير وإنتاج طائرة مقاتلة

بعد استقبالها للأمين العام للأمم المتحدة كوفي أنان الذي أجرى مشاورات مع كبار المسؤولين الإيرانيين عادت ايران وهددت بمراجعة تعاونها مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية في حال فرض مجلس الأمن عقوبات عليها. وقال مندوب إيران لدى الوكالة الذرية علي سلطانية في ٣ سبتمبر ٢٠٠٦ إن بلاده ستراجع سياستها الخاصة باتفاقية حظر الانتشار النووي، إذا قرر مجلس الأمن فرض عقوبات على حكومة طهران .

وفي نفس الوقت(٣ سبتمبر ٢٠٠٦) هاجم الرئيس الإيراني السابق محمد خاتمي السياسة الأمريكية وحملها مسؤولية انتشار الكراهية للولايات المتحدة بالعالم . جاء ذلك في أول يوم من زيارته لأميركا والتي تعد الأولى من نوعها لمسؤول إيراني رفيع المستوى منذ قطع العلاقات الدبلوماسية بين البلدين في عام ١٩٧٩ واحتجاز رهائن في السفارة الأمريكية بطهران بعد ذلك. وقال خاتمي مخاطبا الجمعية الإسلامية لشمال أميركا بشيكاغو : في الوقت الذي تزعم فيه أميركا محاربة الإرهاب ، فإنها تطبق سياسات تزيد الإرهاب وتؤسس للعنف . واتهم الدول الكبرى بأنها تسيطر على الأدوات الدولية لضمان هيمنتها

وفرض الاستعباد على الآخرين . ولكن في نفس الوقت أدان الرئيس الإيراني السابق محمد خاتمي الإرهابيين والمتشددين الذين يستغلون اسم الدين ، ودعا إلى حوار بين العالمين الديني والمادي . وإيجاد طريق ثالث يعالج الحاجات المادية والروحية للإنسان.

وحول الوجود الأمريكي بالعراق قال محمد خاتمي : إن على القوات الأميركية البقاء في العراق إلى أن تتمكن الحكومة العراقية من السيطرة على الأمور داخل البلاد . وأضاف في حديث له لصحيفة يو إس أي توداي في ٥ سبتمبر ٢٠٠٦ : إنه لا يمكن ترك الحكومة العراقية التي شكلت حديثاً تحت رحمة الإرهابيين والمتطرفين . وشدد خاتمي على أن إيران ليست عدوة الولايات المتحدة ، وأن البلدين لهما مصالح إستراتيجية مشتركة في العراق وأفغانستان.

وحول الملف النووي شدد خاتمي على أهمية التفاوض بين واشنطن وطهران بشأن هذه الأزمة. وقال إنه أثناء فترة رئاسته، علقت طهران نشاطات إنتاج الوقود النووي وقبلت بعمليات التفتيش التي كانت تقوم بها الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وطلب خاتمي من واشنطن وحلفائها بعدم فرض عقوبات على إيران ، وقال في هذا الخصوص : إن العقوبات تضر بإيران ، وأن الأسوأ من ذلك هو العمل العسكري ضد إيران لأن ذلك لن يؤدي إلا إلى تعقيد المسألة . في نفس الوقت انتقد خاتمي كلا من أحمد نجاد والرئيس الأميركي جورج بوش لتصعيد لهجة

تصريحاتهما بعد أن دعا أحمددي نجاد إلى شطب إسرائيل من الخارطة وأنكر حدوث المحرقة، وذلك في الوقت الذي أطلق بوش عبارة الفاشية الإسلامية .

وفي إطار حملة التصعيد الإيرانية أفادت تقارير إعلامية في ٦ سبتمبر ٢٠٠٦ بأن إيران نجحت في تطوير طائرة حربية من طراز (F5) وأطلقت عليها اسم (صاعقة)، وقد اختبر أداءها بنجاح في تمارين أجريت لها بشمال غرب إيران . ولكن لم تحدد وسائل الإعلام الإيرانية نوع الطائرة التي تم تطويرها ، ولكن الصور التي بثها التلفزيون الإيراني للطائرة التي أعيد تصميمها تشير إلى أنها اعتمدت على تصميم الطائرة (F5) الأميركية الصنع. ويذكر أن القوات الجوية الإيرانية لا تزال تستخدم هذا النوع من الطائرات التي أمدت الولايات المتحدة بها حكومة حليفها السابق الشاه محمد رضا بهلوي قبل أن تطيح به الثورة الإسلامية في عام ١٩٧٩. وقد صرح القائد العام للجيش الإيراني عطاء الله صالحى بأن بلاده لم تحصل على مساعدة خارجية في تطوير الطائرة ، وأن هذه الطائرة استخدمت لأول مرة في قصف الأهداف الوهمية للعدو بشمال غرب إيران.(ويذكر أن إيران تجرى مناورات برية وبحرية وجوية منذ ١٩ أغسطس ٢٠٠٦ ، وأن بعض هذه المناورات تجرى في مياه الخليج وهو الممر الرئيس لشحنات النفط العالمية) .

روسيا تبحث تأييد عقوبات اقتصادية وترفض الفصل السابع

وواشنطن وبرلين يشددان على العقوبات

وفي ٦ سبتمبر ٢٠٠٦ أعلن وزير الخارجية الروسي سيرجي لافروف أن أي عقوبات اقتصادية تفرض على إيران يجب أن تستبعد بشكل لا لبس فيه استخدام القوة. وقال لافروف للصحفيين على هامش زيارة الرئيس الروسي لجنوب أفريقيا : إن أي عقوبات ستكون محكومة بميثاق الأمم المتحدة الذي ينص على أن الإجراءات الاقتصادية تستبعد استخدام القوة . وأضاف: أن موسكو ستبحث مسألة العقوبات من كافة الأوجه وبشكل شامل استنادا إلى هدفنا بعدم السماح بانتشار أسلحة الدمار الشامل أو التكنولوجيا المرتبطة بذلك . لكنه أشار في الوقت نفسه إلى تأييد موسكو لضرورة استمرار المفاوضات لحل الأزمة.

في نفس الوقت أعلنت أمام البرلمان الألماني المستشار الألمانية أنجيلا ميركل بأن المجتمع الدولي لا يمكن أن يقف موقف المتفرج على إيران وهي تتعدى على السلطات النووية للأمم المتحدة برفضها الاستجابة لدعوة وقف عمليات التخصيب . وقد جاء ذلك في الوقت الذي سيعقد ببرلين اجتماع للدول دائمة العضوية بمجلس الأمن إضافة لألمانيا في ٧ سبتمبر ٢٠٠٦ وذلك لتنسيق المواقف قبل مناقشة الملف مجددا في المجلس.

كما أعلنت واشنطن في ٧ سبتمبر ٢٠٠٦ أنها تعتبر فرض عقوبات على إيران لعدم وقف تخصيب اليورانيوم أمراً أساسياً ، وذلك عشية اجتماع الدول الست الكبرى في برلين لبحث أمر هذا الملف. وقال روبرت جوزيف مساعد وزيرة الخارجية الأمريكية لمراقبة الأسلحة والأمن الدولي : لا يمكن التساهل مع إيران ، ولن نتركها تمتلك السلاح النووي ، ليس فقط بالنسبة للولايات المتحدة وإنما للمجموعة الدولية كلها . وأضاف جوزيف : إن الوكالة الدولية للطاقة الذرية ليس بوسعها تأكيد الطبيعة السلمية للبرنامج النووي الإيراني . وأعرب عن تفاؤله في تمكن بلاده من التوصل إلى اتفاق بمجلس الأمن حول التوصل لقرار يفرض عقوبات على إيران .

طهران تدعو الدول الغربية لإجراء مفاوضات جادة وأمام الضغوط الغربية المتصاعدة تبنت لجنة الشؤون الخارجية والأمن القومي في البرلمان الإيراني في ٥ سبتمبر ٢٠٠٦ قراءة أولى لمشروع قانون لتعليق عمل مفتشي الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وينص المشروع على وقف عمليات تفتيش الوكالة الدولية للطاقة الذرية إذا قرر مجلس الأمن الدولي فرض عقوبات على إيران بعد رفض طهران تعليق تخصيب اليورانيوم.

وفي ٧ سبتمبر ٢٠٠٦ أعلن التلفزيون الإيراني أن مسؤول الملف النووي الإيراني علي لاريجاني سيلتقي مع منسق السياسة الخارجية في

الاتحاد الأوروبي خافيير سولانا في إسبانيا لبحث تداعيات الملف النووي.

وفي ٨ سبتمبر ٢٠٠٦ قال الرئيس الإيراني السابق محمد خاتمي إن إيران قد تناقش تعليق برنامجها النووي حالما تبدأ المباحثات مع الغرب. وحذر خاتمي (الذي كان يتحدث في الكاتدرائية الوطنية بواشنطن أثناء زيارته لها) الولايات المتحدة من استخدام القوة ضد إيران. وقال إن هذا لن يحل أبدا النزاع .

استمرار مشاورات الستة الكبار حول الملف النووي الإيراني

وواشنطن تسعى لقرار سريع بشأن فرض عقوبات على طهران

وفي ٨ سبتمبر ٢٠٠٦ قررت الدول الخمس الدائمة العضوية بمجلس الأمن بالإضافة إلى ألمانيا مواصلة مشاوراتها حول الإجراءات التي تنوي اتخاذها ضد إيران بسبب عدم تجاوبها مع المهلة الزمنية التي حددت لها لوقف تخصيب اليورانيوم.

وفي هذا الخصوص قال شون ماكورماك المتحدث باسم وزارة الخارجية الأمريكية : إن نيكولاس بيرنز مساعد وزيرة الخارجية للشؤون السياسية أجرى محادثات في برلين مع نظرائه من روسيا والصين وبريطانيا وفرنسا وألمانيا ، وأن هذه الدول قررت استكمال مشاوراتها بالهاتف حول المسألة النووية الإيرانية.

وعلى صعيد الأمم المتحدة طلب الأمين العام للأمم المتحدة كوفي أنان من طهران إعطاء ضمانات للمجتمع الدولي حول الطابع السلمي لبرنامجها النووي. وأضاف أنان : إن إيران ترغب في التفاوض حول برنامجها النووي .

في نفس الوقت كشف وكيل وزارة الخارجية الأميركية نيكولاس بيرنيز النقاب عن سعي الولايات المتحدة لاستصدار قرار سريع من مجلس الأمن الدولي لفرض عقوبات على إيران ، وإعداد مشروع قرار يحدد تلك العقوبات بعد إجراء مزيد من المحادثات بين القوى العالمية خلال أسبوع. وقال بيرنيز للصحفيين في برلين : إن الولايات المتحدة تأمل أن يتم إعداد مشروع قرار مع بدء اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة والتي من المقرر أن تبدأ دورتها المقبلة يوم ١٢ سبتمبر ٢٠٠٦ ، وأضاف: حتى الآن لم يتم التوصل لاتفاق بشأن نوع العقوبات التي يتعين تطبيقها . وشدد بيرنيز على أنه يعبر عن وجهة نظر الولايات المتحدة وحدها. وقد جاءت تصريحات بيرنيز بعد يوم واحد من لقاء مديرين للشؤون السياسية من ألمانيا وبريطانيا وفرنسا والصين وروسيا في العاصمة الألمانية.

وعلى الجانب الآخر من الموقف الأمريكي ، فقد أعربت دول أخرى دائمة العضوية في مجلس الأمن الدولي وخاصة الصين وروسيا عن معارضتها لفرض عقوبات على إيران . واتفقت هذه الدول خلال

اجتماعها ببرلين فى ٧ سبتمبر ٢٠٠٦ على أن إيران لم تلب مطلب
مجلس الأمن الدولي بتعليق تخصيب اليورانيوم بحلول ٣١ أغسطس
٢٠٠٦ . مقابل عرض الحوافز الاقتصادية والسياسية لها . ولكن كل من
الصين وروسيا أيدتا ضمناً فكرة العقوبات بالتصويت لصالح قرار
مجلس الأمن الصادر برقم ١٦٩٦ فى أواخر يوليو ٢٠٠٦ ، ولكنهما
فى نفس الوقت شككا فى أن إيران تشكل تهديدا ملحا للأمن الدولي ،
ومن ثم فقد شككت موسكو وبكين فيما إذا كانت تلك العقوبات ستكون
فعالة . وعلى الرغم من ذلك فإن الموقف الصيني لم يكن مقتنعا بفكرة
العقوبات ، وقد وضع ذلك قبل اجتماع ٧ سبتمبر ٢٠٠٦ عندما شددت
وزارة الخارجية الصينية على الخيارات الدبلوماسية ودعت إلى حل
المواجهة مع إيران من خلال المفاوضات والحوار بأسلوب هادئ وعدم
اللجوء إلى فرض عقوبات . وقد شاركت فرنسا الصين فى عدم فرض
عقوبات وذلك عندما أعلنت أن الوقت لم يحن بعد لفرض عقوبات .

النفط وأثره على الوضع الاقتصادي الإيراني

شهدت ميزانية إنفاق الحكومة الإيرانية فى بداية عام ٢٠٠٦ زيادة بلغت
نحو ٢٥% مقارنة بالعام السابق (٢٠٠٥) ، وقد تركزت تلك الزيادة
طبقا لما أعلنه الرئيس الإيراني على اقتصاديات الأقاليم الإيرانية التى
غالباً ما تعاني التجاهل . وقد بلغت الميزانية التى تستمر حتى مارس
٢٠٠٧ إجمالي ١٩٥٧ ترليون ريال أى (٢١٧.٤ مليار دولار) بزيادة

٢٧% عن الميزانية التي انتهت في مارس ٢٠٠٦ . وشدد أحمدى نجاد على أن الإتفاق على الأقاليم سيزيد بنسبة ١٨٠% في الميزانية التسي ستنتهي في مارس ٢٠٠٧ . بالإضافة الى الحد من الإتفاق على العاصمة طهران التي يقطنها ١٤ مليون نسمة من مجموع سكان البلاد البالغ عددهم ٦٩ مليون نسمة . وطالب نجاد بزيادة نسبة الإتفاق على التعليم بحوالي ٥٠% ، كما طرح خططا جريئة للحد من استهلاك البنزين . ويذكر في هذا الخصوص أن قيمة إنتاج ايران من النفط تبلغ ٧٠ مليار دولار سنويا منها ٢٥ مليار دولار للاستهلاك المحلي تتضمن ١٠ مليارات دولار استهلاك البنزين فقط . وقد ركزت الميزانية على فتح خط ائتمان بقيمة ثلاثة مليارات دولار لمساعدة الشركات الهندسية الإيرانية في تصدير منتجاتها.

وفيما يتعلق بعائدات النفط الإيرانية فقد توقعت شركة النفط الوطنية الإيرانية أن تبلغ قيمة صادرات البلاد بالعام الذي ينتهي في ٢١ مارس ٢٠٠٧ نحو ٥٤ مليار دولار . وقد صرح المدير التنفيذي لشركة النفط حجة الله غانمي بأن ايران ستصدر نحو ٩٠٠ مليون برميل بحلول نهاية السنة الإيرانية (أى بحلول ٢١ مارس ٢٠٠٧) حيث تصدر ايران يوميا نحو ٢,٤٥ مليون برميل يوميا ، وذلك على الرغم من أنها صدرت حوالي ٢,٣٥ مليون برميل يوميا خلال الأشهر الثلاثة (أبريل ، مايو ، يونيو) ، وقد توقع غانمي بزيادة الصادرات النفطية حيث تضخ

إيران حاليا نحو ٣,٨٣ ملايين برميل يوميا ، بينما تبلغ حصتها في أوبك ٤,١١ ملايين يوميا. ولكن في نهاية شهر أغسطس ٢٠٠٦ أشارت التقارير الاقتصادية (ميدل إيست إيكونوميك سيرفي) الى تراجع صادرات إيران من النفط خلال الأشهر الستة الأولى من العام الحالي (يناير- يونيو ٢٠٠٦) بمقدار ١١١ ألف برميل يوميا حيث بلغت ٢,٣٥٢ مليون برميل يوميا مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي (٢٠٠٥) وذلك بسبب ظروف السوق غير المواتية. وقالت نشرة ميس التي تصدر من قبرص :إن الجزء الأكبر من التراجع صادرات النفط الإيرانية تم في حقولها البحرية ، في حين تراجع صادرات الخام الثقيل من إنتاج الحقول البرية أيضا. ولكن الصادرات النفطية الإيرانية استعادت عافيتها خلال شهر يوليو ٢٠٠٦ لتصل إلى أعلى مستوى لها خلال عدة أشهر حيث بلغت ٢,٧٥ مليون برميل يوميا إلى جانب ١,٥ مليون برميل يتم نقلها إلى مصافي النفط الإيرانية ليصل إجمالي الإنتاج إلى ٤,٢٥ ملايين برميل يوميا.

مزيد من التشدد الغربي تجاه اللامبالاة الإيرانية

وروسيا تهدد بوقف بناء محطة بوشهر النووية في إيران وفي ٨ سبتمبر ٢٠٠٦ قررت وزارة الخزانة الأميركية استبعاد بنك صادرات إيران الحكومي من أي معاملات مع النظام المالي في الولايات المتحدة وذلك لمنع من تمويل الجماعات الإرهابية. وقال وكيل وزارة

الخزانة لشؤون الإرهاب والاستخبارات المالية ستيورات ليفي : إن الإرهاب يلوح بقوة بعد خمس سنوات من هجمات ١١ سبتمبر ٢٠٠١ ، وأن على العالم توخي الحذر. وأشار ليفي إلى أن المؤسسات المالية الإيرانية محظور عليها النفاذ مباشرة إلى النظام المالي الأمريكي، لكنها تمكنت من تنفيذ تحويلات غير مباشرة عن طريق بنوك في دول ثالثة. وقال ليفي : إن استبعاد بنك صادرات إيران من النظام المالي الأمريكي يرجع إلى تملكه نحو ٣٤٠٠ فرع تستخدمها حكومة إيران لتحويل أموال إلى منظمات إرهابية مثل : حزب الله وحركتي حماس والجهاد الإسلامي الفلسطيني. وقد أعلن ستيورات ليفي أنه سوف يزور أوروبا خلال أسبوع لإجراء محادثات حول تشديد الإجراءات الأوروبية للحد من نفاذ إيران إلى النظام المالي العالمي. وتأتي تلك الإجراءات الأمريكية في إطار ما أعلنته واشنطن عن عزمها على مواصلة الضغط على إيران بصرف النظر عما تفعله الأمم المتحدة.

وفي نفس اليوم (٨ سبتمبر ٢٠٠٦) هددت روسيا بالتوقف عن بناء مفاعل بوشهر في إيران إذا طردت طهران مفتشي الوكالة الدولية للطاقة الذرية وهو ما أشارت إليه الحكومة الإيرانية مؤخرا . ويأتي ذلك في الوقت الذي تسعى الولايات المتحدة لاستصدار قرار دولي بفرض عقوبات على إيران لعدم وقف تخصيب اليورانيوم. وقد صرح رئيس وكالة الطاقة الذرية الروسية سيرجي كيرينكو بأن موقف بلاده الرسمي

يتلخص في أن محطة بوشهر يجب أن تكون تحت السيطرة الكاملة للأمم المتحدة . وأضاف: إن أعمال البناء بالمحطة تسير وفقا للخطة الموضوعية لها ، وأن المفاعل سيبدأ العمل في سبتمبر ٢٠٠٧ وسيتم إرسال الوقود النووي في أبريل من نفس العام (٢٠٠٧) .

وعلى الصعيد الإيطالي التقى رئيس الوزراء الإيطالي رومانو برودي مع علي لاريجاني رئيس وفد التفاوض الإيراني في المحادثات النووية بروما في ٩ سبتمبر ٢٠٠٦ ، ودعا رئيس الوزراء الإيطالي إلى كسر الجمود الدبلوماسي المتعلق ببرنامج طهران النووي وذلك بإجراء محادثات في أقرب وقت ممكن.

في نفس الوقت (٩ سبتمبر ٢٠٠٦) أعلن الممثل الأعلى للسياسة الخارجية في الاتحاد الأوروبي خافيير سولانا في كوبنهاجن أنه لن تفرض عقوبات على إيران ما دامت المناقشات حول الملف النووي مستمرة. وقال المسؤول الأوروبي عشية لقاء مع كبير المفاوضين الإيرانيين حول الملف النووي علي لاريجاني : يمكنني القول أنه لن يكون هناك تحرك في نيويورك بخصوص فرض عقوبات إذا استمرت الاجتماعات مع لاريجاني . وأضاف سولانا: سنرى ما إذا كانت هناك إمكانية لبدء مفاوضات بين إيران والدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن الدولي وألمانيا.

إيران ترفض تجميد تخصيب

وترفض الشروط المسبقة

وفي ١٠ سبتمبر ٢٠٠٦ رفضت حكومة طهران أي شروط مسبقة في محادثات مع الاتحاد الأوروبي حول برنامجها النووي، واعتبرت أن قضية تجميد تخصيب اليورانيوم غير خاضعة للنقاش . وقال المتحدث باسم الخارجية الإيرانية حميد رضا آصفي خلال مؤتمر صحفي بالعاصمة طهران : إن تجميد تخصيب اليورانيوم قضية من الماضي ولا يمكننا العودة للماضي، ونحن الآن نريد محادثات بدون شروط . وأضاف : إذا كان لدى الأوروبيين وجهات نظر، فنحن على استعداد لسماعها ، ولكننا نرفض أي مقاضات بشروط مسبقة .

وفي نفس اليوم أكد على لاريجاني أن بعضا من سوء الفهم قد أزيل خلال المباحثات التي أجريت مع الممثل الأعلى للسياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي خافيير سولانا . وعلى هامش هذا الاجتماع تسربت أنباء أوروبية عن استعداد طهران لتعليق تخصيب اليورانيوم لمدة شهرين (ولكن مندوب طهران لدى الوكالة علي أصغر سلطانية نفى ذلك) .

الصين تحذر من فرض عقوبات على إيران

وأوروبا بين التشدد والليونة

وفي ١٠ سبتمبر ٢٠٠٦ حذرت الصين من فرض عقوبات على إيران، وقالت إن من الضروري منح المفاوضات والاتصالات السياسية وقتاً أطول. وأكد رئيس الوزراء الصيني وين جيا باو أن فرض عقوبات أو ممارسة ضغوط على طهران بشأن برنامجها النووي لا يمثل بالضرورة حلاً سياسياً للمشكلة ، إلا أنه دعا إيران إلى أن تأخذ كلاً بالاعتبار قلق المجتمع الدولي .

وفي نفس اليوم (١٠ سبتمبر ٢٠٠٦) أعلن الممثل الأعلى للسياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي خافيير سولانا أن الاجتماع الذي عقده مع مسؤول الملف النووي الإيراني علي لاريجاني بالعاصمة النمساوية فيينا كان مثمراً ، وأضاف : ولكن سوف تكمل المباحثات ثمانية الأسبوع المقبل.

وعلى الجانب الفرنسي قال وزير الخارجية الفرنسي فيليب دوست بلاري في ١٠ سبتمبر ٢٠٠٦ : إن استياء الشعب الإيراني من احتمال فرض عقوبات عليه بسبب البرنامج النووي يمكن أن يدفع طهران إلى تغيير موقفها الرافض لوقف تخصيب اليورانيوم. واعتبر دوست بلاري في مؤتمر صحفي مشترك مع نظيره الإماراتي الشيخ عبد الله بن زايد آل نهيان في أبو ظبي أنه إذا أدرك الرأي العام الإيراني مخاطر عزل بلاده

فإن يكون مستعدا لدفع الثمن الناجم عن ذلك . وأكد بلازى على أهمية حل المسألة النووية عن طريق المفاوضات بالنسبة إلى طهران . وفي هذا السياق قالت مفوضة العلاقات الخارجية بالاتحاد الأوروبي بنيتا فيريرو فالدنر إن طهران تستنفد صبر الاتحاد الأوروبي بتجاهل طلب الأمم المتحدة وقف تخصيب اليورانيوم . ولوحت فالدنر في اجتماع لقادة آسيا والاتحاد الأوروبي بفنلندا فى ١٠ سبتمبر ٢٠٠٦ بفرض عقوبات على إيران إذا لم يتم تحقيق تقدم نحو حل الخلاف . إلا أن الأمين العام للأمم المتحدة كوفي أنان أعلن أن أفضل حل للأزمة النووية الإيرانية هو التفاوض . واعتبر أنان في مقابلة مع الإذاعة الفرنسية "أوروبا-١" فى ١٠ سبتمبر ٢٠٠٦ ، أن المواجهة ستولد كثيرا من المشاكل خصوصا في منطقة تزخر أصلا بالأزمات . وكالة الطاقة الدولية والدول الأوروبية ترحب بالتقدم

في المحادثات مع طهران وواشنطن تتشكك
بحث مجلس حكام الوكالة الدولية للطاقة الذرية في اجتماعه الذى انعقد فى ١١ سبتمبر ٢٠٠٦ بفيينا الملف النووي الإيراني . وقال مدير عام الوكالة محمد البرادعي في تصريحات للصحفيين: إن المفاوضات هي الخيار الأفضل للعثور على حل دائم ، ومع ذلك فإن الفرصة ليست متاحة لفترة طويلة . لكنه أكد قلق المجتمع الدولي تجاه عدم احترام إيران لمطالب مجلس الحكام ومجلس الأمن الدولي بتعليق تخصيب

اليوراتيوم. وكان البرادعي قد قدم تقريراً لمجلس الأمن رصد فيه محاولات طهران إرجاء أو عرقلة جهود الوكالة للتحقق من طبيعة البرنامج "نووي الإيراني". جاء ذلك وسط أنباء أوروبية عن استعداد طهران لتعليق تخصيب اليورانيوم لمدة شهرين . وفي هذا الخصوص قال مصدر دبلوماسي بغيينا إن مسؤول الملف النووي الإيراني علي لاريجاني قدم ذلك العرض خلال مباحثاته مع خافيير سولانا بغيينا في ١٠ سبتمبر ٢٠٠٦. في نفس الوقت أشارت صحيفة كورير النمساوية أن علي لاريجاني عندما رد على سؤال لأحد الصحفيين بغيينا حول احتمال وقف التخصيب بصورة مؤقتة قال : يمكن دائما التفكير في حلول معقولة ، وأكد استعداد طهران للشفافية وأنها لا تريد صنع قضية نووية.

وفي نفس السياق رحب السفير الأميركي لدى الوكالة الدولية جورج شولت بالتقدم المشجع الذي يشير إلى استعداد إيران لتعليق التخصيب. لكنه أكد أن الولايات المتحدة ستمضي قدماً في جهود استصدار قرار من مجلس الأمن بفرض عقوبات إذا لم توقف طهران نهائياً التخصيب. كل ذلك جاء مع استمرار المشاورات بين الدول دائمة العضوية بمجلس الأمن إضافة إلى ألمانيا علي ضوء نتائج محادثات فيينا. وعلى ضوء تلك الأحداث صرح وزير الخارجية الروسي سيرجي لارفوف للصحفيين بأن بذل جهود إضافية مع طهران سيؤدي لتحقيق

النتائج المرجوة. وأضاف: إنه لا يمكن وصف الرد الإيراني على عرض الحوافز بالمرضي لكنه يبقى الباب مفتوحا أمام الحوار. ولم يستبعد لأفروف خيار العقوبات من أنها سوف تأتي في حال الوصول لطريق مسدود. ولكنه اتهم واشنطن بالسعي لتحقيق مصالحها بتصعيد المواجهة عن طريق السعي لفرض عقوبات كاملة على إيران. وقال إن الحديث مع طهران عبر توجيه الإنذارات أمر غير عقلائي.

في نفس الوقت أعربت وزيرة الخارجية الأميركية كوندوليزا رايس عن ثقتها في فرض مجلس الأمن الدولي عقوبات على إيران في حال استمرار رفضها التخلي عن طموحاتها النووية. وقالت في تصريح لإحدى شبكات التلفزة الأميركية أن بلادها لا تحاول تضخيم الخطر النووي الإيراني معتبرة أن برنامج طهران النووي يحيطه الغموض ويثير مشكلات. وأكدت أن واشنطن تسعى لبناء تحالف من الدول التي تدرك هذا الخطر. وحول مسألة فرض العقوبات المالية على إيران فقد أعلنت وزيرة الخارجية الأميركية كوندوليزا رايس في ١٠ سبتمبر ٢٠٠٦ أن الضغط الأميركي لفرض عقوبات على إيران بسبب برنامجها النووي سيركز على الجوانب المالية ولن يقترب من صاداتها للنقط (ويذكر أن وزارة الخزانة الأميركية قد اتهمت البنك الإيراني بتمويل حزب الله اللبناني وحركتي حماس والجهاد الفلسطينييتين ، وأن نشاطات البنك تخترق النظام المالي الأميركي عبر طرف ثالث).

إيران تنفي عرضها تعليق تخصيب اليورانيوم مدة شهرين

وبك صادرات الإيراني يتحدى الحظر الأمريكي

نفت إيران تقديم أي عرض للوكالة الدولية للطاقة الذرية بشأن تعليق تخصيب اليورانيوم لمدة شهرين. وقال سفير إيران لدى الوكالة الدولية للطاقة علي أصغر سلطانية في ١١ سبتمبر ٢٠٠٦ : إن هذا الموضوع لم يتم التطرق إليه خلال المحادثات بين الممثل الأعلى للسياسة الخارجية في الاتحاد الأوروبي خافيير سولانا وكبير المفاوضين الإيرانيين في الملف النووي علي لاريجاني .

وفيما يتعلق بالعقوبات المالية على إيران فقد أعلن بنك صادرات الإيراني في ١١ سبتمبر ٢٠٠٦ أنه سيتخذ الإجراءات اللازمة في حال تعرضه لأي مشاكل بسبب حظر السلطات الأمريكية التعامل معه. وأكد البنك أن تعاملاته الداخلية والخارجية تتطابق مع الضوابط الدولية ولا توجد أي شكوك في هذا المجال. وقال البنك إن واشنطن تحاول خلق مشاكل مزعومة له، مؤكدا أن ما أسماه المآرب الأمريكية لن تتحقق نظرا لاتساع علاقات البنك مع دول العالم وكذلك النطاق الواسع لعملياته المصرفية بين البنوك لاسيما البنوك الأوروبية.

قلق خليجي من البرنامج النووي الإيراني

عبرت دولة الإمارات العربية المتحدة عن قلقها المتزايد من البرنامج النووي الإيراني، ولكنها أكدت في الوقت نفسه على تشجيع الحوار مع

طهران. صرح بذلك وزير الخارجية الإماراتي الشيخ عبد الله بن زايد في ١١ سبتمبر ٢٠٠٦ بمؤتمر صحفي عقد بأبوظبي ضمّه ووزير الخارجية الفرنسي فيليب دوست بلازي أثناء زيارته لدولة الإمارات . وأضاف : إن على الإيرانيين إدراك مدى القلق الذي يعم منطقة الخليج تجاه برنامجهم ، لذا فعليهم تقديم الضمانات الكافية والواضحة لأن ما هو أقل من ذلك سيجعل إيران في موضع ريبة.

وفي المنامة صرح الأمين العام لمجلس التعاون الخليجي عبد الرحمن العطية عن قلق دول الخليج من أزمة الملف النووي والتي هي بمثابة قلق حقيقي ومبرر . وقال في كلمة ألقاها بافتتاح مؤتمر مخاطر وتداعيات الانتشار النووي في دول الخليج الذي بدأ أعماله في المنامة في ١٠ سبتمبر ٢٠٠٦ : إن هذه المنطقة عانت ولا تزال من التداعيات السلبية الناجمة عن أربع حروب على مدى ثلاثة عقود . وحذر العطية من إدخال العامل النووي العسكري إلى منطقة الخليج . وأضاف : وأنه في حال دخول النووي إلى المنطقة فإنها ستشهد سباق تسلح نووي جديد يستنزف المزيد من مواردها ويهدد أمننا جميعا . وشدد العطية على أن أغلب عواصم ومدن مجلس التعاون هي الأقرب للمراكز النووية الإيرانية من طهران . وقد دعا مؤتمر مخاطر وتداعيات الانتشار النووي في ختام أعماله بالمنامة في ١١ سبتمبر ٢٠٠٦ إلى ضرورة التوصل لترتيبات إقليمية ودولية لحل أزمة الملف النووي الإيراني

سلميا وجعل الشرق الأوسط منطقة خالية من الأسلحة النووية. وأكد المؤتمر في توصياته على رفض وجود أسلحة نووية في منطقة الشرق الأوسط بما في ذلك منطقة الخليج، كما شدد على أهمية إشراك الجانب العربي في جهود حل أزمة الملف النووي الإيراني بالطرق السلمية . كما أشارت توصيات المؤتمر الى السلاح النووي الإسرائيلي بالقول : إن الأمن والاستقرار لن يتحققا إلا إذا تخلت إسرائيل عن ترسانتها وبرامجها العسكرية النووية، وانضمت مثل باقي دول المنطقة إلى معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية وأخضعت منشأتها النووية لضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية .

طهران تشترط الامتناع عن العقوبات قبل

تعليق تخصيب اليورانيوم

طرحـت إيران سلسلة شروط قبل موافقتها على تعليق تخصيب اليورانيوم لفترة محددة أبرزها عدم اتخاذ أي قرار في الأمم المتحدة ضد طهران. وقد صرح مصدر دبلوماسي غربي في ١٢ سبتمبر ٢٠٠٦ بأن كبير المفاوضين الإيرانيين علي لاريجاني قد عرض على الممثل الأعلى لسياسة الاتحاد الأوروبي الخارجية خافيير سولانا لاحـدة طويلة من المطالب من ضمنها تراجع تام عن العقوبات وحق إيران في امتلاك تكنولوجيا الوقود النووي على أراضيها مقابل وقف تخصيب اليورانيوم لمدة شهرين .

وفي قمة حركة عدم الانحياز بـ هافانا في ١٣ سبتمبر ٢٠٠٦ قال وزير الخارجية الإيراني منوشهر متقي : إن إيران مستعدة لاستئناف المفاوضات من دون شروط بشأن برنامجها النووي. وأضاف: أن طهران "تابعَت تعاونها مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية لتسهيل حل المسائل العالقة المرتبطة بأنشطتها النووية السلمية في إطار الوكالة".

الدول الغربية ترحب بالعرض الإيراني

ورداً على النتائج الإيجابية لمباحثات سولانا لاريجاني رحبت وزيرة الخارجية الأميركية كوندوليزا رايس في ١٢ سبتمبر ٢٠٠٦ وقالت : أنها لا تستبعد أن توافق بلادها على العرض الإيراني شرط تعليق التخصيب والتحقق منه قبل إجراء المفاوضات مع طهران . وأضافت أنها تحدثت مع سولانا بشأن مباحثاته مع لاريجاني لكنها لا تعرف تفاصيل العرض الإيراني وإن كانت المحادثات جيدة. وقالت: ما زلت آمل في أن يغتنم الإيرانيون الفرصة المتاحة لهم . وحذرت من أن واشنطن قد تلجأ لعقوبات من خارج الأمم المتحدة إذا ما عارضت روسيا والصين فكرة فرض عقوبات على طهران.

كما اعتبر المدير العام للوكالة محمد البرادعي أن المفاوضات هي الخيار الأفضل للعثور على حل دائم ولكن الفرصة ليست متاحة لفترة طويلة. وفي ١٣ سبتمبر ٢٠٠٦ أكدت باريس دعمها لجهود خافيير سولانا بشأن الملف النووي الإيراني، في نفس الوقت طالبت بضرورة ترك

جميع الخيارات مفتوحة للتعامل مع هذا الملف. جاء ذلك خلال لقاء للرئيس الفرنسي جاك شيراك مع هاشمي سمباري موفد الرئيس الإيراني محمود أحمدي نجاد ببباريس، حيث ورد في بيان مقتضب للرئاسة : أنه بشأن الملف النووي الإيراني يؤكد رئيس الجمهورية دعم فرنسا لـ خافيير سولانا . وأعرب شيراك عن أمله في أن ينجح الحوار مع إيران لحل الأزمة النووية. أما وزير الداخلية نيكولا ساركوزي فقد صرح في واشنطن بأنه يجب ترك جميع الخيارات مفتوحة في الأزمة النووية مع إيران. ووصف ساركوزي في خطابه النظام الإيراني بقوله : إن فكرة نظام كهذا يمتلك تلك الأسلحة المدمرة هي فكرة مرعبة ، وقد تفتتح سباق التسلح النووي بالمنطقة لأن دولا أخرى قد تطمح بدورها إلى القيام بهذه التجربة .

العودة للتشدد الغربي نتيجة المراوغة الإيرانية

حول وقف التخصيب

وفي ١٣ سبتمبر ٢٠٠٦ صرح دانيال جلاسر نائب مساعد وزير الخزانة لشؤون مكافحة تمويل الإرهاب والجرائم المالية بأن فرض ضغوط مالية على إيران ما زال غير مؤكد لكن اتخاذ الخزانة الأميركية إجراء من جانب واحد قد يساعد في الحد من قدرة إيران على تمويل الجماعات الإسلامية الناشطة. وأضاف دانيال : إن وزارة الخزانة بدأت جهودها من أجل فرض ضغط مباشر على الأنشطة الإيرانية غير المشروعة في

النظام المالي الدولي ، وأن الجهود ما زالت تبذل للتوصل إلى إجماع دولي على ذلك . وأعرب عن اعتقاده بأن المؤشرات الأولية كانت إيجابية للغاية . وفي ١٤ سبتمبر ٢٠٠٦ تقرر إلغاء الاجتماع الذي كان مقررا بين المنسق الأعلى للسياسة الخارجية بالاتحاد الأوروبي خافيير سولانا ومسؤول الملف النووي الإيراني علي لاريجاني. وكان الاجتماع قد وصف بأنه سيكون محاولة أخيرة من سولانا حسب مصادر أوروبية لإقناع إيران بالتراجع عن موقفها الرافض لوقف تخصيب اليورانيوم. وقد تزامن ذلك مع تصاعد ضغوط الدول الكبرى على طهران، فقد اتفقت فرنسا وبريطانيا وألمانيا على مشروع بيان خلال اجتماعات فيينا يدعو إيران إلى اختيار نهج التفاوض لحل الأزمة. ولمح البيان إلى خيار العقوبات إذا أصرت طهران على مواصلة التخصيب ، وشدد البيان على أن استجابة الإيرانيين للمطالب الدولية سيؤدي إلى وقف التحرك داخل مجلس الأمن. وحول الاجتماع الأوروبي الإيراني قالت وزيرة الخارجية الأميركية كوندوليزا رايس إنها تعتقد أن إيران ألغت في اللحظة الأخيرة اجتماعا مع مسؤولين أوروبيين بشأن برنامجها النووي، وأن ذلك يشير إلى أن طهران غير راغبة في تعليق أنشطتها النووية. وكانت رايس تشير إلى اجتماع كان من المزمع عقده بين منسق السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي خافيير سولانا وكبير المفاوضين الإيرانيين بملف طهران النووي علي لاريجاني.

الرئيس الإيراني يعلن استعداد بلاده لشروط جديدة

ووكالة الطاقة تحتج على تقرير مضلل للكونجرس الأمريكي

أعلن الرئيس الإيراني محمود أحمدي نجاد أن بلاده مستعدة لشروط جديدة لتسوية خلافها مع الدول الغربية بشأن برنامجها النووي. جاء ذلك خلال مؤتمر صحفي له بالعاصمة السنغالية دكار في ١٤ سبتمبر ٢٠٠٦. وقال: نحن من أنصار الحوار والتفاوض، ونعتقد أننا نستطيع حل المشاكل معا في إطار من الحوار والعدالة. وأضاف: أننا أعلن أننا موجودون ومستعدون لشروط جديدة.

في نفس الوقت دعا المتحدث الجديد باسم وزارة الخارجية الإيرانية محمد علي حسيني الولايات المتحدة إلى التروي وعدم عرقلة المفاوضات الجارية حاليا مع الاتحاد الأوروبي. واتهم حسيني الولايات المتحدة باللجوء إلى التهديد والضغط والابتزاز ضد إيران لتسميم مناخ المفاوضات.

وفي ١٤ سبتمبر ٢٠٠٦ احتجت الوكالة الدولية للطاقة الذرية بشدة على قيام لجنة في الكونغرس الأمريكي بنشر معلومات غير صحيحة بشأن البرنامج النووي الإيراني. ووصفت الوكالة هذه التحريفات بأنها شائنة ومضللة. وقال مدير العلاقات الخارجية في الوكالة فيلموس سيرفني في رسالة إلى رئيس لجنة المخابرات بمجلس النواب الأمريكي: إن تقريراً صدر عن اللجنة في ٢٣ أغسطس ٢٠٠٦ احتوى على

تحريفات خطيرة لما خلصت إليه تقارير الوكالة الدولية بخصوص أنشطة إيران. وفندت الرسالة مزاعم اللجنة التي جاء فيها أن طهران قامت بتخصيب اليورانيوم من النوع العسكري، مشيرة إلى أن عمليات التفتيش التي قامت بها الهيئة النووية التابعة للأمم المتحدة خلصت إلى أن طهران قامت بالتخصيب بنسبة ٣,٦% وهو أقل بكثير من نسبة ٩٠% المطلوبة لصنع أسلحة ذرية.

واحتجت الرسالة بشدة على التأكيد غير الصحيح والمضلل الذي يفيد بأن المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية محمد البرادعي قرر نقل عمل البلجيكي كريس شارلييه وهو مفتش محنك في الوكالة لأنه لم يحترم قاعدة غير خطية في الوكالة الدولية للطاقة الذرية تمنع قول كل الحقيقة عن البرنامج النووي الإيراني.

الفصل الثاني عشر
مزيد من التوتر الغربي تجاه الالمبالاة الإيرانية
للقرارات الدولية.
(١٥ سبتمبر ٢٠٠٦ حتى نهاية أكتوبر ٢٠٠٦)

واشنطن تطالب طهران بوقف التخصيب

قبل بدء المباحثات

عقب إعلان الإيرانيين رغبتهم في التحدث مع واشنطن رغم عدم وجود علاقات دبلوماسية بين البلدين. أعلن المتحدث باسم البيت الأبيض الأمريكي توني سنو في ١٥ سبتمبر ٢٠٠٦ أن إجراء المباحثات مع إيران مرتبط بتعليق تخصيب اليورانيوم بشكل مسبق .

وفيما يتعلق بمسألة العقوبات فقد صرح المتحدث باسم وزارة الخارجية الأمريكية شون ماكورماك بأن بلاده تواجه ضغوطا أوروبية بتأجيل مسألة العقوبات على إيران في الوقت الراهن. وأضاف ماكورماك : ولكن مجلس الأمن سيتوصل في نهاية المطاف إلى اتفاق على العقوبات، وقال : إن تجربتنا الدبلوماسية تؤكد أنه حتى لو كان ذلك معقدا وشاقا في بعض الأحيان، فإنه سينتهي في الواقع بقرار لمجلس الأمن يتضمن عقوبات .

وفي برلين قال رئيس الوزراء الصيني وين جيا باو بعد محادثات مع المستشار الألمانية أنجيلا ميركل : إن على القوى العالمية أن تتوخى الحذر بشأن فرض عقوبات على إيران بسبب برنامجها النووي، لأن مثل هذه الإجراءات من الممكن أن تحدث أثرا عكسيا.

ايران تندد بتدخل مجلس الأمن

ومؤتمر حركة عدم الانحياز يتعاطف مع ايران

ومحاضر يدافع عن حاجة الدول الإسلامية لانتاج أسلحة نووية

وفي ١٥ سبتمبر ٢٠٠٦ نددت ايران بتدخل مجلس الأمن بملفها النووي، ودعت إلى إعادة الملف للوكالة الدولية للطاقة الذرية . فى نفس الوقت حثت إيران القوى العالمية على الاستجابة لدعوتها إلى إجراء محادثات دون شروط مسبقة بشأن أنشطتها النووية. وقال مندوب إيران لدى الوكالة الدولية للطاقة الذرية علي أصغر سلطانية أمام مجلس محافظي الوكالة: نطلب من جميع الدول الغربية التي عرضت على إيران صفقة الحوافز ضرورة دراسة الرد الإيراني ووضعه بعين الاعتبار والاهتمام به بشكل جدي لأننا فيما يتعلق بهذه الصفقة تعاملنا بغاية شديدة مع كل جوانب واهتمامات جميع الأطراف . وحث سلطانية الأطراف الأخرى على العودة إلى طاولة المفاوضات دون أي شروط ودون تأخير من أجل التوصل إلى حل سلمي شامل ودائم لهذه القضية. وفي هافانا التي كانت تستضيف مؤتمر عدم الانحياز ، هيمن الموضوع الإيراني على جدول أعمال المؤتمر (تضم حركة عدم الانحياز حاليا ١١٦ دولة) . فقد أعد وزراء خارجية دول حركة عدم الانحياز فى ١٥ سبتمبر ٢٠٠٦ إعلانا منفصلا بشأن الملف الإيراني خلال اجتماعاتهم ليقره قادة الدول بالقيمة. فى الوقت نفسه قدم الرئيس الفنزويلي هوجو

شافيز دعمه لإيران في تطوير طاقتها النووية لغايات سلمية خلال اجتماعات هافانا. وقال شافيز: أطلب الدعم الكامل لحكومة إيران وشعبها في حقها السيادي في تطوير بحوثها النووية من دون أن يهددها أحد أو يفرض عقوبات عليها. وقد ذكر أثناء انعقاد المؤتمر أن فنزويلا سعت خلال هذه القمة إلى تبني رسالة دعم حازمة لإيران وإصدار إدانة للولايات المتحدة، إلا أن الأرجنتين وتشيلي وبيرو عارضت تلك الصيغة التي اقترحتها كراكاس.

وفي نفس اليوم ١٥ سبتمبر ٢٠٠٦ هاجم الرئيس الإيراني محمود أحمدي نجاد الولايات المتحدة أثناء حضوره قمة عدم الانحياز بـ هافانا ، ووصف أمريكا بأنها التهديد النووي الحقيقي. وجدد أحمدي نجاد في اليوم الأول لقمة دول عدم الانحياز الـ ١٤ تأكيداته السابقة بأن البرنامج النووي لبلاده هو لغايات سلمية، ودعا مجموعة دول عدم الانحياز للتصدي للمحاولات الهادفة لمنع إيران من تطوير برنامجها النووي السلمي ، كما ندد بمحاولات الولايات المتحدة بإيقاف البرنامج النووي الإيراني . وشدد نجاد على أن واشنطن بالرغم من أنها أحد الأعضاء الدائمين بمجلس الأمن إلا أنها تنتج قنابل ذرية من الجيل الثالث وقنابل النيترون والقنابل الذكية الذرية.

وتعاطفا مع ايران فقد شدد رئيس الوزراء الماليزي السابق محاضر محمد على ضرورة امتلاك الدول الإسلامية أسلحة نووية لردع أعدائها،

ولكنه اعتبر أن الشيء المثالي هو نزع السلاح النووي عالميا. جاء ذلك في كلمة له بعنوان (صدام الحضارات أم صدام المصالح ؟) أمام ندوة في العاصمة الباكستانية انتقد فيها السياسة الخارجية الأميركية وإسرائيل . وقال: إن الدين الإسلامي يأمر المسلمين بالدفاع عن أنفسهم. وأضاف: إن المسلمين بحاجة لامتلاك أسلحة نووية أيضا لأنه من خلال امتلاكها هذه الأسلحة فقط سيردعون أعداءهم عن مهاجمتهم. وقال محاضر : رغم أنني أعتقد أنه يجب علينا ألا نكون انتقائيين في تحديد أي الدول التي يجب أن تملك والتي يجب ألا تملك، أعتقد أن أفضل شيء يمكن أن نفعله هو أن نقول إن كل الدول يجب ألا تملك أسلحة نووية ولا سيما هذه الولايات المتحدة المولعة بالقتال جدا .

فرنسا تشير الى تغييرات محدودة في الموقف الإيراني

وخافيير سولانا متفائل وواشنطن تحذر

في ١٦ سبتمبر ٢٠٠٦ رحبت فرنسا بالتغييرات الإيجابية الطفيفة من جانب إيران إزاء الملف النووي. صرح بذلك الناطق باسم الخارجية الفرنسية جان باتيست ماتبي الذي أكد أن هناك تغييرات محدودة في الموقف الإيراني، لكنه شدد في الوقت نفسه على الانتظار لمعرفة كيف ستترجم إيران ذلك .

من جانبه أعلن الممثل الأعلى للسياسة الخارجية في الاتحاد الأوروبي خافيير سولانا أن الإيرانيين يظهرون مستوى من الالتزام غير مسبوق

حتى الآن في البحث عن حل للمسألة النووية، ولكنه أبدى حذرا شديدا
حيال فرص حمل طهران على الموافقة في نهاية المطاف على وقف
تخصيب اليورانيوم. قال سولانا في ختام اجتماع لوزراء خارجية
الاتحاد الأوروبي الخمسة والعشرين ببروكسل في ١٥ سبتمبر ٢٠٠٦:
إنه يمكن القول أن تقدما قد تم إحرازه، وأن إيران تحتاج إلى بعض
الوقت للتوصل لتوافق في الآراء بشأن شروط بدء مفاوضات نووية مع
القوى الكبرى. في السياق ذاته صرح الرئيس الأميركي جورج بوش
بأن القلق يساوره من أن تكون إيران تحاول المماثلة حتى النهاية مع
الولايات المتحدة وحلفائها الأوروبيين في النزاع بشأن طموحاتها
النووية. وأضاف بوش خلال مؤتمر صحفي بالبيت الأبيض: نحن
مصرين على موقفنا بشأن الحاجة إلى مواصلة الحزم في الجهود
الرامية لمنع إيران من الحصول على سلاح نووي. وأكد أن واحدا من
أهدافه هو التذكير بأنه ينبغي عدم السماح للإيرانيين بالمماثلة لأننا
نحتاج لأن ندفع بالعملية إلى الأمام .

وفي ١٦ سبتمبر ٢٠٠٦ قررت ثلاثة بنوك رئيسية يابانية تعليق
تعاملاتها مع بنك صادرات إيران وذلك تضامنا مع الموقف الأميركي من
بنك الصادرات الإيراني. وتعد البنوك الثلاثة (وهي طوكيو ميتسوبيتشي
يو إف جي ، و ميزوهو كوربوريت ، و سوميتومو ميتسوي بانك
كوربوريشن) من أكبر المؤسسات المصرفية في اليابان والعالم ولديها

فروع في الولايات المتحدة. وقد جاء هذا القرار الياباني في الوقت الذي تستورد اليابان ١٥% من نفطها من إيران.

إيران تحتج على اتهام بنك صادراتها بتمويل للإرهاب

وفي ١٦ سبتمبر ٢٠٠٦ قال محافظ البنك المركزي الإيراني إبراهيم شيباني إن إيران ستقدم احتجاجا رسميا لصندوق النقد الدولي على تصنيف الولايات المتحدة لبنك الصادرات الإيراني بأنه يمول الإرهاب. وأضاف: إن البنك المركزي الإيراني قد يحول احتياطياته بعيدا عن الدولار الأميركي انتقاما من رفض التعامل الأميركي مع بنك الصادرات الإيراني.

ألمانيا تقترح منشآت مشتركة لتخصيب اليورانيوم

وروسيا تسعى لإيجاد حل

اقترحت ألمانيا إقامة منشآت مشتركة لتخصيب اليورانيوم تحت إشراف الوكالة الدولية للطاقة الذرية كبديل لحصول الدول النشطة في المجال النووي كل بمفردها على تكنولوجيا التخصيب الخاصة بها. صرح بذلك وزير الخارجية الألماني فرانك فالتر شتاينماير في ١٧ سبتمبر ٢٠٠٦ حيث شدد على أن الدبلوماسية هي القناة الوحيدة لحل النزاع بشأن برنامج إيران النووي. وأضاف: إن فرص النجاح لحل المشكلة النووية هي أفضل قبل أن تبدأ الإجراءات ضد طهران في مجلس الأمن الدولي. واقترح الوزير الألماني أيضا أن يكون وضع هذه المنشآت مشابها

لوضع الأمم المتحدة في نيويورك. ويمكن لإيران في هذه الحالة أن تحصل على قضبان الوقود لكي تستخدم في محطات الطاقة النووية. وأضاف : من أجل تعزيز معاهدة حظر الانتشار النووي عالميا يتعين أن تكون وسائل توزيع الوقود النووي متعددة الأطراف. هذا وقد تم إبلاغ المدير العام للوكالة الذرية محمد البرادعي بالمقترح الألماني خاصة وأن الإطار القانوني يتيح لوكالة الطاقة الذرية إقامة مثل هذه المنشآت . (ملحوظة: يعد الاقتراح الألماني تطويرا لمقترح روسي بتخصيب اليورانيوم الإيراني في الأراضي الروسية والذي لم يجد طريقه لمائدة المفاوضات مع تصاعد ضغوط الدول الكبرى على طهران لوقف التخصيب).

من جهة أخرى أكد الرئيس الروسي فلاديمير بوتين أن القوى الكبرى تعمل معا للتوصل لحل للأزمة مع طهران. وقال خلال لقاء في موسكو مع نواب البرلمان من دول مجموعة الثمان الصناعية إن قمة المجموعة التي استضافتها بلاده في يوليو ٢٠٠٦ أكدت ضرورة استمرار التنسيق الفعال في جهود الحد من الانتشار النووي.

الوكالة الذرية تبحث الملف النووي الإيراني

وفي ١٨ سبتمبر ٢٠٠٦ بدأت اجتماعات الجمعية العامة للوكالة الدولية للطاقة بفيينا وعلى جدول أعمالها الملف النووي الإيراني، بالإضافة الى مشروع قرار مقدم من الدول العربية يطالب إسرائيل

بإخضاع برنامجها للتفتيش الدولي. وقد شارك في الاجتماعات التي استمرت أسبوعاً ممثلون عن ١٤٠ دولة. وقد تزامن ذلك مع استمرار جهود واشنطن لتحقيق توافق بين الدول الكبرى لاستصدار قرار بفرض عقوبات على طهران على ضوء رفضها وقف التخصيب. وفي الوقت نفسه يسعى الاتحاد الأوروبي من خلال مشاورات مكثفة مع طهران لإيجاد مخرج يتيح تجنب العقوبات دون ورود أنباء عن تحقيق تقدم كبير.

أحمدي نجاد وشافيز يعززان الجبهة المعادية لواشنطن

في ١٨ سبتمبر ٢٠٠٦ أعرب الرئيس الفنزويلي شافيز خلال استقباله الرئيس الإيراني أحمدي نجاد في كراكاس عن اهتمامه بالعمل بشأن التكنولوجيا النووية مع طهران إذا قامت فنزويلا في أي وقت بتطوير برنامج نووي. وأضاف في تصريحات للتلفزيون الفنزويلي: إن الإيرانيين مهددون من قبل الإمبراطورية الأميركية التي لا تريد تطور أي دولة. وأوضح شافيز أن إيران من البلدان الصاعدة في آسيا والشرق الأوسط، وأن فنزويلا من البلدان الصاعدة في أميركا اللاتينية، ومن ثم فإن كليهما يسعى لتحقيق توازن في العالم وإنقاذ مستقبل أبنائنا وأحفادنا.

ومن جانبه أعلن الرئيس الإيراني أن لدى بلاده وفنزويلا أهداف ومصالح مشتركة، وطالب نجاد بضرورة الاتحاد لتحقيق السلام والعدل

، كما شدد على تحية كل الثوار الذين يعارضون الهيمنة العالمية . أيضا ندد أحمدى نجاد بطغاة العالم وخصوصا الإمبريالية الأميركية، وأكد أن المستقبل هو للشعوب الحرة والعادلة وأن الطغاة مصيرهم الهزيمة. (يذكر هنا أن زيارة أحمدى نجاد الى فنزويلا جاءت بعد زيارته لكوبا وحضوره قمة حركة عدم الانحياز التي دعت فيها الدول النامية إلى تحدي الهيمنة الأمريكية) .

من ناحية أخرى أكدت إيران أنها لن تقبل أي شرط مسبق بتعليق تخصيص اليورانيوم رغم استعدادها لمناقشة جميع المسائل المتعلقة ببرامجها النووية. صرح بذلك المتحدث الحكومي غلام حسين إلهام في مؤتمر صحفي في ١٨ سبتمبر ٢٠٠٦ ، وأضاف : إن قبول إيران لتعليق محدود لتخصيب اليورانيوم هو فهم خاطئ. فنحن لم نتوصل بعد لأي قرار نهائي بشأن المسألة.

المبادرة الفرنسية بين إيران والدول الكبرى

وافتح الدورة الـ ٦١ للجمعية العامة

والدول الست تدعم الحوار الأوروبي الإيراني والعقوبات المؤجلة وفي ١٨ سبتمبر ٢٠٠٦ طالب الرئيس الفرنسي جاك شيراك الدول الكبرى بعدم تحويل ملف إيران النووي إلى مجلس الأمن الدولي، ودعا طهران في المقابل إلى تجميد تخصيب اليورانيوم خلال محادثاتهما النووية مع هذه الدول. وقال شيراك في مقابلة مع إذاعة (أوروبا ١)

الخاصة: يجب أولا التوصل إلى جدول أعمال للمفاوضات ثم مباشرتها، وخلال هذه المفاوضات أقترح من جهة أن تتخلى الدول الست عن اللجوء إلى مجلس الأمن، ومن جهة أخرى أن تتخلى إيران خلال هذه المفاوضات عن تخصيص اليورانيوم . وتختلف المبادرة الفرنسية عن غيرها بأنها لا تعتمد تجميد التخصيب كشرط مسبق للمفاوضات مع طهران. وفي إطار الاهتمام بافتتاح الدورة الـ ٦١ للجمعية العامة للأمم المتحدة أكد السفير الأميركي لدى الأمم المتحدة، جون بولتون في ١٩ سبتمبر ٢٠٠٦ بضرورة إيقاف طهران لتخصيب اليورانيوم، مهددا بعقوبات دولية في حال رفضت إيران ذلك. في نفس الوقت أعلن الممثل الأعلى للسياسة الخارجية في الاتحاد الأوروبي خافيير سولانا أنه سيلتقي المفاوض الإيراني للملف النووي علي لاريجاني على هامش انعقاد الجمعية العامة للأمم المتحدة. ووصف سولانا هذا الاجتماع بالمهم نظرا لأن مجلس الأمن اتخذ في ٣١ يوليو ٢٠٠٦ القرار ١٦٩٦ الذي يمهل إيران شهرا واحدا لوقف تخصيب اليورانيوم، وإلا فإن المجلس سينظر في فرض عقوبات اقتصادية على إيران. وشدد سولانا على أنه من الحكمة عدم البحث في قرار جديد طالما أن باب الحوار مفتوح. وقال : سيكون أمرا متناقضا أن نقدم على ذلك فيما نحن نواصل التفاوض خاصة وأنها أحرزنا تقدما في المفاوضات .

وعلى صعيد الأمم المتحدة قال الرئيس الأميركي جورج بوش خلال
جلسة للجمعية العامة للأمم المتحدة بنيويورك في ١٩ سبتمبر ٢٠٠٦ :
إن حكومة الرئيس محمود أحمد نجاد تستغل موارد الشعب الإيراني
في تمويل الإرهابيين والسعي لصنع أسلحة نووية. وأضاف : إنكم
تستحقون الفرصة لتقرير مستقبلكم ، والحصول على اقتصاد يكافئ
المواهب التي تتمتعون بها، ولكن العقبة الكبرى أمام هذا المستقبل هي
أن حكامكم اختاروا أن يحرموكم من الحرية وأن يستخدموا موارد أمتكم
في تمويل الإرهاب وتأجيج التطرف والسعي لصنع أسلحة نووية . وفي
نفس اليوم وقبل افتتاح الجمعية العامة للأمم المتحدة حذرت وزيرة
الخارجية الأمريكية رايس مجلس الأمن الدولي من المجازفة بفقدان
مصادقيته إذا لم يناقش قرارا ينص على فرض عقوبات على طهران
بسبب برنامجها النووي. أما الرئيس الفرنسي جاك شيراك فقد صرح
للصحفيين بعد إلقاء كلمته أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة بأنه
يعارض تحديد موعد نهائي لفرض عقوبات على إيران بخصوص
برنامجها النووي ، وطالب الرئيس شيراك بترك الفرصة كي يأخذ
الحوار مجراه. ولكن شيراك أكد أنه والرئيس الأميركي جورج بوش
متفقان بشأن شروط بدء مفاوضات نووية مع إيران .
وفي ٢٠ سبتمبر ٢٠٠٦ قال نيكولاس بيرنز مساعد وزيرة الخارجية
الأميركية إن وزراء خارجية كل من الولايات المتحدة وروسيا والصين

وفرنسا وبريطانيا وألمانيا عبروا عن دعمهم للمفاوضات الحالية بين الممثل الأعلى للسياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي خافيير سولان وكبير المفاوضين الإيرانيين علي لاريجاني. على الرغم من أن بيرنز قال إن هذه المفاوضات هي أكثر المفاوضات جدية ، إلا أنه أشار إلى عدم توصل الدول الأعضاء بمجلس الأمن وألمانيا وأيضاً إيطاليا المشاركة في المفاوضات إلى اتفاق بشأن فرض عقوبات على طهران إذا امتنعت عن الاستجابة لمطالب مجلس الأمن الدولي الذي كان قد أمهلها حتى نهاية شهر أغسطس ٢٠٠٦ لوقف تخصيص اليورانيوم.

أصوات إسرائيلية تنادي بأن

مواجهة إيران هي مسؤولية العرب وليست إسرائيل

أشارت الصحف الإسرائيلية في ١٩ سبتمبر ٢٠٠٦ إلى أن المسؤولية في مواجهة إيران تقع على كاهل العرب وليست إسرائيل. وكتبت صحيفة جيروزاليم بوست افتتاحية تقول فيها :إذا كان هناك من ينبغي أن يقدم مطالب، فعلى الأميركيين أن يطالبوا العرب بتحمل مسؤولياتهم تجاه ما يحدث في المنطقة (يقصد بذلك إيران وحزب الله). وأعربت الصحيفة عن خشيتها في حال المواجهة مع إيران من أن تكرر الولايات المتحدة نفس الخطأ عندما تحالفت واشنطن مع العرب في الحرب ضد أفغانستان على حساب إسرائيل. ومضت الصحيفة تقول : إنه يجب على واشنطن أن تعيد إغاش ذاكرة العرب بمسؤولياتهم حتى لا تقع لبنان

مجدداً في أيدي الوكيل الإيراني (أى سوريا وحليفها حزب الله) ، إضافة الى وقف تدفق الأسلحة السورية والإيرانية المهربة إلى غزة، وعدم التزام الفلسطينيين بشروط اللجنة الرباعية. ولذلك إذا أرادت واشنطن إحراز تقدم على المسار الإيراني والسلام فى الشرق الأوسط فينبغى على الأمريكين أن يضغطوا على الدول العربية وليس على إسرائيل. وحول الحرب القادمة قالت الجبىروزاليم بوست: إن قيادة الجبهة الداخلية الإسرائيلية (HFC) حولت تركيزها منذ الحرب على لبنان فى ١٢ يوليو ٢٠٠٦ إلى استثمار جهودها في مواجهة تهديد الأسلحة غير التقليدية وأسلحة الدمار الشامل، جاء ذلك وفقاً لمصدر عسكري رفيع المستوى. وقال المصدر: إن HFC بصدد تطوير وسائل تكنولوجية للتعامل مع التهديدات الكيماوية والبيولوجية المحتملة فى الحرب القادمة ، وأن القيادة الداخلية الإسرائيلية تسعى لتطوير حاويات متحركة لتنقية الهواء الملوث حربياً ، حيث يمكن جلب تلك الحاويات إلى المناطق الملوثة بالأسلحة الكيماوية والبيولوجية لتقوم بتنقيته فى المناطق المتوقع تلوثها. ووفقاً للمصدر فإن تلك الحاويات قد تسهم فى تقليل عدد القتلى والجرحى إذا ما تعرضت المنطقة لأي هجوم كيماوي . وأشارت الصحيفة إلى أن هذا التحول فى اهتمام القيادة الداخلية جاء بعد أن أدركت أن إسرائيل ستواجه تهديد بالصواريخ البالستية خاصة بعد الحرب على لبنان. كما علمت الجبىروزاليم بوست أن مسؤولين مصريين

رفيحي المستوى ومقربين من الرئيس المصري حسني مبارك قدموا في محادثات مع مسؤولين إسرائيليين دعمهم للجهود الدولية الرامية لوقف السباق الإيراني لامتلاك القنبلة النووية. أما صحيفة هآرتس فقد أشارت في افتتاحيتها إلى ما أعلنه مستشار كبير لوزير الخارجية الأميركية كوندوليزا رايس من وجود صلة بين عرقلة البرنامج النووي الإيراني والتقدم على مستوى الصراع الفلسطيني الإسرائيلي. وقالت الصحيفة : إن استعداد إسرائيل لإحياء العملية الدبلوماسية سيكون إشارة إيجابية للدول في المنطقة، ومساهمة في تخفيف التوتر، وتعزيز الدعوة للمجتمع الدولي كي يقف مجتمعاً ضد البرنامج النووي العسكري الإيراني. وأضافت أنه من الأفضل لإسرائيل أن تتخذ مبادرة بنفسها بدلاً من القلق إزاء النشاط الدبلوماسي المستمر ومناقشة الاستعدادات للحرب المقبلة، مشيرة إلى أن الحكومة في حاجة لإيجاد أجنده الجديدة.

أحمدي نجاد يتهم جهات بتسييس الملف النووي لبلاده

ومحطة بوشهر على وشك الانتهاء

وفي ١٩ سبتمبر ٢٠٠٦ أعلن الرئيس الإيراني محمود أحمدي نجاد في ختام زيارة لكراس دامت يومين بمعارضته لتسريع المفاوضات حول البرنامج النووي الإيراني في الأمم المتحدة . وشدد نجاد على أنه لا يرى أي سبب يدعو إلى تلك العجلة. وكرد فعل إيراني على تلك العجلة أعلنت وكالة الأنباء الإيرانية الرسمية إنفا في ٢٠ سبتمبر

٢٠٠٦ أن رئيس محطة بوشهر محمود جعفري قال : إن ٩٥% من أجهزة المحطة صُنعت في روسيا وأُرسلت إلى إيران، وأن النسبة الباقية من الأجهزة لا تزال قيد الصنع. وأضاف: إن روسيا بدأت عملية وضع التصميمات لصنع أجهزة المحطة منذ عام ١٩٩٧ وشرعت في تصنيعها في عام ٢٠٠٠ وأن عملية نقل الأجهزة بدأت في عام ٢٠٠٣ ولا تزال مستمرة حتى اليوم. وأشار جعفري إلى الاتفاقية الموقعة بين روسيا وإيران بشأن محطة بوشهر، وشدد على أن تعهدات موسكو بشأن محطة بوشهر كان من المفترض أن ينتهي تنفيذها في عام ٢٠٠٤. وفي ٢٠ سبتمبر ٢٠٠٦ شهد منبر الجمعية العامة للأمم المتحدة مبارزة خطابية بين الرئيس الإيراني محمود أحمدي نجاد والرئيس الأميركي جورج بوش. فقد جاءت كلمة نجاد بعد كلمة الرئيس بوش وعلى نفس المنبر حيث شن نجاد هجوما على السياسة الأميركية في الشرق الأوسط ، ودافع عن حق بلاده في امتلاك التكنولوجيا النووية. كما دعا الرئيس الإيراني إلى إعادة هيكلة الأمم المتحدة وإصلاح مجلس الأمن الدولي. واتهم نجاد في كلمته أمام أعضاء الجمعية العامة للأمم الولايات المتحدة بتكريس المنظمة الدولية لخدمة مصالحها. كما وجه انتقادا لاذعا للقوى المهيمنة التي تفرض سياساتها القائمة على الاستبعاد من الهيئات الدولية بما فيها مجلس الأمن . وقال إن إسرائيل هي مصدر تهديد للأمن في الشرق الأوسط. وفي ٢١ سبتمبر ٢٠٠٦ أعلن الرئيس

الإيراني محمود أحمددي نجاد أن بلاده مستعدة للتفاوض على تعليق تخصيب اليورانيوم بموجب شروط منصفة لكنه لم يحدد إطاراً زمنياً لذلك. وقال في مؤتمر صحفي بمقر الأمم المتحدة بنيويورك : إن المحادثات مع الاتحاد الأوروبي تسير في مسارها الصحيح ، ونأمل ألا يعرقلها أحد (يقصد بذلك الولايات المتحدة). وأضاف نجاد : من حق بلادنا امتلاك برنامج نووي سلمي مع التزامنا في نفس الوقت بملوائح الوكالة الدولية للطاقة الذرية وعدم إخفاء شيئاً . وشدد نجاد على أن المنشآت النووية الإيرانية مفتوحة للجميع حتى لطلبة المدارس والجامعات الذين يزورونها من وقت لآخر . وحول البرنامج النووي العسكري قال نجاد : إن إيران ليست بحاجة إلى القنبلة الذرية ولا تسعى إلى حيازتها . وأشار إلى أن السلاح النووي لم يمنع انهيار الاتحاد السوفيتي السابق أو وقوع هجمات ١١ سبتمبر ٢٠٠١ على الولايات المتحدة.

روما تطالب بالحوار مع طهران وواشنطن تشترط

والاتحاد الأوروبي يطالب برد إيراني قبل أوائل أكتوبر ٢٠٠٦ وفي ٢١ سبتمبر ٢٠٠٦ قال المتحدث باسم البيت الأبيض توني سنو إن الرئيس الأميركي جورج بوش لم يتابع الكلمة التي ألفها نظيره أحمددي نجاد. وشدد سنو على أنه لن يكون هناك أي اتصال مع الجانب الإيراني قبل تعليق التخصيب.

من جهة أخرى قال رئيس الوزراء الإيطالي رومانو برودي : إن سياسة عزل إيران محفوفة بالمخاطر ، ولذلك يجب إجراء محادثات مباشرة مع الرئيس أحمدني نجاد (يذكر أن برودي هو أول رئيس حكومة في الاتحاد الأوروبي يلتقي أحمدني نجاد) . وأضاف برودي : إن ما يثير الدهشة في مثل هذا الموقف الخطير أن كثيرا من اللاعبين الرئيسيين في قضية الملف النووي الإيراني لم يتبادلوا الحديث قط .

في الوقت نفسه أعربت القوى الكبرى عن أملها في أن تقدم طهران ردا بشأن ملفها النووي قبل مطلع أكتوبر ٢٠٠٦ ، وفي حال الفشل في تقديم الرد، فسيكون هناك تفعيل للقرار الدولي ١٦٩٦ الذي يفتح الباب أمام عقوبات محتملة ضد إيران .

وفيما يتعلق بالعقوبات فقد أعلنت الإدارة الأمريكية أنه تم استبعاد مؤسسات مالية إيرانية في السابق من الوصول مباشرة إلى النظام المالي الأمريكي، وفي ٨ سبتمبر ٢٠٠٦ منعت وزارة الخزانة الأمريكية بنك صادرات الإيراني من تنفيذ تحويلات غير مباشرة لفروع ذلك البنك في البلدان الأخرى غير الأمريكية . وأشارت واشنطن إلى أن إيران استغلت بنك صادرات لتحويل أموال إلى منظمات إرهابية. ويشير المسؤولون الأمريكيون إلى أن إجراء ٨ سبتمبر ٢٠٠٦ هو جزء من جهود أوسع لتجميد برنامج طهران النووي والذي هو غطاء لإنتاج أسلحة نووية رغم النفي الإيراني.

طهران تعتبر التهديد المصرفي الأميركي لإيران

إجراء سياسيا وتشكي أميركا إلى

صندوق النقد الدولي

فى ٢٣ سبتمبر ٢٠٠٦ اعتبر وزير الشؤون الاقتصادية والمالية الإيراني داود داتش جعفري تهديدات وزارة الخزانة الأميركية حول قطع التعامل بالنقد الأجنبي مع مصرف صادرات إيران إجراء سياسيا واستمرارا لموقف الإدارة الأميركية السابقة. ونقلت وكالة الأنباء الإيرانية الرسمية عن جعفري شجبه للتهديدات الأميركية وإشارته إلى سعي دول العالم حاليا وخلافا لموقف الإدارة الأميركية إلى تطوير التبادل التجاري بين الدول من خلال توفير التسهيلات المالية المختلفة. وقال إن اجتماعات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي الأخيرة في سنغافورة التي حضرها ما يزيد على ٢٠ ألفا من الوزراء ومحافظي البنوك والخبراء الاقتصاديين كانت تهدف إلى النهوض بالمستوى التجاري بين الدول وإتاحة الأجواء المناسبة للبناء فيما بينها.

وأضاف جعفري أنه لو كانت المساعدات المالية وقضايا من هذا النوع تجلب الانتصارات للدول لتمكنت إسرائيل التي تحصل على مساعدات كثيرة من الانتصار في حربها الأخيرة ضد حزب الله اللبناني.

وفى ٢٤ سبتمبر ٢٠٠٦ أكد وزير المالية الإيراني داود جعفري أن الإجراء الذي اتخذته وزارة المالية الأميركية بوقف التعامل مع بنك

صادرات إيران بدعوى دعمه لحزب الله في لبنان، هو إجراء سياسي هدفه تعويض الخسائر التي تكبدتها إسرائيل في حربها على لبنان. ومن جانبها اعترض البنك على الإجراء الأمريكي وهدد بوقف التعامل بالدينار الأمريكي وتحويل عائدات النفط في البنوك الخارجية إلى عملات أخرى. وفي ٢٥ سبتمبر ٢٠٠٦ قدمت حكومة طهران شكوى إلى صندوق النقد الدولي وذلك بعد أن استبعدت واشنطن بنكا إيرانيا مملوكا للدولة من أي معاملات مع النظام المالي الأمريكي ولو عن طريق أطراف ثالثة. وقال محافظ بنك إيران المركزي إبراهيم شيباني إنه في أعقاب حظر بنك صادرات من جانب وزارة الخزانة الأمريكية، فقد قام البنك المركزي الإيراني برفع شكاوى لمنظمات دولية بما في ذلك صندوق النقد الدولي. وأضاف شيباني : أن وزارة الخزانة الأمريكية لم تورد أي مبرر مقبول أو وثيقة إدانة حتى الآن، مضيفاً أن للحظر دوافع سياسية. وحول التهديدات الأمريكية لإيران صرح بارويز داودي نائب الرئيس الإيراني في ٢٣ سبتمبر ٢٠٠٦ أن بلاده قادرة على الرد بسرعة البرق على أعدائها في حالة تعرضها لأي هجوم. وطالب داودي (بمناسبة عرض عسكري للقوات المسلحة الإيرانية) من القسوة التوسعية (يقصد بذلك الولايات المتحدة) بأن تتخلى عن فكرة العدوان على إيران.

واشنطن تتهمة إيران باستثمار الوقت لاستكمال برنامجها النووي

والدول الأوروبية وروسيا تبحث عن حل

بعيدا عن فرض عقوبات

وفي ٢٣ سبتمبر ٢٠٠٦ بحث ممثلوا الدول الخمس الدائمة العضوية بمجلس الأمن الدولي وألمانيا على هامش أعمال الجمعية العامة للأمم المتحدة بنيويورك محاولة تضيق هوة الخلاف حتى لا يتم فرض عقوبات على إيران. ولكن المندوب الأميركي لدى الأمم المتحدة جون بولتون قال : إن إيران تحاول شراء الوقت من خلال المفاوضات لاستكمال العمل على برنامجها النووي. وأضاف: إن مجلس الأمن مستعد للمضي قدما باتجاه فرض عقوبات على طهران.

أما روسيا الاتحادية فكان لها موقف خاص من تصريحات الأميركيين ، فقد انتقد وزير الخارجية الروسي سيرجي لافروف تصريحات بولتون، ونفى أن تكون روسيا قد وافقت على المضي قدما باتجاه العقوبات. وأضاف لافروف في تصريحات للصحفيين : أن مثل تلك الخطابات المتطرفة لا تفضي إلى حلول بل تجعل الطرف الآخر يشكك في النوايا الحقيقية. وقد جاءت التصريحات الروسية في الوقت الذي أعلن عن لقاء أوروبي بمنطقة كومبين قرب باريس في ٢٣ سبتمبر ٢٠٠٦ يحضره زعماء فرنسا وألمانيا وروسيا لبحث عدة قضايا تخص الطاقة

والسياسات الاقتصادية ، ويأتى على رأسها ملف إيران النووي ولبنان بعد العدوان الإسرائيلي عليها فى ١٢ يوليو ٢٠٠٦ ، وذلك فى محاولة لإيجاد حل بالطرق الدبلوماسية بدلا من فرض عقوبات على إيران .

فى نفس الوقت أعلن مصدر دبلوماسي بنيويورك أن أولى العقوبات الدولية المتوقعة ضد إيران فى حال فشل المباحثات قد تطال المبادلات والتعاون المتعلق بنشاطاتها النووية وبرنامج الصواريخ الباليستية بما فى ذلك رحلات الفيزيائيين والعلماء وتمويل برامج الأبحاث. وقد تفرض العقوبات إذا رفضت طهران تعليق تخصيب اليورانيوم.

وحول نوعية العقوبات استبعدت وزيرة الخارجية الأميركية حظر المشتقات النفطية فى إطار أي عقوبات، وقالت كوندوليزا رايس بتصريحات لصحيفة وول ستريت جورنال فى ٢٦ سبتمبر ٢٠٠٦ : إن هناك قيودا على ورقة النفط فى حال إصرار طهران على رفض التخلي عن تخصيب اليورانيوم. كما أعربت رايس عن شكوكها فى أن يأتى حظر البنزين بالنتائج المرجوة لأن مثل هذه الخطوة ستدعم رغبة القيادة الإيرانية فى أن تظهر أميركا بحالة عداء مع الشعب الإيراني. وأوضحت رايس أن بلادها تريد بقدر الإمكان تجنب الأشياء التى تشكل ضررا على الشعب الإيراني.

روسيا لن تشارك في توجيه إنذار لطهران

إيران ستعلق برنامجها النووي ٩٠ يوما

وواشنطن تطالب برفع السرية عن المباحثات الأوروبية الإيرانية

وفي ٢٦ سبتمبر ٢٠٠٦ أعلنت روسيا على لسان وزير خارجيتها سيرجي لافروف الذي كان يزور الولايات المتحدة أنها ترفض المشاركة في توجيه إنذارات نهائية إلى إيران معتبرة أن الإنذارات ستقود إلى طريق مسدود بل وستؤدي إلى خلق أزمة جديدة. جاء ذلك بالتزامن مع توقيع موسكو على اتفاق مع طهران يقضي ببدء تشغيل مفاعل بوشهر النووي بعد عام من تاريخ التوقيع (أى فى سبتمبر ٢٠٠٧) حيث وقع الاتفاق كل من رئيس الوكالة الروسية للطاقة النووية سيرجي نوفيكوف ورئيس هيئة الطاقة الذرية الإيرانية غلام رضا آغا زاده . كما تم التوصل أيضا لاتفاق إضافي بين طهران وشركة أوتومستروي- إكسبورت الروسية التي تنفذ مشروع بناء المفاعل.

وحول الإعلان عن التوصل لاتفاق مع ايران ذكرت صحيفة واشنطن تايمز أن طهران تقترب من التوصل لاتفاق يتضمن تعليقاً مؤقتاً لتخصيب اليورانيوم لمدة تسعين يوما، حتى يمكن إجراء المزيد من المحادثات مع الدول الأوروبية. وأضافت الصحيفة نقلاً عن مسؤولين بالإدارة الأميركية أن بنود الاتفاق ستستكمل خلال اليومين القادمين (٢٧ و ٢٨ من سبتمبر ٢٠٠٦) وذلك في اجتماع مرتقب بين سولانا

ولاريجاني. وقال المتحدث باسم الخارجية الأمريكية توم كيسسي : إن طهران بحاجة إلى أن توقف أنشطة التخصيب بطريقة يمكن التحقق منها. وأوضح في تصريح لصحيفة واشنطن تايمز: إذا قامت إيران بذلك فيمكن بدء المفاوضات فوراً، وإذا لم توقف التخصيب فيتم الانتقال لمرحلة العقوبات.

أيضاً في ٢٦ سبتمبر ٢٠٠٦ ذكرت صحيفة واشنطن تايمز نقلاً عن مسؤولين في الإدارة الأمريكية، أن إيران تطالب بأن تتضمن اتفاقية تعليق تخصيب اليورانيوم المؤقتة فقرة تؤكد أن هذا التعليق المؤقت لمدة ٩٠ يوماً ينبغي أن يكون سراً. وأشارت الصحيفة إلى أن الكشف عن عنصر السرية في الاتفاقية (وهو ما أعتبر صفقة لإيران) جاء في إطار الإعداد للقاء سيتم في ٢٧ سبتمبر ٢٠٠٦ بين سولانا ولاريجاني بأوروبا من أجل اكتمال بنود الاتفاق . جاء ذلك وفقاً لمصادر معارضة لتلك المباحثات السرية . وقالت الصحيفة إن العديد من المسؤولين الأميركيين يعارضون هذه الاتفاقية باعتبارها تعد تنازلاً من قبل الدول الغربية لإيران خاصة وأن الأخيرة تمضي في تحديها لنداءات الأمم المتحدة التي تطالب بوقف برنامج التخصيب ، ومن ثم فإن هؤلاء المسؤولين يشددون على ضرورة الإعلان وعدم السرية عن أي تفاهم قد يحدث بشأن الملف الإيراني خاصة وإن الرئيس الأميركي جورج

بوش لم يكن سعيدا بطلب السرية عن تلك المباحثات رغم أنه يستمر في دعم للدبلوماسية كخيار لحل المشكلة.

نجاد يتمسك بالتخصيب

ومزيد من التعاون الاقتصادي بين أعضاء الهلال الشيعي

وفي ٢٧ سبتمبر ٢٠٠٦ وردا على عدم السرية في اتفاقية التعليق لمدة ٩٠ يوما أعلن الرئيس الإيراني محمود أحمدني نجاد مجددا تمسك إيران بتخصيب اليورانيوم . جاء ذلك في الوقت الذي التقى فيه كبير مفاوضي الملف النووي الإيراني على لاريجاني مع الممثل الأعلى للشؤون الخارجية بالاتحاد الأوروبي خافيير سولانا وهو ما أطلق عليه لقاء الفرصة الأخيرة. وقد أعلن لاريجاني عقب الاجتماع أنه تم تحقيق بعض النتائج الإيجابية، وشدد على أنه أجرى مع سولانا مفاوضات مطولة وبناءة

ولكن في نفس الوقت صرح الرئيس الإيراني أحمدني نجاد بأنه من غير المسموح لأي إيراني التنازل عن حق الأمة في تخصيب اليورانيوم. وأضاف: إذا أرادت الدول الغربية الاستمرار في هذا النهج فإن إيران ستستعرض قدراتها في مجالات أخرى أيضا. وقال نجاد: يقولون لنا أن نعلق التخصيب ولو ليوم واحد بحجة وجود مشكلة تقنية، وذلك من أجل استئناف المفاوضات ، ولكن ردنا هو : لا أحد يملك الحق في التنازل عن حق الأمة (يذكر أن طهران رفضت الاستجابة لمهلة مجلس الأمن

التي انتهت يوم ٣١ أغسطس ٢٠٠٦ ، ومع ذلك منحت الدول الكبرى سولانا فرصة أخيرة حتى مطلع أكتوبر ٢٠٠٦ لمحاولة التفاهم مع الإيرانيين).

وفي إطار دعم التعاون الاقتصادي بين أقطاب الهلال الشيعي وقعت في ٢٩ سبتمبر ٢٠٠٦ كل من إيران وسوريا عددا من الاتفاقيات الاقتصادية ومذكرات التفاهم في مجالات المصارف والنقل والبناء وذلك خلال زيارة قام بها وفد من المستثمرين الإيرانيين يمثلون شركات إيرانية كبرى إلى سوريا. وقد تضمن ذلك اتفاق بقيمة ١١٠ ملايين دولار تستلم سوريا بمقتضاه خمسة آلاف عربة إيرانية اعتبارا من عام ٢٠٠٧. وهناك اتفاق آخر وقعه شركة فيسكا الإيرانية ووزارة المالية السورية خاص بإنشاء بنك للتنمية الصناعية برأسمال ١٠٠ مليون دولار. وفي مجال البناء تم توقيع اتفاق ثالث لإقامة ٥٠ ألف وحدة سكنية في منطقة عدرا قرب دمشق إلى جانب مجمع تجاري ومصنع لإنتاج الكهرباء. وتم توقيع اتفاق آخر لبناء مدينة صناعية قرب مدينة حمص تضم معامل للصناعات الثقيلة ومصنعا لتوليد الكهرباء بقوة ٨٠٠ ميغاوات. يذكر أن قيمة التبادل التجاري بين سوريا وإيران لم تتجاوز ١٠٠ مليون دولار سنويا، بينما بلغت الاستثمارات الإيرانية في البلاد نحو ٧٥٠ مليون دولار).

والدول الغربية توافق على المفاوضات

حتى أول أكتوبر ٢٠٠٦

وفي واشنطن صرحت وزيرة الخارجية الأميركية كوندوليزا رايس في ٢٨ سبتمبر ٢٠٠٦ أثناء لقاءها بنظيرتها اليونانية دورا باكوينيس التي ترأس بلاده مجلس الأمن بأن المحادثات مع إيران لا يمكن أن تستمر طويلا جدا . وقالت رايس: إن المفاوضات ستستأنف إذا قبلت إيران تعليق تخصيب اليورانيوم .

وفي نفس اليوم (٢٨ سبتمبر ٢٠٠٦) اختتم الاتحاد الأوروبي وإيران محادثات برلين التي وصفت بأنها الفرصة الأخيرة للتوصل لاتفاق يجنب طهران العقوبات الدولية. وقد استغرقت جلسة المباحثات الاخيرة نحو خمس ساعات وكانت مكثفة للغاية ، وقد عرضت الدول الكبرى على طهران حوافز سياسية واقتصادية مقابل التخلي عن تخصيب اليورانيوم . وفي نهاية الجلسة قال سولانا إنه حدث تقدم في المباحثات مؤكدا أن بعض القضايا لم تحسم بعد، وأعرب عن أمله في عقد لقاء جديد مع الإيرانيين في منتصف الأسبوع المقبل(أي في أول أكتوبر ٢٠٠٦) .

أحمدي نجاد يكرر رفض تجميد التخصيب

قال الرئيس الإيراني محمود أحمدي نجاد إن طهران لن توقف تخصيب اليورانيوم حتى لو كان ذلك لبضعة أيام. ونقلت وكالة الأنباء الطلايية الإيرانية عن أحمدي نجاد قوله في خطاب ألقاه بمناسبة بدء السنة

الجامعية في ٣٠ سبتمبر ٢٠٠٦ : إنهم يضغطون علينا لكي نعلق
تخصيب اليورانيوم ، فلقد طلبوا منا في البداية تعليق تخصيب اليورانيوم
لمدة ستة أشهر ، وعندما رفضنا قاموا بإتقاص مدة التعليق إلى ثلاثة
أشهر ، ومع ذلك صممنا على الرفض فقاموا بتخفيض المدة مرة أخرى
إلى شهر واحد فقط ، ولكننا رفضنا أيضا . وأضاف نجاد : والآن
يطلبون منا تعليقاً لبضعة أيام فقط ويترجوننا منا القول بأن سبب
التعليق راجع إلى مشاكل تقنية . لكننا نقول لهم : إننا لا نواجه مشاكل
تقنية لكي نقوم بالتعليق. لماذا تريدوننا أن نكذب على شعبنا .

الكونغرس الأميركي يمدد العقوبات

الاقتصادية على إيران

وفي ٣٠ سبتمبر ٢٠٠٦ أعلنت وزيرة الخارجية الأميركية كوندوليزا
رايس أنه من المتوقع أن يعقد خلال الأسبوع الأول من شهر أكتوبر
٢٠٠٦ محادثات مع نظرائها في الدول الخمس الدائمة العضوية
بمجلس الأمن الدولي وألمانيا إضافة إلى الممثل الأعلى للسياسة
الخارجية في الاتحاد الأوروبي خافيير سولانا لبحث تطورات الملف
النووي الإيراني .

وفي هذا السياق أيد الرئيس الأميركي منح الأوروبيين مزيدا من الوقت
لإقناع إيران بتعليق برنامج تخصيب اليورانيوم، لكن بوش عبر عن أمله
في أن تكون المهلة قصيرة . وقال الرئيس الأميركي لصحيفة وول

ستريت جورنال : إن هذه المهلة المقترحة يجب ألا تمنح إيران الفرصة لكسب مزيد من الوقت حتى لا يتحول الموقف إلى صالح الإيرانيين .

وفي نفس السياق (٣٠ سبتمبر ٢٠٠٦) وافق مجلس الشيوخ الأمريكي على تمديد العمل بقرار العقوبات بعد أن وافق مجلس النواب في ٢٨ سبتمبر ٢٠٠٦ على ذلك القرار الذي يهدف إلى وقف الدعم المالي الذي يمكن أن يساعد إيران في صنع أسلحة نووية. (يذكر أن قرار العقوبات الاقتصادية هو المعروف باسم قانون عقوبات إيران وليبيا والذي يجدد لمدة خمسة أعوام لمنع الشركات الغربية من الاستثمار في قطاع الطاقة الإيراني ، كما يؤكد مشروع القرار أيضا العقوبات الاقتصادية الإجبارية على الشركات التي تزود إيران بسلع أو خدمات أو تكنولوجيا يمكن استخدامها في برنامج للأسلحة النووية أو الكيماوية أو البيولوجية ، ولكن المشروع يجيز تقديم مساعدات لجماعات حقوق الإنسان والجماعات المؤيدة للديمقراطية والهيئات الإذاعية المستقلة التي تتناسب مع معاييرها).

إيران تصف قانون العقوبات الأمريكي بقديم الفائدة

أدانت إيران العقوبات التي مررها الكونغرس الأمريكي ووقعها الرئيس الأمريكي جورج بوش ، وقد وصفت تلك العقوبات بالعديمة الفائدة .

وقال الناطق باسم الخارجية الإيرانية محمد علي حسيني في أول أكتوبر ٢٠٠٦ : إن تمرير مثل هذه القوانين يضر بمصالح الولايات المتحدة

ويزيد عزلتها . وأضاف : ان مثل تلك العقوبات لا يمكن أن تضعف إرادة الإيرانيين.(ويذكر أن العقوبات الأمريكية تفرض فقط على الدول التي تواصل التعاون النووي مع إيران أو تزودها بالأسلحة المتقدمة، ويأتي في مقدمة تلك الدول كل من روسيا والصين اللتان ترفضان فكرة فرض عقوبات على إيران).

وردا على حلفاء أمريكا أعلنت لجنة الطاقة بالبرلمان الإيراني في أول أكتوبر ٢٠٠٦ أن حكومة طهران ستلغي قريبا العقد النفطي الضخم الموقع مع اليابان لتطوير حقل آزاديجان النفطي الذي تبلغ قيمته ملياري دولار. وقال رئيس اللجنة كمال داتشيار: إن العقد سيلغى قريبا ، وعلى اليابان دفع غرامة تأخير عن خمس سنوات. وأضاف : ان الخبراء الإيرانيين قادرون على تطوير هذا الحقل بثلاث قيمة العقد مع اليابان خلال مدة أقصر.(يذكر أن اليابان تستورد ١٥% من حاجاتها النفطية من إيران).

وفي ٢ أكتوبر ٢٠٠٦ أجرى وزير الخارجية الصيني لي تشاو شينج محادثة هاتفية مع كبير المفاوضين الإيرانيين في الملف النووي علي لاريجاني حول آخر تطورات هذا الملف (ويذكر ان الصين ترفض فرض عقوبات على إيران).

من جهة أخرى أجري الأمين العام لمجلس الأمن القومي الروسي إيجور إيفانوف في ٣ أكتوبر ٢٠٠٦ محادثات بطهران مع لاريجاني. وكان

- إيفانوف التقى في موسكو مع رئيس هيئة الطاقة الذرية الإيرانية غلام رضا آغا زاده قبل نهاية شهر سبتمبر ٢٠٠٦ وتم توقيع اتفاق لبدء تشغيل مفاعل بوشهر بحلول سبتمبر ٢٠٠٧ .

رئيس تدعو لصياغة موقف دولي موحد ضد إيران

- السعودية ترد على إيران بتوسيع آفاق الاستثمار الثنائي مع اليابان وفي ٣ أكتوبر ٢٠٠٦ أفاد مسؤولون بوزارة الخارجية اليابانية بأنه من المقرر عقد مباحثات مع المملكة العربية السعودية في الخامس والسادس من شهر أكتوبر ٢٠٠٦ لبحث اتفاق ثنائي للاستثمار بين الجانبين. وتسعى اليابان والسعودية إلى توسيع آفاق الاستثمار فيما بينهما بما في ذلك إعطاء كل جانب للأخر صفة الدولة الأولى بالرعاية. ويذكر أن اليابان تعتمد على دول الشرق الأوسط في سد معظم احتياجاتها من الطاقة ، وفي هذا الخصوص تشير إحصاءات وزارة التجارة اليابانية إلى أن اليابان استوردت ٤,٠٦ ملايين برميل يوميا من النفط في أغسطس ٢٠٠٦ ، مثلت واردات الشرق الأوسط ٩٠% منها (يذكر أن السعودية تسعى جاهدة لسد كافة احتياجات اليابان من النفط حتى لا تعتمد على إيران خلال المرحلة المقبلة خاصة في حال تفجير الموقف بمنطقة الخليج).

وفي ٢ أكتوبر ٢٠٠٦ قالت وزيرة الخارجية الأميركية كوندوليزا رايس : إن إيران لم تقل شيئا يفيد حول اعتزامها وقف تخصيب اليورانيوم.

وأضافت قبل توجيهها لجولة في الشرق الأوسط : ان وزراء خارجية الدول الخمس دائمة العضوية بمجلس الأمن بالإضافة إلى ألمانيا قد يجتمعون في وقت لاحق خلال الأسبوع الأول من أكتوبر ٢٠٠٦ وذلك لبحث البرنامج النووي الإيراني.

في ٣ أكتوبر ٢٠٠٦ أعلنت الخارجية الأميركية أن نيكولاس بيرنز مساعد وزيرة الخارجية أجرى مشاورات مع مسؤولين من الدول الأربع الدائمة العضوية بمجلس الأمن إضافة إلى ألمانيا حول نوع العقوبات المقترحة على إيران . وقد تبين أن هذه المشاورات جرت بالتزامن مع مفاوضات سولانا ومسؤول الملف النووي الإيراني علي لاريجاني قبل نهاية شهر سبتمبر ٢٠٠٦ في برلين . وتقتصر واشنطن أن تشمل العقوبات تلك المواد والمعدات ذات الاستخدام المزدوج والتي يمكن الاستفادة منها في البرنامج النووي الإيراني ، إضافة إلى تجميد للأرصدة الإيرانية وفرض حظر للسفر على المسؤولين الإيرانيين المرتبطين بالبرنامج النووي . وترى واشنطن أن سولانا فشل حتى الآن في تحقيق تقدم قبل نهاية المهلة التي منحت له لإقناع الإيرانيين بوقف التخصيب.

وفي ٣ أكتوبر ٢٠٠٦ أعلن المنسق الأعلى للسياسة الخارجية بالاتحاد الأوروبي خافيير سولانا أن الوقت المتاح للتوصل إلى اتفاق ليس مفتوحا . وقال في تصريحات بفنلندا على هامش اجتماع لوزراء دفاع

الاتحاد الاوربي : إنه تم تحقيق تقدم في بعض القضايا لكن لم يتم التوصل لاتفاق بشأن المسألة الأساسية وهي وقف تخصيب اليورانيوم.

طهران تقترح كونسورتيوم للتخصيب وفرنسا ترفض

ونجاد يعلن استعداد بلاده للقضاء على المخاوف

اقترحت إيران إنشاء كونسورتيوم لإنتاج اليورانيوم المخصب على الأراضي الإيرانية كطريق للخروج من الأزمة النووية. أعلن ذلك مساعد مدير الوكالة الإيرانية للطاقة الذرية محمد سعدي في ٣ أكتوبر ٢٠٠٦ أثناء مقابلة له مع إذاعة فرانس اينفو. وأوضح أن هذه الفكرة خطرت لبلاده للتوصل إلى حل مشكلة الملف النووي . وأضاف: يمكن لفرنسا من خلال شركتي (أوروديف وأريفا) أن تشرف بشكل ملموس على نشاطاتنا النووية.

وفي ٤ أكتوبر ٢٠٠٦ ألقى الرئيس الإيراني محمود أحمدي نجاد خطابا في اجتماع حاشد ببلدة نظر أباد غرب طهران قال فيه : نحن مستعدون لإجراء محادثات للقضاء على المخاوف.. فنحن نريد أن تستمر المحادثات ، ولكن إذا اعتقد أحد أن من الممكن استخدام المحادثات للضغط علينا فهو مخطيء .

من ناحية أخرى أكد كل من أمين المجلس الأعلى للأمن القومي الإيراني على لاريجاني ونظيره الروسي إيجور إيفانوف في ٤ أكتوبر ٢٠٠٦ على ضرورة إيجاد حل دبلوماسي لملف إيران النووي . واتفق الجانبان

في ختام مباحثاتهما بطهران على حل جميع المسائل المتعلقة بقضية الملف الإيراني من خلال المفاوضات.

فرنسا ترفض مقترح الكونستيوم الإيراني

وسولانا يحذر من المماطلة الإيرانية

واشنطن ولندن تهددان طهران بعقوبات قريبة

وفي ٤ أكتوبر ٢٠٠٦ رفضت فرنسا العرض الذي تقدمت به إيران لتشكيل فريق مشترك للإشراف على تخصيص اليورانيوم على الأراضي الإيرانية. واعتبر وزير الخارجية الفرنسي فيليب دوست بلادي أثناء تواجده في برازافيل أن الاقتراح الإيراني لا يمكن أن يؤخذ في الاعتبار إلا بعد تعليق نشاطات التخصيب. أما الممثل الأعلى لسياسة الاتحاد الأوروبي الخارجية خافيير سولانا فاعتبر العرض الإيراني مثيرا للاهتمام، مؤكدا أنه يحتاج إلى دراسة. وأضاف سولانا: إن الحوار مع طهران لا يمكن أن يستمر إلى الأبد، وأن الأمر يرجع لإيران لتقرر الآن ما إذا كانت تريد للمحادثات أن تستمر على أساس مطالب الأمم المتحدة بتعليق أنشطة التخصيب. وقال سولانا من مقر الاتحاد ببروكسل في ٤ أكتوبر ٢٠٠٦: إن إيران لم توافق على تعليق معظم أنشطتها النووية الحساسة بعد أربعة أشهر من المحادثات المكثفة وأن الوقت بدأ ينفد أمام الجهود التي تبذلها الدول الأوروبية من أجل تجنب العقوبات على حكومة طهران. وحذر المسؤول الأوروبي من أنه في حال رفض

طهران لوقف التخصيب فإن الاتحاد الأوروبي سيجتهد الطريق الثاني وهو إصدار قرار من الأمم المتحدة بفرض عقوبات على إيران .
في نفس الوقت كانت تجري استعدادات غربية لبنني قرار بمجلس الأمن بموجب المادة ٤١ من ميثاق الأمم المتحدة والتي تسمح بفرض عقوبات اقتصادية على طهران . وقد تبين أن العقوبات التي قد تفرض على طهران ستطبق بشكل تدريجي ولن تطل صدرات النفط الإيرانية ، وأن الدول الخمس الدائمة العضوية وألمانيا متفقة على أن تكون هذه العقوبات تدريجية ومتكافئة ويمكن التراجع عنها في حال اتخذ الإيرانيون الإجراءات المطلوبة .
وعلى الصعيد الأمريكي دعت وزيرة الخارجية الأميركية كوندوليزا رايس إلى فرض عقوبات على إيران إذا لم تستجب لمطالب وقف تخصيب اليورانيوم، محذرة من أن الوقت بدأ ينفد أمام المجتمع الدولي للتحرك فيما يخص برنامج طهران النووي. وقالت رايس في مؤتمر صحفي مشترك مع نظيرها المصري أحمد أبو الغيط بالقاهرة في ٤ أكتوبر ٢٠٠٦ : ان الوقت ينفد بالنسبة للمجتمع الدولي ، وأن مصداقية الأمم المتحدة في فرض احترام قراراته ستكون موضع شك بالنسبة للبرنامج النووي الإيراني. وأضافت :إذا لم تعلق طهران تخصيب اليورانيوم فإن القرار ١٦٩٦ واضح تماما وسنتحرك نحو اتخاذ إجراءات .

جاء ذلك في الوقت الذي تعمل بريطانيا على صياغة مشروع قرار
سيقدم لمجلس الأمن الدولي في أسرع وقت ممكن، ويقضي بفرض
عقوبات على إيران طبقاً لمجلس الأمن بموجب المادة ٤١ من ميثاق
الأمم المتحدة والتي تسمح بفرض عقوبات اقتصادية على طهران. وقد
أعلن السفير البريطاني لدى الأمم المتحدة إمبر جونز باري أن مجلس
الأمن سيبدأ الأسبوع المقبل مناقشة مشروع قرار يفرض عقوبات على
إيران لرفضها وقف تخصيب اليورانيوم. وأضاف في تصريحات
للصحفيين بنيويورك في ٤ أكتوبر ٢٠٠٦ : أن لندن ستجري مناقشات
مع شركائها وبقية أعضاء مجلس الأمن بشأن كيفية اتخاذ إجراءات ضد
طهران بموجب البند ٤١ من ميثاق الأمم المتحدة والذي يخول مجلس
الأمن فرض عقوبات غير عسكرية مثل قطع كامل أو جزئي للعلاقات
الدبلوماسية والعلاقات الاقتصادية وعقوبات في مجال النقل والاتصالات.

روسيا ترفض العقوبات

ونجاد يدعو أوروبا لمواصلة المفاوضات

وفي ٥ أكتوبر ٢٠٠٦ قال وزير الخارجية الروسي سيرجي لافروف :
إن اللجوء إلى العقوبات قبل استنفاد جميع الوسائل الدبلوماسية سيؤدي
لتعقيد الأزمة. وانتقد لافروف في تصريحات خلال زيارته لبولندا
مشروعاً يناقشه الكونغرس الأميركي لفرض عقوبات على الشركات

الأجنبية التي تمارس نشاطها في إيران . وقال: إن مثل هذا المشروع قد يعرقل العمل المشترك للدول الكبرى الست.

في المقابل دعا الرئيس الإيراني محمود أحمدي نجاد الأوروبيين إلى مواصلة المفاوضات لكنه جدد رفض بلاده الاستسلام للضغط الأمريكية التي تطالب بتخلي إيران عن برنامجها النووي. وقال في خطاب بمدينة فيروزكوه شرق طهران في ٥ أكتوبر ٢٠٠٦ : نحن نؤيد المحادثات لكن في إطار القانون والقواعد الدولية والعدالة . واعتبر نجاد أن المفاوضات فرصة للدول الأوروبية لأن تتأى بنفسها عن السياسة الأميركية، وتغيير نهجها الذي اتبعته مع إيران خلال السنوات السبع والعشرين الماضية. وأكد أحمدي نجاد أن الشعب الإيراني سيقاوم الضغوط الغربية بالاعتماد على شبابه ومعتقداته .

وفي صباح ٦ أكتوبر ٢٠٠٦ حذرت روسيا والصين من عواقب التهديد باستخدام القوة أو تحديد مهلة نهائية في التعامل مع إيران بشأن ملفها النووي. جاء هذا الموقف قبيل انعقاد اجتماع وزراء خارجية الدول الكبرى الست في لندن مساء ٦ أكتوبر ٢٠٠٦ لبحث مسألة إحالة ملف طهران النووي إلى مجلس الأمن الدولي. ونقلت وكالة إنترفاكس الروسية للأنباء عن نائب وزير الخارجية ألكسندر ألكسييف قوله: إن موسكو وبكين تعتبران استخدام القوة أو التهديد بها ضد طهران غير مقبول . وحذر ألكسييف من توجيه الإنذارات إلى إيران لحشرها في

المزاوية، وأكد أن ذلك سيأتي بنتائج عكسية. ويذكر أن إيران تطالب الدول الغربية بحل النزاع من خلال المحادثات، رافضة في الوقت نفسه وقف تخصيب اليورانيوم، وتؤكد أن برنامجها النووي لأغراض سلمية، لكن الغرب يشتبه بأنه لتصنيع أسلحة نووية.

واشنطن تدعو إلى وقف المفاوضات مع إيران

وأولمرت يلتقي بمسؤولين سعوديين لبحث

الملف النووي الإيراني والرياض تنفي

دعت فيه وزيرة الخارجية الأميركية كوندوليزا رايس القوى الكبرى إلى وقف المفاوضات التي لا تنتهي مع إيران بشأن الملف النووي واتخاذ قرارات في هذا الشأن. وقالت رايس في ختام لقاء مع الرئيس الفلسطيني محمود عباس بالصفة الغربية في ٥ أكتوبر ٢٠٠٦ : أعتقد أننا بلغنا النقطة التي يتعين فيها على الإيرانيين الاختيار، وعلى المجموعة الدولية التصرف بناء على هذا الاختيار . وأضافت : يبدو لي أن الخطوات واضحة جدا في قرار مجلس الأمن رقم ١٦٩٦ ، وقالت : إن هذا يعني ضرورة إتباع خطوات بناء على المادة ٤١ من الفصل السابع لميثاق الأمم المتحدة. (يذكر أن قرارات الأمم المتحدة التي تستند إلى الفصل السابع بمجلس الأمن تعطي إمكانيات تحرك واسعة، ومنها فرض عقوبات لكل الأعمال والتهديدات العدوانية. ولكن المادة ٤١ تستبعد استخدام القوة لفرض تطبيق قرارات المجلس) .

وعلى صعيد التطبيع بين الرياض وتل أبيب ذكرت صحيفة يديعوت
أحرونوت في ٥ أكتوبر ٢٠٠٦ أن رئيس الوزراء الإسرائيلي إيهود
أولمرت التقى خلال الأسابيع القليلة الماضية بمسؤولين سعوديين كبارا
بالقصر الملكي الأردني بعمان، وذلك في لقاء نظمه كل من العاهل
الأردني عبد الله الثاني ورئيس جهاز الاستخبارات الإسرائيلي (الموساد)
مائير داجان. وأوضحت الصحيفة أن أولمرت ذهب بإحدى الطائرات
المروحية إلى العاصمة الأردنية ليلا برفقة مدير مكتبه يورام توربوفتش
والملاح العسكري الجنرال جادي شامني. وأن الاجتماع الذي شمل
الجانبين السعودي والإسرائيلي استغرق عدة ساعات وتناول الأخطار
الناجمة عن محاولة إيران امتلاك سلاح نووي وانتشار الإرهاب الشيعي
في المنطقة. وتابعت الصحيفة : أن أولمرت ومحادثيه السعوديين (لم
تكشف الصحيفة عن أسماء السعوديين) اتفقوا على مواصلة التعاون بين
أجهزة الاستخبارات بكلا البلدين بشأن البرنامج النووي الإيراني. وقالت
الصحيفة: إن أولمرت قال خلال اللقاء أنه لن يقوم بأي تحرك بشأن
الملف الفلسطيني طالما أن حركة المقاومة الإسلامية (حماس) على
رأس الحكومة الفلسطينية ، وطالما لم يتم الإفراج عن الجندي الأسير
جلعاد شاليط الذي أسرته مجموعات فلسطينية في يونيو ٢٠٠٦ على
حدود قطاع غزة. (يذكر أن أولمرت ألمح في مقابلة إذاعية نفي ٢٩

سبتمبر ٢٠٠٦ إلى أنه التقى مؤخرا أحد أفراد العائلة الحاكمة
السعودية) .

سولانا يبقي باب الحوار مفتوحا

رغم التوقعات بمعاقبة إيران

وفي ٦ أكتوبر ٢٠٠٦ قال المنسق الأعلى للسياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي خافيير سولانا: إن باب التفاوض مع إيران بشأن ملفها النووي سيظل مفتوحا دائما، حتى مع اقتراب موعد اجتماع وزراء خارجية القوى الكبرى الذي سيبحثون فيه مسألة إحالة الملف الإيراني إلى مجلس الأمن الدولي. وأضاف سولانا في كلمة أمام معهد الدراسات الأمنية للاتحاد الأوروبي: رغم العديد من المباحثات لم نتوصل إلى اتفاق حول المسألة المركزية وهي تعليق تخصيب اليورانيوم . وأوضح قبل ساعات من اجتماع وزراء خارجية الدول الست الكبرى : أن المباحثات لا يمكن أن تستمر إلى ما لا نهاية . وأكد سولانا أن الأمر يعود إلى الدول الست لتقرير اعتماد الخيار الثاني أي إحالة الأمر إلى مجلس الأمن الدولي. ولكن سولانا عاد وأصر على أن باب التفاوض سيظل دائما مفتوحا ، وأن الملف الإيراني لا يمكن تسويته إلا بالتفاوض . (يذكر أن إصرار طهران على رفض وقف التخصيب أدى إلى فشل محادثات خافيير سولانا مع مسؤول الملف النووي الإيراني علي لاريجاني) .

وفى ٧ أكتوبر ٢٠٠٦ صرح نيكولاس بيرنز مساعد وزيرة الخارجية الأميركية في مؤتمر صحفي بلندن، بأن دبلوماسيي الدول الست الكبرى في الأمم المتحدة سيبدأون العمل الأسبوع المقبل على مشروع قرار بفرض العقوبات على حكومة طهران . جاء ذلك بعد انتهاء الاجتماع السابع لوزراء خارجية الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا وألمانيا وروسيا والصين. وأضاف : أن المشاورات في هذا الخصوص ستتواصل على مرحلتين. وأوضح بيرنز أن سفراء الدول الست في الأمم المتحدة سيبدأون بعد مؤتمر لندن إجراء مباحثات تالية في نيويورك لمتابعة ما حدث باجتماع لندن والبدء في إعداد مشروع قرار عقوبات في مجلس الأمن . وشدد بيرنز على أن القرار قد اتخذ بالذهاب نحو العقوبات، وأن السؤال الآن هو معرفة حجم هذه العقوبات .

كما صرحت وزير الخارجية البريطانية مارجريت بيكيت في مؤتمر صحفي عقب الاجتماع بأن المجتمعين أصيبوا بخيبة أمل شديدة لأن المنسق الأعلى للسياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي خافيير سولانا اضطر لرفع تقرير يؤكد عدم استعداد إيران لتعليق أنشطة التخصيب. وأوضحت بيكيت أن القوى الكبرى (الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا والصين وروسيا إضافة إلى ألمانيا) ستشاور لاتخاذ إجراءات في إطار البند ٤١ من الفصل السابع لميثاق الأمم المتحدة والذي يخول مجلس

الأمن فرض عقوبات غير عسكرية مثل قطع كامل أو جزئي للعلاقات الدبلوماسية والعلاقات الاقتصادية وعقوبات في مجال النقل والاتصالات. أما وزير الخارجية الفرنسي فيليب دوست بلازي فقال : أنه يجب على المجتمع الدولي التحلي بالحزم والوحدة أمام الرد السلبي الإيراني على المقترحات الأوروبية التي قدمت في يونيو ٢٠٠٦ .

إيران تهدد بخفض إنتاجها من النفط

وتتمسك بالتخصيب رداً على تهديدات بالعقوبات

وفي ٨ أكتوبر ٢٠٠٦ قال وزير النفط الإيراني كاظم وزيري هامانه : إن منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك) ستخفض سقف إنتاجها من النفط ، وكرر تأكيد بلاده لخطّة خفض سقف الإنتاج النفطي في مسعى لرفع أسعار النفط وهو ما يؤدي إلى الإضرار بالمصالح الغربية . في نفس الوقت أصرت إيران على رفض وقف تخصيب اليورانيوم ودعت مجدداً للتفاوض لحل أزمة برنامجها النووي ، صرح بذلك المتحدث باسم الخارجية الإيرانية محمد علي حسيني في مؤتمر صحفي بطهران في ٨ أكتوبر ٢٠٠٦ . ونفى حسيني التقارير التي تحدثت عن استعداد بلاده لتعليق التخصيب مؤقتاً لمدة تسعين يوماً لحين التوصل لاتفاق في المحادثات مع الأوروبيين . وقلل حسيني من أهمية العقوبات ، وقال: إن الإيرانيين اعتادوا عليها وحققوا ما هم فيه الآن في ظل وجودها ، وذلك في إشارة واضحة للعقوبات التي تفرضها واشنطن من جانب واحد . جاء

ذلك رداً على اتفاق الدول الست الكبرى في ٦ أكتوبر ٢٠٠٦ على مناقشة احتمال فرض عقوبات من خلال مجلس الأمن (ويذكر أن روسيا والصين تعارضان المساعي الأميركية والأوروبية لاستصدار قرار العقوبات). في نفس الوقت جدد الرئيس الإيراني محمود أحمدني نجاد رفض بلاده التنازل عن التقنية النووية، ولكنه ترك الباب مفتوحاً للتفاوض حولها.

وقال في اجتماع لمجلس الوزراء في ٩ أكتوبر ٢٠٠٦ : إن اللجوء إلى لغة القوة والتهديد لن يؤثران على إيران . وأكد نجاد على أن نشاطات بلاده للتحكم بدورة الوقود النووي لن تشكل أي خطر على أي دولة. واتهم الرئيس الإيراني الدول الغربية بالسعي لتحقيق أهدافها بالترهيب والتهديد .

كما أكد المرشد الأعلى للجمهورية الإسلامية آية الله علي خامنئي في ١١ أكتوبر ٢٠٠٦ تمسك بلاده بالحصول على التكنولوجيا النووية وتطوير برنامجها النووي وعدم التراجع في وجه الضغوط الدولية. جاء ذلك في اجتماع عقده مع كبار المسؤولين الإيرانيين وبينهم الرئيس محمود أحمدني نجاد . وشدد خامنئي على أن سياسة طهران واضحة في هذا الشأن وأنها لن تتراجع قيد أنملة أمام الضغوط الدولية لحملها على تعليق تخصيبها اليورانيوم.

رغم الخلافات الأمريكية الإيرانية: واشنطن تسمح ببيع

قطع غيار لثلاث طائرات إيرانية مدنية

وعلى الرغم من ارتفاع نبرة التهديد الإيرانية فقد ذكر المتحدث باسم الخارجية الأمريكية شون ماكورماك في ١١ أكتوبر ٢٠٠٦ أن وزارتي الخارجية والتجارة أبلغتا الكونغرس عن نيتهما رفع طلب إلى وزارة المالية كي تسمح لشركة أمريكية ببيع قطع غيار لمحركات ثلاث طائرات إيرباص تابعة لشركة الخطوط الجوية الإيرانية.

وأوضح البيان أن عمليات الصيانة سوف تتم بدافع أمني على الشعب الإيراني ، وأن عمليات الصيانة سوف تتم في بلد ثالث ، كما أن أية عملية تصدير من الشركة الأمريكية لن تتم مباشرة مع إيران.

وقال : إنه رغم قلق الولايات المتحدة العميق حيال نشاطات النظام الإيراني ، فإن القرار الأمريكي يتطابق مع التزامها الرامي إلى دعم الشعب الإيراني وإلى تطبيق عقوبات أمريكية على النظام وليس على الشعب الإيراني. وأضاف : أنه يعتقد أن قلق السلطة الفيدرالية لأمن الطيران والتهديد الذي قد ينجم على عدم صيانة تلك الطائرات هما اللذان دفعا الإدارة الأمريكية إلى اتخاذ ذلك القرار .

والدول الكبرى تبحث فرض عقوبات على إيران

وتدريبات بحرية أميركية بحرينية على اعتراض السفن بمياه الخليج وإزاء الموقف الإيراني الثابت من قضية عدم تعليق تخصيص اليورانيوم، أعلن المتحدث باسم الخارجية الأميركية شون ماكورماك أن المدراء السياسيين لوزارات الخارجية في الدول الخمس دائمة العضوية بمجلس الأمن إضافة إلى ألمانيا عقدوا اجتماعا عبر دائرة تلفزيونية مغلقة صباح ١١ أكتوبر ٢٠٠٦ بشأن فرض عقوبات على إيران في وقت لاحق . وقال نيكولاس بيرنز مساعد وزيرة الخارجية الأميركية الذي يرأس الوفد الأميركي المفاوض في ١٢ أكتوبر ٢٠٠٦ : إن الاتفاق على العقوبات قد يستغرق مزيدا من الوقت، وذلك بسبب المشاورات الملحة حول العقوبات التي يمكن أن تفرض على كوريا الشمالية بعد قيامها بإجراء تجربة نووية.

وحول نوعية العقوبات المقترحة على إيران فقد سرّبت مصادر دبلوماسية أوروبية وأميركية بأن لائحة العقوبات تشمل ١٥ عقوبة محتملة . وتشمل عقوبات المرحلة الأولى إجراءات ضد البرامج العسكرية الإيرانية من بينها فرض حظر على صادرات المعدات والتقنيات المتعلقة بالبرامج النووية وتجميد أصول وحظر صفقات مالية لمنظمات وأفراد مشاركين في البرنامج النووي الإيراني ، إضافة إلى وقف إصدار تأشيرات لأفراد مشاركين في هذه البرامج. وفي حال عدم

استجابة إيران ، فسوف يتم الانتقال إلى إجراءات سياسية واقتصادية أدرجت منها تسع في اللاحة وتشمل هذه الإجراءات: تجميد الاتصالات الثنائية ووقف إصدار تأشيرات ومنع سفر شخصيات ومسؤولين رفيعي المستوى، أيضا تجميد أصول أفراد ومنظمات مرتبطة بالنظام الإيراني أو قريبة منه وحظر شحن الأسلحة إلى إيران ، علاوة على وقف دعم ترشيح إيران للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية.

وفي ١٢ أكتوبر ٢٠٠٦ أعلن مسؤولون أميركيون أن الولايات المتحدة ودول أخرى ستقوم بإجراء أول تدريبات بحرية مشتركة بمياه الخليج على اعتراض السفن التي تحمل أسلحة دمار شامل أو صواريخ وذلك في إطار مبادرة أمن الانتشار . وقال المسؤولون الأمريكيون: إن التدريبات التي من المقرر أن تبدأ في ٣١ أكتوبر ٢٠٠٦ هي الخامسة والعشرون التي يجري تنظيمها في إطار مبادرة أمن الانتشار التي تقودها الولايات المتحدة وتضم ٦٦ دولة، ولكنها في نفس الوقت الأولى بمنطقة الخليج. (يذكر أن مبادرة أمن الانتشار أنشأتها إدارة بوش عام ٢٠٠٣ وتعمل على تقاسم معلومات الاستخبارات بين الدول الأعضاء بالمبادرة، وكذلك إجراء تدريبات عسكرية على تقنيات تفتيش السفن والتنسيق المشترك بين تلك الدول) . وتشير البيانات الأمريكية إلى أن الهدف من تلك التدريبات هو تعزيز إستراتيجية الولايات المتحدة لدعم

روابط أميركا مع دول منطقة الخليج وذلك لإظهار التصميم والاستعداد للتحرك ضد انتشار أسلحة الدمار الشامل بالمنطقة .

إيران تستبعد قيام إسرائيل وأمريكا بمهاجمتها

استبعد السفير الإيراني لدى باريس علي أهنائي أن تجازف إسرائيل أو الولايات المتحدة بشن هجوم على المفاعلات النووية لبلاده لمنعها من مواصلة برنامجها النووي الذي تزعم واشنطن أنه يخفي أغراضا عسكرية، جاء ذلك خلال ندوة صحفية نظمها نادي الصحافة العربية في باريس في ١٢ أكتوبر ٢٠٠٦. وأضاف أهنائي : إن إسرائيل لن تجرؤ على ضرب المفاعلات النووية الإيرانية على غرار هجومها على مفاعل أوزيراك النووي العراقي سنة ١٩٨١. في الوقت نفسه استبعد أهنائي إقدام واشنطن على مغامرة عسكرية ضد بلاده . وأوضح أن: الولايات المتحدة متورطة في العراق وأفغانستان، وهي غير قادرة على إدارة صراعات عسكرية جديدة . ولكنه عاد وشدد على أن إيران مستعدة أيضا لكل الاحتمالات .

وحول العقوبات الاقتصادية التي قد تفرضها الدول الغربية على إيران في حال رفض تعليق تخصيب اليورانيوم قال أهنائي: إيران عاشت في السابق حصارا اقتصاديا ولديها الاستعداد الكافي لمواجهة أي عقوبات اقتصادية . وشدد أهنائي على أن الدول الأوروبية سوف تتحمل نتائج هذا الحصار الاقتصادي في حال فرضه لأن إيران سوف تستعمل سلاح قطع

صادراتها النفطية (الجدير بالذكر أن صحيفة هامشهري اليومية أفادت في ١٢ أكتوبر ٢٠٠٦ نقلا عن تقرير للبنك المركزي أن إيرادات إيران بلغت ٢٨,٨ مليار دولار من صادرات النفط خلال الأشهر الستة التي انتهت في ٢٢ سبتمبر ٢٠٠٦ . ويذكر أن إيران حققت عائدات نفط أكبر من توقعاتها في الميزانية بسبب ارتفاع أسعار النفط التي وصلت مستوى قياسي قريبا من ٨٠ دولارا للبرميل في يوليو ٢٠٠٦).

وقال أهاتي: هناك عنصران مهمان في الملف النووي الإيراني وهما الأول : هو الاعتراف بحقنا في امتلاك التكنولوجيا الدولية، والثاني : هو أننا قادرون على إعطاء ضمانات بشأن عدم تسخير هذه التكنولوجيا في الأغراض العسكرية".

ردا على تصريحات السفير الإيراني

أجهزة إسرائيل الأمنية تبحث ملف إيران النووي

وردا على تصريحات السفير الإيراني بباريس فقد استعرض رئيس الوزراء الإسرائيلي إيهود أولمرت مخاطر البرنامج النووي الإيراني في اجتماع مع قادة أجهزة الاستخبارات في ١٣ أكتوبر ٢٠٠٦ . وأفاد بيان صادر عن مكتب أولمرت بأن الأسرة الدولية تبتذل جهودا دبلوماسية لمنع مواصلة البرنامج النووي الإيراني، وأن إسرائيل تدعم مبادرات مجلس الأمن الدولي بشأن إيران. وقد ضم الاجتماع رئيس الموساد ماتير داجان ورئيس الشين بيت (الأمن الداخلي) يوفال ديسكين ورئيس

الاستخبارات العسكرية الجنرال عاموس يادلين ورئيس لجنة الطاقة النووية جدعون فرانك. كما حضر الاجتماع شيمون بيريز نائب رئيس الوزراء ووزير الدفاع عمير بيريتس ووزيرة الخارجية تسبي ليغني. إيران تجدد طرح الكونسورتيوم

مخرجاً للأزمة النووية

أعلنت إيران أن مقترح الكونسورتيوم الذي سبق أن تم عرضه لإنهاء الأزمة النووية ما زال صالحاً للنقاش. صرح بذلك الناطق باسم الخارجية علي حسيني في ١٤ أكتوبر ٢٠٠٦. وأضاف: إن العرض الذي قدمه الرئيس محمود أحمدي نجاد أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة الخاص بمشاركة دول أخرى والقطاع العام والخاص في تخصيص اليورانيوم على الأراضي الإيرانية ما زال قائماً. (يذكر أن إيران عرضت في سبتمبر ٢٠٠٦ على فرنسا الشراكة في تخصيص اليورانيوم ، ولكن الدول الست الكبرى لم توافق على ذلك) . في نفس الوقت وصفت الخارجية الإيرانية التهديد الغربي بفرض عقوبات بأنه جزء من الحرب النفسية . وشددت على أن الإيرانيين لا يخشون العقوبات. في نفس الوقت رفضت طهران التراجع أمام الضغوط الدولية، ووعدت بمواصلة أنشطتها النووية رغم اتفاق الدول الكبرى على فرض عقوبات ضدها. وقال الرئيس الإيراني محمود أحمدي نجاد : إن الشعب الإيراني لن تخيفه التهديدات وسيواصل طريقه بقوة للحصول على التكنولوجيا

النووية. وشدد أحمدى نجاد فى كلمة أمام جمعية المهندسين فى ١٤ أكتوبر ٢٠٠٦ على رفضه تعليق تخصيب اليورانيوم ولو مؤقتاً. واعتبر أن قبول التعليق سيشجع الغرب على تصعيد الضغوط للحصول على تنازلات جديدة.

كما حذر رئيس لجنة الشؤون الخارجية بالبرلمان الإيرانى علاء الدين بوروجردى من أن بلاده قد تفرض قيوداً على مفتشى الوكالة الدولية للطاقة الذرية إذا أقرت العقوبات. وأضاف: أنه فى حال تخلص الأوروبيون عن المفاوضات مع إيران فسيخسرون فرصة ثمينة، ولن يضر هذا الأمر بإيران بمقدار ما سيضر بالأوروبيين .

تشدد أوربي ومجلس الأمن بقر عقوبات

عسكرية ومالية على كوريا الشمالية فى إشارة إلى إيران

والبرادعي يحذر من امتلاك ٣٠ دولة جديدة لأسلحة نووية

وفى ١٤ أكتوبر ٢٠٠٦ أعلن وزير الخارجية الألمانى فرانك فالتر شتاينماير أنه لا يرى سبباً لإبقاء الملف النووى الإيرانى مفتوحاً . وأضاف: إنه فى ضوء فشل محادثات منسق السياسة الخارجية الأوروبية خافيير سولانا وكبير المفاوضين الإيرانيين علي لاريجاني فإن على الأوروبيين الانطلاق من مبدأ أنه لا مفاوضات أخرى مع طهران. وشدد شتاينماير على أنه لا يوجد لدى بلاده ما يمنع من إحالة الملف

الايرائى إلى مجلس الأمن حيث يوجد اتفاق واسع على العقوبات وليس على تفاصيلها .

كما صرح المتحدث باسم الخارجية الفرنسية جان باتيست ماتى للصحافيين إن هناك اتفاق توصلت إليه الدول الست الكبرى حول إحالة الملف النووى الايرانى إلى مجلس الأمن الدولى. وأضاف: ان الاتفاق بين تلك الدول يعتمد إجراءات تستهدف فرض عقوبات على البرامج الباليستية والنووية الإيرانية. ولكن ماتى استبعد في الوقت نفسه إغلاق باب المفاوضات مع إيران . وأضاف: أن إقفال ذلك الباب نهائيا لا يشكل رؤية صحيحة للأمور. في نفس الوقت (١٤ أكتوبر ٢٠٠٦) صوتت الدول الأعضاء بمجلس الأمن الدولي بالإجماع على قرار يفرض عقوبات على كوريا الشمالية بعد أن أعلنت في ٩ أكتوبر ٢٠٠٦ عن إجراء تجربتها النووية. وقد جاء هذا التصويت بعد أن تم التوصل إلى اتفاق بين الدول الأعضاء الـ ١٥ بالمجلس وتم تجاوز كل الخلافات والتحفظات التي أبدتها كل من روسيا والصين. ويفرض القرار الذي تبناه مجلس الأمن ويحمل رقم ١٧١٨ جملة من العقوبات أبرزها حظر شامل على توريد الأسلحة الثقيلة ومكوناتها وقطع غيارها وذخائرها إلى كوريا الشمالية ، كما يحظر أيضا توريد المواد الكيميائية والبيولوجية ذات الاستخدام المزدوج ، ويطلب القرار الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بتجميد الأرصدة المالية لديها التابعة لكوريا الشمالية أو لأفراد

من هذا البلد. وقد صدر القرار بموجب البند السابع في ميثاق الأمم المتحدة الخاص بالأمن والسلم العالميين. ويأتي ذلك القرار في إشارة إلى الملف النووي الإيراني الذي يواجه صعوبات تفاوضية بين الدول الكبرى وإيران .

وبعد صدور قرار الأمم المتحدة رقم ١٧١٨ بفرض عقوبات على كوريا الشمالية قال رئيس الوكالة الدولية للطاقة الذرية محمد البرادعي : تشير التقارير إلى أن هناك نحو ثلاثين دولة قد تمتلك في وقت قصير للغاية التكنولوجيا التي تستخدم لإنتاج أسلحة نووية ما لم تطبق ضوابط دولية أفضل لمنع الانتشار النووي. وحذر البرادعي أثناء حديثه في مؤتمر حول الطرق المثلى لمنع الانتشار النووي في ١٦ أكتوبر ٢٠٠٦ من أن هناك عددا متزايدا من الدول تعمل لتطوير التكنولوجيا النووية بحيث تسمح لها في زمن وجيز بتطوير السلاح النووي. وأضاف: نحن نتعامل حاليا مع دول جديدة يفترض أن تصبح دولاً نووية ، وأن هذه الدول ستتحول إلى منتجة للسلاح النووي وهو ما يشكل تهديدا للتعایش السلمي العالمي.

أولمرت يشدد على التعاون مع المحور العربي المعتدل

وأوروبا تزيد ضغوطها على إيران

أعرب رئيس الوزراء الإسرائيلي إيهود أولمرت عن سعادته برؤية محور للسلام مع إسرائيل يتشكل وسط دول عربية معتدلة لمواجهة

التهديدات الإيرانية سواء ببناء القنبلة النووية أو بالمتشددين الإسلاميين الإيرانيين أو الموالين لهم في الشرق الأوسط . جاء ذلك خلال كلمة ألقاها بشأن سياسة حكومته في افتتاح الدورة الشتوية للكنيسة في ١٧ أكتوبر ٢٠٠٦ . وأضاف أولمرت: هناك أصوات عديدة في العالم العربي تتحدث لصالح اتفاق سلام مع إسرائيل . وقال : أشعر بالسرور لتشكيل محور جديد من دول معتدلة بالعالم العربي يريد المشاركة في صد النفوذ الإيراني بالمنطقة ، فالتهديد الإيراني لا يستهدف إسرائيل والعالم الحر فحسب... وإنما بات يستهدف أيضا دولا عربية حوثنا ، ولذلك يتعين على المجتمع الدولي منع إيران من الحصول على قدرات نووية. جاءت تصريحات أولمرت بعد الاجتماع الذي عقدته وزيرة الخارجية الأمريكية رايس في أوائل أكتوبر ٢٠٠٦ بالقاهرة مع وزراء خارجية الدول العربية المعتدلة(السعودية، الكويت، قطر، الإمارات، البحرين، سلطنة عمان، إضافة إلى مصر والأردن) للوصول إلى تفاهات حول خطة لوقف البرنامج النووي الإيراني فضلا عن بحث أوضاع الساحة الفلسطينية.

وفي هذا السياق أيدت كل من بلجيكا والبرتغال فرض عقوبات على إيران، بعد فشل المفاوضات الأوروبية معها حول تعليق برنامج تخصيب اليورانيوم. وقال وزير الخارجية البلجيكي كارل دي جوشيت الذي ستنشغل بلاده خلال ٢٠٠٧ و ٢٠٠٨ مقعدا بمجلس الأمن: ان على

الأسرة الدولية أن تتخذ عقوبات ضد طهران وإلا فإتباعها ستكون موضع
سخرية. كما دعا وزير الخارجية البرتغالي لويس أمادو خلال مؤتمر
صحفي بلشبونة في ١٧ أكتوبر ٢٠٠٦ إلى ضرورة إنزال عقوبات
بإيران. وأضاف : بما أن شروط مواصلة المناقشات لم تؤدي إلى
التوصل لتطبيق قرار دولي فإن هذا يعني الانتقال إلى مرحلة العقوبات.
وفي مقر الاتحاد الأوروبي بلوكسمبورغ أعلن وزراء خارجية الاتحاد في
بيان لهم في ١٧ أكتوبر ٢٠٠٦ : أن مجلس الاتحاد يرى أن استمرار
إيران في الأنشطة المتعلقة بالتخصيب لم يترك من خيار للاتحاد
الأوروبي سوى تأييد المشاورات الخاصة بشأن الإجراءات العقابية .
ولكن في الوقت نفسه أبقى الاتحاد الأوروبي باب المفاوضات مفتوحاً،
وحث إيران على اتخاذ المسار الإيجابي، وذلك في إشارة إلى العرض
الأوروبي المتضمن حزمة من الحوافز التجارية والتكنولوجية والسياسية
إذا توقفت إيران عن أنشطة تخصيب اليورانيوم .
وذكرت مصادر أميركية وأوروبية أنه في سبيل إقناع روسيا بتميرير
القرار فسوف يمكن أن يستثنى قرار العقوبات مشروع مفاعل بوشهر
الذي تساهم روسيا في بنائه جنوب غرب إيران وهو مفاعل يعمل بالماء
الخفيف وسيبدأ تشغيله في سبتمبر ٢٠٠٧ .

ايران ترفض التهديدات الأوروبية والأمريكية

وروسيا تطالب بإجراء يتناسب مع حقيقة البرنامج الإيراني
وفي المقابل استمرت ايران في رفض التهديدات، بل وأعلنت عن
التصميم على استمرار برنامجها النووي. وقال الرئيس محمود أحمدي
نجاد في ١٧ أكتوبر ٢٠٠٦ : إن الضغوط والتهديدات المكثفة ضد
النشاطات السلمية النووية لن تزعزع إرادة الشعب الإيراني . وشدد
نجاد على مواصلة الطريق بكل قوة وحزم. جاء ذلك في كلمة ألقاها
أحمدي نجاد بمسجد نارمك بطهران نقلتها وكالة الأنباء الإيرانية
الرسمية . وأضاف: ان إلحاح بعض الدول الغربية على تعليق تخصيب
اليورانيوم ولو لفترة قصيرة هو عمل مخالف للقانون. وأشار إلى أن
مجلس الأمن قد تحول إلى أداة في أيدي بعض الدول الغربية لكي
يفرضوا آراءهم الجائرة على الآخرين.

في نفس الوقت تعارض موسكو وبكين بشدة فرض أي عقوبات على
ايران ، لكن دبلوماسيين أوروبيين صرحوا بأنهما وافقا من حيث المبدأ
على مسار فرض عقوبات تدريجية لزيادة الضغط على إيران.

فقد أعلنت روسيا في ١٨ أكتوبر ٢٠٠٦ أن الإجراء الذي سيتخذ ضد
طهران بشأن برنامجها النووي يجب أن يتناسب مع الموقف الحقيقي في
إيران. ونقلت وكالة الإعلام الروسية عن إيفانوف قوله: إن تقارير
الوكالة الدولية للطاقة الذرية لم تذكر أن هناك خطرا على السلام والأمن

الدوليين. ويذكر أن الروس يعتقدون أنه يمكن أن يكون هناك تعاون نووي مادام مخصصاً للأغراض المدنية (ويذكر أنه في حال الموافقة فسوف يتم السماح ببقاء نحو ١٥٠٠ فني روسي يعملون في بوشهر). وفي ١٨ أكتوبر ٢٠٠٦ حذر علي لاريجاني كبير المفاوضين النوويين الدول الأوروبية بأنها ستكون الخاسرة إذا انضمت إلى الولايات المتحدة لتمرير قرار بمجلس الأمن يعاقب طهران على برنامجها النووي.

جاء ذلك بعد يوم من تأييد الاتحاد الأوروبي للعقوبات التي فرضتها الأمم المتحدة على إيران لعدم تعليقها تخصيص اليورانيوم. وقال لاريجاني: إذا استجاب الأوروبيون للضغط الأميركي فإن ذلك لن يؤدي إلا إلى جعل الوضع أكثر تعقيداً بالمنطقة، وسيعقد علاقات إيران مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

وفي ١٩ أكتوبر ٢٠٠٦ جدد الرئيس الإيراني محمود أحمدي نجاد دعوة بلاده لإجراء محادثات لحل مشكلة الملف النووي مع الدول الغربية، ولكنه شدد على أن إيران لن تتخلى عن حقها في تطوير دورة الوقود النووي. جاء ذلك خلال خطاب جماهيري ألقاه ببلدة إسلام شهر قرب العاصمة طهران. كما شدد أحمدي نجاد على أن تخصيص اليورانيوم والتحكم بدورة الوقود النووي يشكلان جزءاً من المطالب الرئيسية للشعب الإيراني.

وأولمرت يطالب موسكو بوضع حد

للبرنامج النووي الإيراني

ويذكر أنه قد سبق خطاب الرئيس الإيراني محمود أحمدني نجاد ذلك التحذير الذي أطلقه رئيس الوزراء الإسرائيلي إيهود أولمرت في ١٩ أكتوبر ٢٠٠٦ والذي دعا في مؤتمر صحفي مشترك مع الرئيس الروسي فلاديمير بوتين بموسكو المجتمع الدولي بأكمله للوقوف صفا واحدا لمنع إيران من تحقيق نيتها الحقيقية بتسليح نفسها بأسلحة نووية. وقال أولمرت: لن نسمح لحكومة مثل إيران بامتلاك أسلحة غير تقليدية. وتطرق أولمرت في لقائه مع بوتين إلى فرض حظر على مبيعات الأسلحة إلى إيران وسوريا. وتزعم تل أبيب أن إيران التي تتزود بأسلحة روسية قد زودت كلا من حزب الله وحماس بصواريخ روسية الصنع استخدمت ضد إسرائيل.

وقد وصف أولمرت روسيا بأنها عامل حاسم في العالم ، وقال إن بوتين وعد أثناء زيارته لإسرائيل العام الماضي بأن العلاقات الروسية في الشرق الأوسط لن تكون أحادية الجانب بعد الآن . وتأتي زيارة أولمرت تزامنا مع الذكرى الـ ١٥ لتجدد العلاقات الدبلوماسية بين روسيا وإسرائيل بعد انهيار الاتحاد السوفيتي.

وإيران تحذر الغرب من دعم إسرائيل

وبكين وطوكيو وروسيا يفضلون المفاوضات

وكرد فعل على تصريحات رئيس الوزراء الاسرائيلي أثناء تواجده بموسكو حذرت الحكومة الإيرانية في ٢٠ أكتوبر ٢٠٠٦ الدول الغربية من المضي قدما في دعمها لإسرائيل . جاء ذلك وسط مظاهرات إيرانية حاشدة في ذكرى إحياء يوم القدس العالمي قبل نهاية شهر رمضان . وقد تدفق المتظاهرون من سبعة مساجد بالعاصمة الإيرانية إلى جامعة طهران حاملين لافتات تعلن دعم الشعب الإيراني لكفاح الشعب الفلسطيني في مواجهة إسرائيل . وردد المشاركون عدد من الشعارات منها : "يا قدس نحن قادمون" ، و"الموت لأميركا" ، و"الموت لإسرائيل". وقد حذر الرئيس الإيراني في كلمة له أمام حشود المتظاهرين بطهران الدول الغربية من أن غضب شعوب المنطقة في تزايد. وأضاف : إن الغرب لن يحصد من دعمه لإسرائيل التي مصيرها الزوال إلا النفور والكرهية والسقوط. واتهم أحمدني نجاد الدول الغربية بالكذب، وحثها على التخلي عن دعم إسرائيل قائلا : أحذر أيضا حماة الكيان الصهيوني من أنه برغم الدعم الاقتصادي والعسكري الضخم فإن الكيان لن يقدر على البقاء وكل ما سيجنيه حماة الكيان في نهاية الأمر هو كراهية العالم والدول الإسلامية . كما شكك محمود أحمدني نجاد مجددا بمحارق الهولوكوست قائلا : إنه قرر تشكيل لجنة خاصة للتحقيق في الأبعاد

الحقيقية للهولوكوست. وأوضح أن الفلسطينيين ينبغي ألا يدفعوا ثمن ما حدث في إطار الهولوكوست. (يذكر أن الإمام الخميني كان قد دعا لاعتبار يوم الجمعة الأخير من شهر رمضان من كل عام يوما للقدس يحتفي به المسلمون في كل أنحاء العالم).

وحول الملف النووي الإيراني: أكد الرئيس الإيراني محمود أحمدي نجاد رفض بلاده لأي قرار يصدر من مجلس الأمن يفرض عقوبات على إيران باعتباره هيئة غير شرعية. وشدد على أن العالم بأسره يعلم أن الولايات المتحدة وبريطانيا عدوان للجمهورية الإسلامية والآن هما يجلسان في مجلس الأمن ويتصرفان كقاض وجلاد. وأكد أن بلاده لن تتخلى عن حقها في تطوير دورة الوقود النووي.

من ناحية أخرى أعلنت الصين في ٢٠ أكتوبر ٢٠٠٦ أنها ستلعب دورا بناء في حل المواجهة بشأن البرنامج النووي الإيراني . وقال وزير الخارجية الصيني لي تشاو شينج في مؤتمر صحفي مشترك مع نظيرته الأميركية كوندوليزا رايس في بكين إن جهود بلاده تركز على حل الملف النووي الإيراني لكن من خلال المفاوضات. في نفس الوقت ذكرت وكالتا أنباء جي جي وكيودو اليابانيتين نقلا عن مصادر حكومية يابانية أن هناك استعدادات تجري لإرسال يوريكو كويكي مستشارة الشؤون الأمنية لرئيس الوزراء شينزو آبي إلى طهران لمناقشة الملف النووي الإيراني.

وفى تحد إيراني لقرارات الأمم المتحدة قال وزير الخارجية الإيراني منوشهر متكي فى ٢١ أكتوبر ٢٠٠٦ فى مؤتمر صحفى بطهران : إن طهران ستتخذ موقفا جديدا إذا فرض مجلس الأمن الدولي عقوبات عليها بسبب إصرارها على أبحاثها النووية . وأضاف متكي: سنواصل أنشطتنا النووية المشروعة ولكننا مستعدون لتبديد أي مخاوف دولية من خلال المفاوضات ولكن دون أي شروط مسبقة . وحول الموقف الاوروبى قال متكي: إن توصيتنا الصادرة للاتحاد الأوروبي تتمثل في الحفاظ على استقلاليته والعودة إلى مائدة المفاوضات والإجسام عن الإشارة إلى إجراءات طبقت بالفعل بلا جدوى(فى إشارة إلى العقوبات المحتملة التي قد يفرضها مجلس الأمن الدولي على إيران إثر عدم انصياعها للقرار ١٦٩٦ الخاص بوقف أنشطتها في مجال تخصيب اليورانيوم). ويذكر أن تصريح منوشهر جاء بعد أن حذر البرلمان الإيراني من أن فرض أي عقوبات دولية على طهران يعنى أن حكومة إيران ستكون ملزمة بوقف التعاون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية وعدم السماح للمفتشين التابعين للوكالة بإجراء عمليات تفتيش للمنشآت النووية الإيرانية.

وفى ٢١ أكتوبر ٢٠٠٦ أعلن وزير الخارجية الروسي سيرجي لافروف أن الأمم المتحدة لا يجب أن تكون أداة لمعاقبة إيران أو تشجيع فكرة تغيير النظام في طهران. وأضاف: لا يمكننا أن نساعد فرض العقوبات،

ونحن نتمسك بحزم بفكرة أن أي تحرك يجب أن يحفز عملية تهيئة الظروف للمباحثات بين إيران والدول الخمس دائمة العضوية وألمانيا. وشدد لافروف على إن بلاده تعتبر الملف النووي الإيراني مشكلة بالغة الجدية، ودعا حكومة طهران إلى تلبية مطالب المجتمع الدولي. وفي ٢٢ أكتوبر ٢٠٠٦ صرح محمد علي حسيني الناطق باسم وزارة الخارجية الإيرانية بأن طهران ستتخذ التدابير المناسبة للرد على أي عقوبات يفرضها مجلس الأمن الدولي عليها بسبب إصرارها على المضي قدما في برنامج تخصيب اليورانيوم. وحذر حسيني من أن فرض العقوبات على إيران سيكون له انعكاسات سلبية على الصعيدين الإقليمي والدولي .

وإسرائيل تراجع تهديداتها لإيران

أما عن التغير المفاجيء في الموقف الإسرائيلي نحو إيران، فقد جاء من شيمون بيريس نائب رئيس الوزراء الإسرائيلي الذي قال : إن إسرائيل ليست لديها نوايا عدوانية تجاه إيران. جاء ذلك في تصريح له للقتاة الثانية بالتلفزيون الإسرائيلي في ٢٢ أكتوبر ٢٠٠٦ . وأضاف: أن إسرائيل لم تبد أي نوايا عدوانية قط تجاه إيران، وحذر بيريز من أن تل أبيب ستعاني عزلة دولية إذا هاجمت طهران. ويأتي تصريح بيريز بعد أن أعلن أولمرت في ١٩ أكتوبر ٢٠٠٦ أثناء زيارته لموسكو من أن إيران ستدفع ثمنها باهظا لعدم تسوية أزمة الملف النووي الإيراني ، وأن

إسرائيل قد تدرس توجيه ضربة وقائية لمحاولة ضمان ألا تتمكن طهران من صنع قنبلة ذرية. ويذكر أن الملف النووي الإيراني تصدر جدول أعمال محادثات أولمرت مع الرئيس بوتين . وقد وصفت تحذيرات أولمرت بأنها أقوى التحذيرات الصادرة حتى الآن من زعيم إسرائيلي لإيران .

إيران تتمسك بالنووي ولا تبالي بفرض عقوبات عليها

وفي ٢٣ أكتوبر ٢٠٠٦ جدد الرئيس الإيراني محمود أحمدني نجاد رفض بلاده التراجع عن برنامجها النووي. وقال أحمدني نجاد في خطاب بجنوب طهران نقله التلفزيون الإيراني : إن الأمة الإيرانية تطلب الاستفادة بشكل كامل من الطاقة النووية ، وأن إيران لن تتراجع قيد أنملة عن هذا المطلب.

وحول اللامبالاة الإيرانية من فرض عقوبات عليها صرح الناطق باسم الحكومة الإيرانية غلام حسين إلهام في ٢٣ أكتوبر ٢٠٠٦ أن إيران ليست قلقة إزاء احتمال تعرضها لعقوبات دولية بسبب برنامجها النووي، أو أي انعكاسات لأي عقوبات محتملة . وشدد إلهام على أن إيران في موقف قوى دوليا، وأن مسألة العقوبات تشكل نوعا من الحرب النفسية التي تشنها القوى الكبرى على طهران. وأكد إلهام أن المجموعة الدولية سوف تتخذ قرارات عقلانية وحكيمة لن تضر بمصالح

إيران لأن علاقاتها مع الدول الأوروبية تركز على أسس القوانين والمعاهدات الدولية .

أما الرئيس الإيراني محمود أحمدي نجاد فقد عاد ليكرر أن قوة بلاده النووية تضاعفت عشر مرات عما كانت عليه قبل عام. وأضاف نجاد مخاطباً الإيرانيين بإحدى ضواحي مدينة طهران في ٢٤ أكتوبر ٢٠٠٦ :

إن قدرة أعداء إيران تناقصت في المقابل عشر مرات، وأن إيران لن تتراجع قيد أنملة عن مطلب الاستفادة بشكل كامل من الطاقة النووية.

وفي ٢٥ أكتوبر ٢٠٠٦ أعلنت وكالة الأنباء الطلابية (إيسنا) أن إيران ركبت في إحدى منشآتها النووية مجموعة ثانية من أجهزة الطرد المركزي لتخصيب اليورانيوم. ونقلت الوكالة عن مصدر مسؤول أن طهران ستبدأ في ضخ غاز سادس كلوريد اليورانيوم خلال أسبوع . وأشار المسؤول (طبقاً لما نشرته الوكالة) إلى أن ضخ هذا الغاز سيمكن إيران من الحصول على إنتاج السلسلة الثانية من اليورانيوم المخصب. في نفس الوقت أعلنت الحكومة الإيرانية أنها تخطط لبناء ٣٠٠٠ جهاز طرد مركزي في مفاعل ناتانز بنهاية عام ٢٠٠٦ ، ويذكر أنها قامت بتركيب ١٦٤ جهازاً من هذا النوع في فبراير ٢٠٠٦ .

والأوروبيون يعدون صياغة نصوص العقوبات
وإسرائيل تندد بدعوة نجاد بالتشكيك في الهولوكوست
وخلافات روسية أمريكية بشأن مفاعل بوشهر

أشار تقرير للاتحاد الاوربي في ٢٣ أكتوبر ٢٠٠٦ حول قيام كل من فرنسا وبريطانيا وألمانيا بالعمل على صياغة مشروع قرار يتعلق بفرض عقوبات اقتصادية وتجارية على إيران على أن يعرض خلال أيام أمام مجلس الأمن وذلك بسبب رفض طهران تعليق تخصيب اليورانيوم. وتشدد الدول الأوروبية على أن الإجراءات العقابية على النظام الإيراني سوف تتزايد تدريجيا، ومن المرجح أن تفرض العقوبات على الأنشطة النووية في بادئ الأمر. وفي ٢٤ أكتوبر ٢٠٠٦ اتهم مصدر دبلوماسي غربي وكالة الطاقة الذرية حكومة إيران ببدء تشغيل مجموعة جديدة من أجهزة الطرد المركزي رغم التهديدات بفرض عقوبات عليها. لكن يبدو أن الاختبار تم دون ضخ غاز سادس فلوريد اليورانيوم إلى الأجهزة كما فعلت طهران مع الدفعة الأولى التي أنتجت كمية بسيطة من اليورانيوم المخصب لأول مرة في أبريل ٢٠٠٦ عندما تم تشغيل ١٦٤ جهازا بأحد المفاعلات بمنشأة ناتاز بوسط إيران . وفي واشنطن قال المتحدث باسم الخارجية شون ماكورماك أنه لا يستطيع تأكيد قيام حكومة طهران ببدء تشغيل مجموعة جديدة من أجهزة الطرد المركزي ، لكنه شدد على أن بلاده تخشى من أن إيران

تنتج نحو إنتاج اليورانيوم على نطاق واسع، وأكد أن ذلك سيكون أمرا
مثيرا للقلق بالنسبة للعالم لأن القدرة على إنتاج كميات كبيرة من
اليورانيوم عالي التخصيب تؤهل لصنع سلاح نووي. من ناحية أخرى
أجرى مدير الوكالة الذرية محمد البرادعي محادثات في واشنطن مع
وزيرة الخارجية الأميركية كوندوليزا رايس. واعتبر البرادعي أن الغرب
لديه من الوقت ما يمكنه من فعل المزيد للتوصل إلى تسوية تحفظ ماء
وجهه مع إيران. وأضاف في محاضرة ألقاها بجامعة جورج تاون في
٢٤ أكتوبر ٢٠٠٦ واشنطن: أنه يجب إيجاد وسيلة للتحدث مع
الكوريين الشماليين والإيرانيين لأنه دون حوار لا يتم تحقيق تقدم. في
نفس الوقت دعت إسرائيل برسالة وجهتها إلى الأمين العام للأمم
المتحدة كوفي أنان في ٢٤ أكتوبر ٢٠٠٦ كل الدول الأعضاء بالأمم
المتحدة إلى التنديد بدعوة الرئيس الإيراني الخاصة بالقضاء على دولة
إسرائيل. وقال سفير تل أبيب بالأمم المتحدة دان جيلرمان: إن غياب
احتجاج رسمي ضد إيران من قبل المجموعة الدولية يهدد الاستقرار
 بالمنطقة والسلام والأمن الدوليين. وأعتبر جيلرمان دعوة الرئيس
الایرانی أحمدی نجاد بإزالة إسرائيل من الخريطة بمثابة خرقا للميثاق
الأممي الذي يحظر الدعوة للإبادة والعنصرية. وشدد على أنه لا يمكن
قبول أن تدعو دولة عضو بالأمم المتحدة جهرا إلى تدمير دولة إسرائيل
بعد ٦١ عاما من الهولوكوست.

من ناحية أخرى أكدت المستشار الألمانية أنجيلا ميركل أنه لم يعد هناك خيار سوى فرض عقوبات على إيران بسبب رفضها تخصيب اليورانيوم. وفي خطاب لها ببرلين في ٢٥ أكتوبر ٢٠٠٦ قالت المستشار الألمانية: أنه من المؤسف أن إيران لم تستجب حتى الآن لأي من مطالب المجتمع الدولي ولهذا السبب فإنه ليس لدينا خيارا سوى فرض عقوبات عليها عن طريق مجلس الأمن الدولي . يأتي ذلك في وقت استبعد فيه رئيس وكالة الاستخبارات الألمانية أن تتمكن إيران من إنتاج قنبلة نووية قبل عام ٢٠١٥. وقال أرنست أوهرو في مؤتمر أمني نظمته صحيفة فيلت أم سونتاج الألمانية: إن من الصعب تقديم تقدير دقيق في الوقت الراهن، لأنه طبقا للمعدل الحالي للتخصيب لن يكون لدى طهران كميات كافية من اليورانيوم العالي التخصيب الذي يمكنها من إنتاج أسلحة ذرية قبل عام ٢٠١٠ ، أما إنتاج القنبلة النووية الإيرانية فمن المتوقع أن تكون في حوالى عام ٢٠١٥.

وبخصوص مشروع قرار معاقبة إيران بمجلس الأمن فقد تبين أنه ينص على الآتي: يجب على الدول أن تتخذ كل الإجراءات الضرورية لمنع التوريد أو البيع أو النقل بشكل مباشر أو غير مباشر لكل الأشياء والمواد والمعدات والبضائع والتكنولوجيا التي يمكن أن تساعد ببرامج إيران النووية والصاروخية الذاتية الدفع من أراضيها أو عن طريق مواطنيها أو باستخدام سفن ترفع أعلامها أو طائراتها إلى إيران أو

لاستخدامها في إيران أو لمصلحتها سواء كان منشؤها أراضيها أم لا . ويستتني مشروع القرار أعمال إنشاء محطة بوشهر الذي يسمح لنحو ١٥٠٠ روسي بمواصلة العمل في موقع المشروع بجنوب غرب إيران) يذكر أن واشنطن تعترض بصفة خاصة على بند في القرار يستتني مفاعل بوشهر التي تساعد روسيا في بنائه جنوبي غربي إيران والذي من المقرر بدء تشغيله عام ٢٠٠٧ . وتخشي الإدارة الأميركية أن تقوم روسيا بتزويد مفاعل بوشهر بدورة وقود قادرة على صنع أسلحة نووية (. كما يتناول مشروع العقوبات أيضا وقف المعونات الفنية المتصلة بالبرنامج النووي الإيراني من الوكالة الدولية للطاقة الذرية إلى إيران ، ولكنها سوف تقتصر المعونة (حسب مشروع القرار الأوروبي) على الأغراض الطبية أو الإنسانية أو إجراءات السلامة . وعلى الصعيد الأمريكي دعت وزيرة الخارجية الأميركية كوندوليزا رايس مجلس الأمن الدولي لتبني قرار فرض العقوبات على إيران بسبب برنامجها النووي . وقالت خلال مؤتمر صحفي بمركز هيريتيدج للأبحاث في واشنطن في ٢٥ أكتوبر ٢٠٠٦ إن المجلس يدرس حاليا مشروع العقوبات . وأضافت: لكي تكون المجموعة الدولية ذات مصداقية ، عليها أن تتبنى الآن قرارا يحاسب إيران على موقف التحدي . وأوضحت أن النظام الإيراني يراقب رد العالم على تصرفات كوريا الشمالية ويمكنه أن يرى كيف يواجه المجتمع الدولي هذا التهديد .

وفى إطار الحملة الدولية لمكافحة الإرهاب

الأرجنتين تتهم إيران وحزب الله بتفجير مركز يهودي

وفى ٢٥ أكتوبر ٢٠٠٦ اتهم قضاة التحقيق بالأرجنتين رسميا كل من إيران وحزب الله اللبناني بالتورط في هجوم استهدف مركزا يهوديا بالعاصمة الأرجنتينية بوينس آيرس فى ١٨ يوليو عام ١٩٩٤ بسيارة مفخخة ضد مقر المركز التعاوني الأرجنتيني اليهودي والذي أسفر عن مقتل ٨٥ شخصا وجرح مائتين آخرين. وأعلن رئيس فريق الادعاء ألبرتو نيسمان أن قرار تفجير المركز اتخذ على أعلى المستويات لدى السلطات فى طهران التي اتهمها بإصدار أوامر لحزب الله بتنفيذ الهجوم. وأوصى الادعاء بإلقاء القبض على عدد من كبار المسؤولين الإيرانيين منهم رئيس مجلس تشخيص مصلحة النظام هاشمي رافسنجاني الذي كان وقتها رئيسا لإيران.

وزادت حدة التوتر بين الأرجنتين وإيران فى ٢١ أغسطس ٢٠٠٣ عندما اعتقل السفير الإيراني السابق في بوينس آيرس هادي سليمان بور أثناء تواجده فى بريطانيا بموجب مذكرة توقيف قدمها قاض أرجنتيني يحقق في التفجير الى السلطات البريطانية ، وقد أطلق سراح بور بكفالة وبات يقيم فى شقة بلندن استأجرتها له الحكومة الإيرانية لحين الانتهاء من التحقيقات . وقد طلبت الأرجنتين تسلم هادي سليمان بور إلا أن السلطات البريطانية رفضت فى نوفمبر ٢٠٠٣ تسليم السفير

الإيراني هادي سليمان بور إلى الأرجنتين . وكان عبد القاسم مصباحي وهو ضابط كبير سابق بالمخابرات الإيرانية أعلن أمام محكمة أرجنتينية في ٥ نوفمبر ٢٠٠٣ أن إيران تقف وراء عملية التفجير. وقال : إن إيران قادت وخططت ونفذت الهجوم ، وإن المسؤول عنه كان محسن رباني الذي كان في حينها الملحق الثقافي بالسفارة الإيرانية بالأرجنتين. وأضاف مصباحي: إن الزعيم مرشد الثورة الإيرانية آية الله علي خامنئي أصدر توجيهات بتشكيل لجنة خاصة اتخذت قرار تفجير المركز اليهودي. ويذكر أن مصباحي كان معروفا بالشاهد " ج " وكان يدلي بشهادته عبر دائرة تليفزيونية مغلقة من السفارة الأرجنتينية ببرلين في إطار محاكمة ٢٠ أرجنتينيا متهمين بتقديم الدعم اللوجستي لمنفذي التفجير.

ولكن في ٧ نوفمبر ٢٠٠٣ اتهمت إيران القضاء الأرجنتيني بالتآمر السياسي ضدها في قضية تفجير المركز اليهودي في بيونس آيرس عام ١٩٩٤. وجددت وزارة الخارجية الإيرانية نفيها الاتهامات الموجهة لمسئولين إيرانيين بالتورط في تفجير المركز التعاوني الأرجنتيني اليهودي. ونقلت وكالة الأنباء الإيرانية عن المتحدث باسم الخارجية الإيرانية حميد رضا آصفى قوله : ان الاتهامات الموجهة ضد إيران لا أساس لها من الصحة وهي أكاذيب حاكتها الأوساط الصهيونية والقاضي المكلف بالقضية لتغطية مؤامرة سياسية ضد الجمهورية الإسلامية .

وأضاف أن القضاء الأرجنتيني كان واقعا منذ البداية تحت تأثير جماعات الضغط الصهيونية وينفذ أوامرهم . وكانت الجالية اليهودية التي يقدر عددها بنحو ٣٠٠ ألف قد قامت بضغوط مكثفة على الحكومات الأرجنتينية المتعاقبة منذ عام ١٩٩٤ لكشف ملابسات الهجوم وملاحقة المسؤولين عنه . وفي سبتمبر ٢٠٠٤ تظاهر الآلاف بالعاصمة بوينس أيرس احتجاجا على تبرئة خمسة من المتهمين بالتورط في التفجير، وقد أقر الرئيس الأرجنتيني نستور كيرشنر للمرة الأولى عام ٢٠٠٥ بمسؤولية الدولة عن أخطاء في التحقيق.

وفي ٩ نوفمبر ٢٠٠٥ أعلن ألبرتو نيسمان أن المشتبه فيه الرئيسي ينتمي لحزب الله ويدعى إبراهيم حسين بيرو (٢١ عاما). وأكد نيسمان أن تحديد هويته تم بفضل تعاون بين الاستخبارات الأرجنتينية ومكتب التحقيقات الفيدرالي الأمريكي. وفي مؤتمر صحفي قال ألبرتو: أن حسين برو قد يكون سائق السيارة المفخخة التي انفجرت قرب مبنى الجمعية اليهودية الأرجنتينية وسط الحي التجاري اليهودي. وأبرز نيسمان خلال المؤتمر الصحفي صورة للمتهم، وقال أن اثنين من أشقائه يعيشان في ديترويت بالولايات المتحدة اعترفا بأنه عضو في حزب الله . كما أكد ألبرتو ان الشاهد الثالث (هي ممرضة أرجنتينية) قالت أن الشاب الذي

عرضت صورته أمام الصحافة يشبه كثيرا الشخص الذي رأته يقود شاحنة صغيرة بيضاء قبل لحظات من الانفجار.

وفي ١١ نوفمبر ٢٠٠٥ نفى حزب الله اللبناني ضلوعه في تفجير مركز يهودي بالعاصمة الأرجنتينية بوينس أيرس . ووصف الحزب في بيان له تلك الاتهامات بأنها باطلة جملة وتفصيلا ، ووصف تلك الاتهامات بأنها تأتي في سياق الحملات الدعائية الإسرائيلية ضد حزب الله . وعن عضو الحزب إبراهيم حسين برو الذي اتهمه المدعي العام الأرجنتيني ألبرتو نيسمان بتنفيذ العملية، أكد حزب الله أن برو استشهد أثناء مواجهة للمقاومة الإسلامية مع قوات الاحتلال في جنوب لبنان . وأشار البيان إلى أن جثة برو لا تزال محتجزة حتى الآن لدى الإسرائيليين مع العشرات من جثث الشهداء المقاومين .

إيران تتحدى وتضخ الغاز بأجهزة طرد مركزي جديدة

لتخصيب اليورانيوم

وعلى الرغم من الضغوط الأوروبية والأمريكية فقد أعلنت وكالات الأنباء الإيرانية في ٢٧ أكتوبر ٢٠٠٦ أن إيران ضخّت غاز سادس كلوريد اليورانيوم في ثاني سلسلة من أجهزة الطرد المركزي وتضم ١٦٤ جهازا وتستخدم في تخصيب اليورانيوم بمنشأة ناتانز أيضا . وقد تزامن ذلك مع استمرار مناقشات الدول دائمة العضوية بمجلس الأمن

إضافة لألمانيا بشأن مشروع قرار بفرض عقوبات على طهران لإرغامها على التخلي عن تخصيب اليورانيوم. ولد تحدى رجل الدين الإيراني البارز أحمد خاتمي خلال خطبة الجمعة ٢٧ أكتوبر ٢٠٠٦ الدول الكبرى بفرض عقوبات على إيران بسبب برنامجها النووي، وقال : إذا أردتم تبني عقوبات، فهذا قوموا بذلك ، لقد فرضتم علينا عقوبات منذ ٢٧ سنة، فماذا جئتم منها ؟ ودعا خاتمي الدول الكبرى إلى التخلي عن هذا النوع من الألاعيب .

نقاش حول مشروع قرار العقوبات بشأن إيران

وروسيا ترفض العقوبات وبوش يهدد إيران بالعزلة الدولية وفي أول رد فعل على أنباء تسريع إيران لعمليات تخصيب اليورانيوم، جدد الرئيس الأميركي جورج بوش دعوته المجتمع الدولي إلى مضاعفة الجهود لمنع إيران من امتلاك السلاح النووي . وهدد جورج بوش طهران بالعزلة الدولية إذا واصلت برنامجها النووي، كما دعا المجتمع الدولي إلى مضاعفة الجهود لمنع إيران من امتلاك السلاح النووي. وقال بوش في تصريحات صحفية في ٢٧ أكتوبر ٢٠٠٦ عقب لقائه مع الأمين العام للحلف الأطلسي ياب دي هوب شيفر: إن على الولايات المتحدة التعاون مع المجتمع الدولي لإقناع الإيرانيين بأن النتيجة الوحيدة التي سيصلون إليها في حال واصلوا المضي قدما في هذا البرنامج، هي العزلة عن باقي العالم .

فى نفس الوقت (٢٧ أكتوبر ٢٠٠٦) شهدت أروقة منظمة الأمم المتحدة أولى النقاشات بين ممثلى فرنسا وبريطانيا وألمانيا والولايات المتحدة من جهة وممثلى الصين وروسيا من جهة أخرى بشأن مشروع قرار أممي لمعاقبة إيران بسبب رفضها وقف تخصيب اليورانيوم. وقد صرح المندوب الفرنسى فى الأمم المتحدة جون مارك دولاسابليير بأن الدول الغربية سلمت الصين وروسيا مشروع قرار دولى حول إيران ، وأن المشاورات ستتواصل فى الأمم المتحدة من أجل إقناع الطرف الروسى بالتدابير والمقتضيات الواردة فى مشروع القرار. ويذكر أن روسيا والصين (اللتين تربطهما علاقات تجارية قوية مع إيران) لا تعارض من الناحية المبدئية فرض عقوبات على طهران، ولكنهما تشددان على تغليب خيار الحوار من أجل حل الأزمة النووية الإيرانية. فى نفس الوقت أعرب الرئيس الفرنسى جاك شيراك عن تأييده فرض عقوبات محددة ومناسبة ومؤقتة على إيران قابلة للمراجعة فى حال فشل الحوار معها بشأن برنامجها النووى. وقال شيراك فى مؤتمر صحفى خلال زيارة لمدينة وهان وسط الصين فى ٢٧ أكتوبر ٢٠٠٦ : من البديهي فى حال تبين أن الحوار لا يصل إلى نتيجة، فسوف يصبح ضروريا فرض عقوبات محددة ليثبت المجتمع الدولى بأكمله أنه يعارض الموقف الايرانى .

وجاء اجتماع الأمم المتحدة بعد ساعات على تصريحات لوزير الخارجية الروسي سيرجي لافروف رفض فيها مشروع قرار العقوبات على إيران بحجة أنه لا يحترم الاتفاقات التي تم التوصل إليها بين الدول المعنية أثناء لقاء بالعاصمة البريطانية. وقال لافروف: إن المشروع المقترح لا يلبى أهداف المجتمع الدولي بشأن خفض مخاطر انتشار الأسلحة النووية في إيران. وأضاف: إن بلاده تعتبر أن الملف النووي الإيراني برمته يتطلب عملية تفاوض طويلة، وإن هدف موسكو يتمثل في التقليل من مخاطر الوصول المحتمل للتكنولوجيا النووية الحساسة إلى إيران. ويتضمن مشروع قرار العقوبات على إيران عدة نقاط وفيما يلي أبرزها: إن مجلس الأمن الذي يستند إلى الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة يتخذ عددا من التدابير بموجب المادة ٤١ وهي كالتالي :

- يقرر مجلس الأمن أن على إيران وقف أنشطتها لتخصيب اليورانيوم بما في ذلك البحوث والتطوير بطريقة يمكن للوكالة الدولية للطاقة الذرية التحقق منها.

- يقرر المجلس أن على كافة الدول الأعضاء منع تسليم وبيع أو نقل أي معدات أو تجهيزات تكنولوجية إلى إيران يمكن أن تساهم مباشرة أو غير مباشرة في البرامج النووية وبرامج الصواريخ الباليستية في إيران.

- يقرر المجلس أن على كافة الدول الأعضاء منع تزويد إيران بالمساعدة أو التأهيل التقني أو المساعدة المالية أو الاستثمار أو الخدمات المالية ومنع أي نقل للموارد أو الأجهزة المتصلة بهذه البرامج.

- يقرر المجلس أن على كافة الدول الأعضاء اتخاذ التدابير الضرورية لمنع دخول الأشخاص أو مرورهم عبر أراضيها وخاصة الذين يعتبرون متورطين في البرامج النووية والصواريخ الباليستية لإيران.

- يقرر المجلس أن على كافة الدول تجميد الأرصدة المالية والموارد الاقتصادية الأخرى الموجودة على أراضيها على الفور أو التي يتولى الإشراف عليها أشخاص أو كيانات تقيم علاقات أو تشترك مباشرة في البرامج النووية أو الصواريخ الباليستية لإيران.

- يقرر المجلس أن يستثني من التدابير المذكورة أعلاه بناء محطة بوشهر النووية . لذلك فإن تدابير الحظر لا تطبق عندما تكون المعدات والتجهيزات مرسلة مباشرة من روسيا إلى بوشهر. وكذلك لا تطبق لمنع السفر المتعلق بالتنقلات المباشرة بين إيران وروسيا وعدم تجميد الأرصدة المخصصة التي تدفع إلى روسيا مقابل بناء بوشهر.

- يقرر المجلس أن على كافة الدول الأعضاء منع الرعايا الإيرانيين من التعليم والتأهيل المتخصص على أراضيها أو من قبل مواطنيها في

مجالات يمكن أن تساهم في البرامج النووية أو الصواريخ الباليستية

لإيران.

- يطلب المجلس تقريراً من المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية خلال فترة ٣٠ يوماً بعد تبني القرار لمعرفة ما إذا كانت إيران قد امتثلت لمقتضياته أم لا.

- يعرب المجلس عن استعداده لإعادة النظر في هذه التدابير لتعزيزها أو تعديلها أو تعليقها أو رفعها طبقاً لتقيد إيران بها أم لا.

- يعرب المجلس عن استعداده في حال عدم تقيد إيران بهذه الإجراءات فسوف يتبني تدابير أخرى بموجب المادة ٤١ ولكن ذلك سيتطلب قراراً جديداً من قبل المجلس .

موسكو وطهران تسعيان لتعزيز تعاونهما الاقتصادي والتجاري

وسط استنكار غربي

وإيران تسرع بتخصيب اليورانيوم

ولكن في ٢٨ أكتوبر ٢٠٠٦ أعلن نائب وزير الخارجية الروسي ألكسندر ألكسييف أن موسكو وطهران تريدان تعزيز التعاون الثنائي في المجالات الاقتصادية والتجارية . جاء ذلك في الوقت الذي يتحرك مجلس الأمن إلى فرض عقوبات على إيران ، وهو ما فسرتة بعض الدول الغربية بقيام روسيا بوضع مزيد من العراقيل أمام المجتمع الدولي بسبب مصالحها التجارية مع إيران . وفي هذا الخصوص أفاد بيان

للخارجية الروسية بأن ألكسندر ألكسييف أعلن بعد اجتماعه مع السفير الإيراني في موسكو، تأكيد الجانبين ضرورة تكثيف جهود توسيع التعاون الاقتصادي والتجاري بين البلدين . (يذكر أن مشروع القرار استبعد من العقوبات إقامة مفاعل بوشهر الذي تتولى بناءه روسيا في إطار عقد قيمته خمسة مليارات دولار).

وفيما يتعلق باستمرار إيران في تخصيب اليورانيوم فقد قلل وزير الدفاع الروسي سيرجي لافروف من أهمية أنباء ضخ الغاز في أجهزة الطرد المركزي بإيران، وقال لافروف في تصريحات بموسكو: إنه من السابق لأوانه الحديث عن قدرة طهران على إنتاج يورانيوم مخصب للدرجة الكافية لصنع سلاح نووي. وأوضح أنه لا يتفق مع القلق الغربي تجاه هذه المسألة مؤكدا أن أجهزة الطرد الإيرانية فارغة ولا يمكنها إنتاج شيء.

ومرة ثانية أكدت الحكومة الإيرانية في ٢٨ أكتوبر ٢٠٠٦ أنها بدأت بنجاح استخدام سلسلة ثانية من محركات الطرد المركزي المخصصة لتخصيب اليورانيوم (جاء ذلك في الوقت الذي تستعد ٢٥ دولة بينها الولايات المتحدة لإجراء مناورات عسكرية في مياه الخليج، وأيضاً أثناء مناقشات بشأن قرار دولي يتضمن فرض عقوبات على طهران) . وأكد نائب مدير المنظمة الإيرانية للطاقة الذرية محمد غناد أن السلسلة الجديدة موجودة في مفاعل ناتانز العسكري والتي بدأت العمل منذ

أسبوعين . وأضاف: لقد حصلنا على منتج هذه السلسلة وتم تخزينه. وأوضح غناد أن نتائج الأبحاث التي تمت خلال الأسبوعين الأخيرين سوف تفتح الطريق أمام مرحلة التخصيب الصناعي . وذكر غناد أن الخبراء الإيرانيين ضخوا غاز (اليورانيوم) في سلسلة محركات الطرد المركزي الجديدة وأن السلسلتين تعملان الآن . وأضاف: ويتجاوزنا للعقبات العلمية وبنتشغيلنا للسلسلتين، فإتينا نكون بذلك قد حصلنا على خبرة جيدة ومعلومات تتعلق بتخصيب اليورانيوم . وشدد نائب مدير المنظمة الإيرانية للطاقة الذرية محمد غناد أن درجة التخصيب تصل إلى ٣% و ٥% . ويعتبر هذا الإعلان الرسمي بمثابة مبادرة تحد للقوى الكبرى التي تدرس حاليا مشروع قرار في مجلس الأمن الدولي يرمي إلى فرض عقوبات على إيران.

مناورات بحرية قرب سواحل إيران

واستمرار مشاورات العقوبات

تزامنت تلك التطورات بين إيران والغرب مع إعلان الخارجية الأميركية أن نحو ٢٥ دولة ستشارك في مناورات بحرية في ٣٠ أكتوبر ٢٠٠٦ لمكافحة الانتشار النووي قرب المياه الإقليمية الإيرانية. وقال روبرت جوزف مساعد وزيرة الخارجية لمراقبة التسلح والأمن الدولي: إن تلك المناورات التي تشارك فيها الولايات المتحدة وأستراليا وفرنسا وإيطاليا وبريطانيا والبحرين، تهدف الى اختبار قدرتنا على اعتراض تهريب

معدات تتيح صنع أسلحة نووية. وتأتي المناورات في وقت يتصاعد فيه الخلاف بين طهران والغرب بشأن البرنامج النووي وتحديدًا بعد يوم واحد فقط من تأكيد إيران ضخ الغاز في مجموعة جديدة من أجهزة الطرد المركزي. وقد أكدت الخارجية الأميركية أن البحرين ستستضيف المناورات بمشاركة سفن حربية وطائرات من الولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا وإيطاليا وأستراليا وغيرها من دول الحلفاء ، وأن التدريب سيجري على اعتراض سفينة تنقل معدات ومواد يمكن استخدامها في برنامج أسلحة نووية ومرسلة إلى بلد في منطقة الخليج وهو ما يشكل مصدر قلق على صعيد الانتشار النووي ، وذلك في إشارة واضحة لإيران. ولكن الخارجية عادت وقالت إن المناورات كان مخططا لها منذ أشهر في إطار ما يسمى بالمبادرة الأمنية ضد الانتشار النووي التي باتت تضم ثمانين دولة بقيادة الولايات المتحدة. ويذكر أن المناورات أطلق عليها اسم " الحافة البارزة " وتشارك بها بصفة مراقب دول بالخليج وهي الكويت وقطر والإمارات العربية المتحدة بالإضافة إلى كوريا الجنوبية واليابان وروسيا. وأوضح مسؤول كبير في الخارجية الأميركية أن مملكة البحرين تشارك بإحدى الفرقاطات، أما بريطانيا فقد خصصت سفينتها المسماة الهدف للانضمام للمناورة، وتشارك البلدان الأخرى بفرقاطات وسفن وزوارق دورية.

إيران تراقب المناورات البحرية وتعلن تحديها

أعلنت البحرية الإيرانية في ٢٩ أكتوبر ٢٠٠٦ أن السفن الحربية الأميركية التي تجوب مياه الخليج خاضعة للمراقبة الإيرانية. ونقلت الصحف الإيرانية عن قائد البحرية الإيرانية الأدميرال كوشاكي قوله: إن السفن الحربية الأميركية تجوب مياه الخليج الفارسي وبحر عمان بانتظام ، وهي كلها تحت رقابتنا ، وأن وجود سفينتين حربيتين أميركيتين يدل على الطابع العدائي للولايات المتحدة وهيمنتها. وأضاف كوشاكي: إذا أرادوا تهديد الجمهورية الإسلامية في إيران، فيوسعنا السيطرة عليهم، فالبحرية الإيرانية لا تخشى مثل هذا التهديد وستراقب العدو بشكل تام . وشدد كوشاكي على أن دول المنطقة هي التي يمكن أن تضمن الأمن أفضل من كل الدول الأخرى.

في نفس الوقت أعلن المتحدث باسم الخارجية الإيرانية محمد علي حسيني أن إيران تعتبر هذه المناورات لا تشكل تهديدا . وطلب حسيني تعزيز التعاون الأمني بين دول المنطقة لمنع القوى الخارجية من زيادة تواجدها في المنطقة.

البرادعي يشكك مجددا في نوايا إيران النووية

في ٣١ أكتوبر ٢٠٠٦ أبدى المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية محمد البرادعي عدم تأكده من النوايا الحقيقية التي تقف وراء البرنامج النووي الإيراني. وقال البرادعي: إن وكالة الطاقة الذرية لا تزال غير

قادرة على الجزم في هذه المرحلة بالطابع السلمي للبرنامج النووي
الإيراني الذي وصفه بأنه مثير للقلق كبير. يأتي ذلك في وقت أعلنت فيه
مصادر دبلوماسية بالأمم المتحدة أن ألمانيا والدول الخمس الدائمة
العضوية بمجلس الأمن لن تجتمع قبل الثالث من نوفمبر ٢٠٠٦
لمناقشة مشروع قرار لفرض عقوبات على إيران التي رفضت وقف
تخصيب اليورانيوم.

المراجع

- أحمد خاتمي : ايران لن تجرى محادثات بشأن حقها فى امتلاك التكنولوجيا النووية، ٣٠ يونيو ٢٠٠٦ ، رويترز ، وكالات .
تل أبيب هدفا للصواريخ الإيرانية، ١٥ أغسطس ٢٠٠٦ ، رويترز .
- أحمدى نجاد : ايران تترك بالتحصيب ، ١١ يوليو ٢٠٠٦ ، وكالة الأنباء الطلانية الإيرانية .
افتتاح مصنع لإنتاج الماء الثقيل ، ٢٦ أغسطس ٢٠٠٦ ، رويترز .
- أركى توميويا : ايران ستواجه تحركا قويا من مجلس الأمن ، ١٢ يوليو ٢٠٠٦ ، رويترز .
- الاتحاد الاوروبى يسلك طريق الدبلوماسية، أول سبتمبر ٢٠٠٦ ، الفرنسية.
- آفى بارنز : إسرائيل لن تتخذ بتصريحات نجاد ، ٢٦ أغسطس ٢٠٠٦ ، وكالات .
- ألبرتو نيسمان: الأرجنتين تتهم ايران وحزب الله بتفجير مركز يهودي، ٢٥ أكتوبر ٢٠٠٦ ، الفرنسية.
- ألكسندر ألكسييف: روسيا والصين تحذران من عواقب استخدام القوة ضد طهران، ٦ أكتوبر ٢٠٠٦ ، الفرنسية.

- أنيس النقاش : العلاقات السعودية الإيرانية ، ١٤ يونيو ٢٠٠٦ ، الجزيرة .
- أمير جونز بارى : عرض الملف الإيراني على مجلس الأمن ، ٣٠ أغسطس ٢٠٠٦ ، وكالات .
- إيهود أولمرت : إسرائيل ستعاون مع المحور العربي المعتدل ، ١٧ أكتوبر ٢٠٠٦ ، رويترز .
- بنيتا فيريرد فالندر : إيران تستنفذ صبر أوروبا ، ١٠ سبتمبر ٢٠٠٦ ، وكالات .
- توم كايسى : واشنطن ترفض دعوة المناظرة التلفزيونية ، ٣٠ أغسطس ٢٠٠٦ ، الفرنسية .
- ثاباتيرو : أسبانيا تطلب من إيران تقديم رد سريع على الحوافز الأوروبية ، ٧ يوليو ٢٠٠٦ ، رويترز .
- جاك شيراك : ترك جميع الخيارات مفتوحة للتعامل مع الملف النووي ، ١٣ سبتمبر ٢٠٠٦ ، الفرنسية .
- المبادرة الفرنسية ، ١٨ سبتمبر ٢٠٠٦ ، الفرنسية .
- جان باتيست ماتى : تغييرات محدودة فى الموقف الإيراني ، ١٦ سبتمبر ٢٠٠٦ ، الفرنسية .
- تشدد أوربي حول الملف النووي ، ١٤ أكتوبر ٢٠٠٦ ، الفرنسية .

- جواد وحيدى : وقف تخصيص اليورانيوم عبر المفاوضات فقط، ٢٣ يونيو ٢٠٠٦، رويترز.
- جون بولتون : إصدار قرار من مجلس الأمن يلزم إيران بوقف تخصيص اليورانيوم، ١٣ يوليو ٢٠٠٦ ، وكالات .
- حميد رضا آصفى: قرار مجلس الأمن يزيد الوضع خطورة، ١ أغسطس ٢٠٠٦، الفرنسية.
- خافيير سولانا : جولة مفاوضات جديدة مع إيران ، ٨ يونيو ٢٠٠٦ ، الفرنسية.
- باب الحوار مفتوحا رغم التوقعات بمعاقبة إيران، ٦ أكتوبر ٢٠٠٦، الفرنسية.
- خالد الدخيل : العلاقات السعودية الإيرانية ، ١٤ يونيو ٢٠٠٦ ، الجزيرة .
- دان جيلرمان: التنديد بدعوة نجاد لتدمير إسرائيل ، ٢٤ أكتوبر ٢٠٠٦ ، رويترز .
- دانا بيرينو: البيت الأبيض يحذر إيران ، ٢٣ أغسطس ٢٠٠٦ ، رويترز .
- دانيال جلاس: تضيق الخناق على البنوك الإيرانية، ١٣ سبتمبر ٢٠٠٦، وكالات.

- روبرت جوزيف: لن نترك إيران لتمتلك سلاحا نوويا، ٦ سبتمبر ٢٠٠٦ ، الفرنسية .
- رومانو برودي: ضرورة إجراء محادثات مباشرة مع الرئيس الإيراني، ٢١ سبتمبر ٢٠٠٦، وكالات.
- ستيوارت ليفي : واشنطن تحذر البنوك التي تتعامل مع حكومة طهران ، ٢٤ أغسطس ٢٠٠٦ ، رويترز .
- سجاد كوشاكي: إطلاق صاروخ نور البحري ، ٢٧ أغسطس ٢٠٠٦ ، الفرنسية .
- سعود الفيصل : السعودية تنتقد دولا عربية وطدت علاقاتها بدول غير عربية ، ٢٧ أغسطس ٢٠٠٦ ، الفرنسية .
- سيرجي كيرنيكو: روسيا تهدد بوقف بناء محطة بوشهر، ٨ سبتمبر ٢٠٠٦ ، الفرنسية.
- سيرجي لافروف: غياب الرد الإيراني على الحوافز الغربية، ٢٩ يونيو ٢٠٠٦ ، الفرنسية.
- شون ماكورماك : واشنطن تحذر إيران ، ٧ يوليو ٢٠٠٦ ، الفرنسية .
- مشروع قرار بفرض عقوبات على إيران، ٣١ أغسطس ٢٠٠٦ ، رويترز .

- شيمون بيريز: إسرائيل لن تهاجم إيران ، ٢٢ أكتوبر ٢٠٠٦ ، رويترز .
- عباس أراجتش: التوصل للتسوية عن طريق التفاوض ، ٣١ أغسطس ٢٠٠٦ ، الفرنسية .
- عبد الله زايد: قلق خليجي من البرنامج النووي الإيراني ، ١١ سبتمبر ٢٠٠٦ ، الفرنسية .
- عبد الرحمن العطية: المنطقة ستشهد سباق تسلح نووي، ١٠ سبتمبر ٢٠٠٦ ، الفرنسية .
- علاء الدين بروجردي: احتمالات وقف عمليات التفتيش على المنشآت النووية الإيرانية، ٢١ أغسطس ٢٠٠٦ ، وكالات .
- على أهامتي: طهران تستبعد قيام أمريكا وإسرائيل بضرب إيران، ١٢ أكتوبر ٢٠٠٦ ، الفرنسية .
- على خامنئي : تعاون إستراتيجي بين إيران والسعودية ، ١٣ يونيو ٢٠٠٦ ، الفرنسية .
- الحوار مع واشنطن غير مفيد، ٢٧ يونيو ٢٠٠٦ ، الفرنسية .
- على سبطانية: إيران ستراجع اتفاقياتها مع الوكالة الدولية، ٣٠ أغسطس ٢٠٠٦ ، رويترز .
- على لاريجاني : إيران تصر على مناقشة النقاط الغامضة ، ٥ يوليو ٢٠٠٦ ، الفرنسية .

- غلام حسين الهام : طهران لا تخشى تهديدات مجلس الأمن بفرض عقوبات على إيران، ١٥ أغسطس ٢٠٠٦ ، الفرنسية .
- غلام على حداد : التهديد بالانسحاب من معاهدة حظر الانتشار النووي، ١٤ أغسطس ٢٠٠٦ ، وكالات .
- فرانك فالتر شتاينماير: منشآت مشتركة لتخصيب اليورانيوم، ١٧ سبتمبر ٢٠٠٦، رويترز.
- فلاديمير بوتين : موسكو ترفض المشاركة في إنذار غربي ضد إيران ، ٢٧ يونيو ٢٠٠٦ ، الفرنسية .
- فيلموس سيرفني: الوكالة الذرية تحتج على تقرير مضلل للكونجرس الأمريكي، ١٤ سبتمبر ٢٠٠٦ ، رويترز .
- كارل دي جوش: ضرورة اتخاذ عقوبات ضد إيران، ١٧ أكتوبر ٢٠٠٦ ، الفرنسية .
- كاظمبور أردبيلي: إيران واليابان متفقان على صفقة حقل آزاديجان، ٢ سبتمبر ٢٠٠٦ ، رويترز .
- كريستينا جالاتش : المحادثات الأوروبية مع إيران مخيبة للآمال، ١٢ يوليو ٢٠٠٦ الفرنسية .
- كوشاكي: إيران تراقب المناورات البحرية الأمريكية، ٢٩ أكتوبر ٢٠٠٦ ، رويترز.
- كوفي أنان : على إيران إثبات حسن نواياها، ٢٣ يونيو ، وكالات .

- كونداليزا رايس : الوقت حان كي ترد إيران على المقترحات الدولية، ١١ يوليو ٢٠٠٦ ، وكالات .
- كوى تياتكاي: الصين تبحث في طهران تطورات الملف النووي ، ١٤ أغسطس ٢٠٠٦ الفرنسية.
- لى تشاو شينج: الصين تفضل المفاوضات، ٢٠ أكتوبر ٢٠٠٦ ، وكالات .
- مارجريت بيكيت: إيران رفضت وقف تخصيب اليورانيوم، ٧ أكتوبر ٢٠٠٦ ، الفرنسية.
- مارقين هير: رفض دخول محمد خاتمي للولايات المتحدة ، ٣٠ أغسطس ٢٠٠٦ ، وكالات.
- محاضر محمد: حاجة الدول الإسلامية لأسلحة نووية ، ١٦ سبتمبر ٢٠٠٦ ، رويترز.
- محمد البرادعي: ٣٠ دولة تسعى لامتلاك التكنولوجيا النووية، ١٦ أكتوبر ٢٠٠٦ ، وكالة أسوشيتدبرس.
- محمد خاتمي: الدعوة للحوار بين العالمين الديني والمادي، ٣٠ سبتمبر ٢٠٠٦ ، رويترز.
- محمد رضا : تخصيب اليورانيوم خط أحمر لا يمكن التنازل عنه ، ٢٧ أغسطس ٢٠٠٦ ، وكالات .

- محمد سعدي: إنشاء كونسورتيوم للتخصيب داخل ايران، ٣ أكتوبر ٢٠٠٦، وكالات.
- محمد عبد الله الركن : العلاقات السعودية الإيرانية ، ١٤ يونيو ٢٠٠٦ ، الجزيرة .
- محمد على حسيني: العقوبات الأمريكية عديمة الفائدة، أول أكتوبر ٢٠٠٦، رويترز.
- محمد غناد: ايران تسرع تخصيب اليورانيوم، ٢٨ أكتوبر ٢٠٠٦، وكالات.
- محمود جعفري: محطة بوشهر على وشك الانتهاء، ٢٠ سبتمبر ٢٠٠٦، يوبي آي.
- ميخائيل كامنين: موسكو تواصل سعيها لحل الخلاف النووي بين ايران والغرب، ٢٣ أغسطس ٢٠٠٦ ، الفرنسية .
- نيكولاس بيرنز : واشنطن تطلب سرعة رد ايران على العرض الغربي ، ١ يوليو ٢٠٠٦ ، الفرنسية .
- ايران فشلت في شق مجلس الأمن، ٣١ يوليو ٢٠٠٦ ، الفرنسية .
- هاشمي رافسنجاني : على واشنطن استيعاب درس لبنان ، ١٨ أغسطس ٢٠٠٦، رويترز.
- واتج جوانجيا: الصين تفضل الحوار، أول سبتمبر ٢٠٠٦ ، الفرنسية.

صدر للمؤلف

- الانشطار : التطور التاريخي للانشطار النووي.
- لماذا تفوقت اسرائيل على العرب نوويا ؟
- البرنامج النووي الإيراني:
- الكتاب الأول : هل ستصبح ايران دولة نووية تخشاها الدول المجاورة لها؟ ١
- الكتاب الثاني: رعب داخل دول الخليج واسرائيل من بناء القنبلة النووية الشيعية. ٢
- الكتاب الثالث: بداية التعاون الخليجي العلني مع دول الغرب واسرائيل لوقف بناء القنبلة الشيعية . ٣
- الكتاب الرابع:المراحل التمهيدية للمواجهة الكارثية بين الغرب ودول الخليج من جهة وإيران من جهة أخرى. ٤
- ظاهرة الاحتكار فى الأسواق المصرية (دراسة نقدية).
- تجاوب مصري ضعيف رغم الضغوط الأمريكية والأوروبية لتحرير سياسة سعر الصرف خلال الفترة من ٢٠٠٠ الى عام ٢٠٠٥ (دراسة نقدية).
- أزمة الإعلام التعاوني فى العالم العربى . (دراسة نقدية) .

- قضايا ديموجرافية فى كل من مصر وإسرائيل .
(دراسة نقدية) باللغة الانجليزية.
- سلسلة قضايا عربية استراتيجية مثيرة للجدل:
مايو ٢٠٠٥ ، يوليو ٢٠٠٥ ، أغسطس ٢٠٠٥
- التاريخ القديم لشمال أفريقيا (ليبيا، تونس، الجزائر، المغرب).
الكتاب الأول: بداية من السكان الأصليين ثم الفينيقيين
وإمبراطورية كرتاج. (باللغة الإنجليزية)
- الكتاب الثانى: النفوذ الإغريقي والروماني والبيزنطي.
(باللغة إنجليزية)
- قضايا سورية باللغة التعقيد:
(الكتاب الأول): محاسبة سوريا.
- كيف تواجه النرويج تفاقم المشكلة الإسلامية على أراضيها.
- الصراع البريطاني الأرجنتيني حول جزر الفولكلاند.
الكتاب الأول: بداية الأزمة (باللغة الإنجليزية).
- موسوعة: رجال لهم تاريخ فى المنطقة العربية وإسرائيل.
- حرف (أ) .

- موسوعة الجيب لمخرجي السينما المصرية:
- حرف (أ). - حرف (ب الى ج). - حرف (ح).
- المحاكمة : تأريخ المسرح المصري عبر عصره الحديث
- (مسرح تسجيلي)
- سيطرة ومال ودماء : قصة وسيناريو وحوار.
- بطل المدينة : قصة وسيناريو وحوار.
- مسرح الطفل : لا للشر .. نعم للحب .
- القنلة ومصيف جمصة الهادئ (رواية) .
- القاموس الإسلامي : (أ) .
- قصة أصحاب الفيل .
- قصة أصحاب الأخدود .